مصطلحات ومفاهيم نحوية غير مشهورة في تراثنا

إعداد

د. عصام محمد ناصر العصام

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية

كلية الآداب- جامعة الملك فيصل

المملكة العربية السعودية

تقدمة:

المصطلحات مفاتيح العلوم؛ لذا كان على كلِّ مُتَخَصِّصً أو قارئٍ في علمٍ من العلوم أن يدرك مدلولات هذه المصطلحات، وربمَّا جرت كثير من الدراسات على تتبع هذه المدلولات في كتب العلم ذاته أو عند أصحاب العلم ذاته، فالمصطلحات النحوية والصرفية ومدلولاتها تُؤْخذُ من كتب النحو والصرف، والمصطلحات اللغوية تؤخذ من كتب اللغة والمعاجم، والمصطلحات في علم الحديث تؤخذ من كتب مصطلح الحديث والمصطلحات الفقهية تؤخذ من كتب الفقه، ومصطلحات أصول الفقه تؤخذ من كتب أصول الفقه، ومصطلحات أصول النحو نؤخذ من كتب أصول النحو.

لكنَّ علوم العربية والشريعة والمنطق والقراءات نالت نصيبًا من التداخل، فكان كلٌّ منها موصلاً إلى الآخر، ووسيلة لفهم مغاليق العلوم الأخرى، وربما كانت هذه ميزةً تُمَيِّزُ الدرس اللغوي عامَّة والنحوي خاصَّةً.

تأسيسًا على ما سبق تدور في أذهاننا مجموعة من الأسئلة:

– هل نحتاج إلى قراءة شاملةٍ متأنية لاستعمال كلٍّ من المصطلح والمفهوم النحوي في كتب التفسير أو الفقه، أو الحديث، أو البلاغة، أو كتب اللغة، والمعاجم، أو كتب الأصول، والمنطق، وما الفائدة المرجوة منها ؟

– هل ستقودنا هذه القراءة إلى تأكيد التوحد بين المصطلح والمفهوم النحوي، أم ستجعل المصطلح مقابلاً لعدد من المفاهيم المتنوعة في عدد من السياقات المختلفة، أم ستجعل المفهوم النحوي مقابلاً لعدد من المصطلحات، أم سنرى للمفهوم النحوي مصطلحًا جديدًا؟

– إذا لم يكن هناك توحد بين المصطلح والمفهوم النحوي، فهل يمكن الاعتماد على مصدر واحد في تأصيل مفهوم واحد لكل مصطلح أم لا بد من مراقبة تطور مفاهيم المصطلح الواحد و مراقبة ظهور مصطلحات أخرى غير مشهورة؟

– هل يحتاج الباحث النحوي إلى تتبع مصطلحات العلم الذي يبحث فيه، ويراقب مفاهيمها في غير كتب النحو؟.

– ثُمَّ إذا كان هذا ضروريًّا فَلِمَ أغفلته جُلُّ الدراسات في المصطلح النحوي؟.

– ألا يمكن أن يقودنا عدم التنبه الدقيق إلى رد رأي عالم مفسِّر أو فقيه أو أصولي له اجتهادات نحوية أو تخطئة ترجيحٍ له بسبب الجهل بمراده من هذا المصطلح؟

– إذا كان الأمر كذلك، وكانت المصطلحات هي مفتاح النقاش في قبول الآراء أو الاعتراض عليها فما الأولى حينئذٍ: وقوفُ الباحث على الاختلاف في مفاهيم المصطلحات بحسب السياقات المختلفة أو الاستعمالات المتباينة من عالمٍ لآخر في غير كتب النحو أم وقوفُه على الاختلاف في المسألة الواحدة بين البصريين والكوفيين أو بين عالم بصري وبصري، أو عالمٍ كوفي وكوفي مع توحُّدِ المصطلح والمفهوم المستعمل بينهما؟

للإجابة على مثل هذه الأسئلة كان لا بُدَّ من استقراء لهذه المصطلحات ومفاهيمها في كتب تراثنا اللغوي متمثلة في كتب النحاة وكتب التفاسير وكتب المنطق وكتب الأصوليين.

تنوع أضرب المصطلح النحوي في تراثنا:

ولمَّا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم، من جهل دلالتها لم تفتح له الأبواب، وكان عند نظره في سفرٍ من أسفار العلم كالأمي الأغتم[١]، ولم تُغْنِهِ معرفَتُهُ بالمعنى المعجمي؛ لِمَا للمصطلحاتِ من خصيصةٍ تقتضي تطوُّرًا دلاليًّا مَا، قَدْ يَصِلُ إلى المجاز؛ من أجل ذلك سمَّاهَا العلماء المواضعات، وعدُّوهَا أَوَائِلَ الصناعات وَأَهَمَّ المهماتِ[٢].

والمصطلحات النحوية ليست على ضربٍ واحد، بل هي عدة أضرب: فمنها مصطلحات التصنيف، ومصطلحات الإعراب والبناء، ومصطلحات العوامل، ومصطلحات الوظائف النحوية، ومصطلحات الأحكام، ومصطلحاتٌ للإجراء والتفسير والتحليل[٣].

ظواهر المصطلح النحوي غير المشهور في تراثنا:

البحث في المصطلحات والمفاهيم النحوية غير المشتهرة في تراثنا العربي يقودنا للوقوف على عدة ظواهر في المصطلح النحوي:

١- مفاهيم غير مشهورة لمصطلحات قديمة.

٢-مصطلحات غير مشهورة لمفاهيم قديمة.

---

(١) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم،منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨١م، ص: ١٤.

(٢) انظر: السيوطي، مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق:محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م،ص: ٢٩.

(٣)انظر:حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص:٨٨ وما بعدها.

٣-مفاهيم متنوعة للمصطلح النحوي الواحد.

واستبعد الباحث تعدد المدلولات المشهورة للمصطلح النحوي المشهور في أكثر من باب كتنوع دلالة مصطلح المفرد في أكثر من باب نحوي مثلاً؛ لأنها- وإن كانت من مظاهر المصطلح النحوي- تبحث في نطاق المصطلحات والمفاهيم المشتهرة، كما سبق معالجتها في دراسات سابقة.

لِمَا سبق بيانه خصَّصتُ مبحثا مستقلا لكل ظاهرة من الظواهر الثلاث ثم خصَّصت مبحثًا رابعا لإشكاليات المصطلح النحوي في ضوء هذه الدراسة عرض وتحليل لهذه الإشكاليات، ثم ختمت بخاتمة فيها أهم نتائج هذه الدراسة.

المبحث الأول

مفاهيم غير مشهورة لمصطلحات قديمة

أولاً: في كتب النحاة:

***الاستثناء المفرغ: أطلق سيبويه على هذا المفهوم مصطلح: ما يبقى الاسم فيه محمولا على ما كان عليه قبل إضافة (إلا)[١]، واستعمل المبرد مصطلح ما يكون فيه الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول أداة الاستثناء[٢]، واستعمل ابن السراج[٣]، والزجاجي[٤] مصطلح الاستثناء المفرغ، واشتهر هذا المصطلح من عصرهما، واستعمل الزمخشري مصطلح ما جرى على إعرابه قبل دخول (إلَّا)[٥].**

***الاستثناء التام الموجب: أطلق سيبويه على هذا المفهوم مصطلح: ما يكون فيه المستثنى نصبًا؛ لأنه مُخْرَجٌ ممَّا أُدْخِلَ فيه غيره[٦]، واستعمل المبرد مصطلح: ما يكون فيه الفعل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى بعد[٧]،**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م، ٢: ٢١٠

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثقافة والشؤون الإسلامية، القاهرة،ط٢، ١٩٧٩م، ٤: ٣٨٩.

(٣) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، تحقيق: الشويمي ودار مرجي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٥م، ص: ٣٩

(٤) انظر: الزجاجي، الجمل، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤م، ص: ٢٣١

(٥) انظر: الزمخشري، المفصل، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص: ٦٩

(٦)انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٠

(٧) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٣٨٩

واستعمل ابن السراج مصطلح ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع إِلَّا أَنَّهُ بعضه وهو المستثنى[١]، واستعمل كلٌّ من الزجاجي[٢] وابن جني[٣] مصطلح الاستثناء التام الموجب.

***الاستثناء التام المنفي: أطلق سيبويه على هذا المفهوم مصطلح ما يكون المستثنى فيه بدلا ممَّا نُفِيَ عنه[٤]، واستعمل ابن السراج مصطلح ما يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه[٥]، واستعمل الزجاجي وابن جني مصطلحي المنفي وغير الواجب[٦].**

***الاستثناء المنقطع: أطلق سيبويه على هذا المفهوم مصطلح مالا يكون إلا معنى "ولكن"[٧] وفي موضع آخر أطلق عليه مصطلح" هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول"[٨] واستعمل الأخفش الأوسط**

---

(١) انظر: ابن السراج، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م، ١: ٢٤٢

(٢) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣٠

(٣) انظر: ابن جني، اللمع، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ١٩٧٢م، ص: ٦٦

(٤)انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١١

(٥)انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص: ٣٩

(٦)انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣١-٢٣٢

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٥.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٩

مصطلح: الاستثناء الخارج من أوَّلِ الكلام[١]، واستعمل المبرد مصطلح ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله[٢].

أمَّا مصطلح المنقطع فأول ظهور له كان عند سيبويه نفسه ولكن استعماله عنده كان نادرًا في موضع واحد: حيث قال:" هَذَا بابُ النَّصْبِ فِيمَا يَكُونُ مستثنى مُبْدَلًا حَدَّثْنَا بذلك يونسُ وعيسى جميعًا أَنَّ بعضَ العربِ الموثوقَ بعربيتِهِ يقولُ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زيدًا، وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ إلا زيدًا،وعلى هذا ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا فينصب زيدًا على غيرِ رأيتُ، وذلك أَنَّكَ لم تجعل الآخِرَ بدلاً من الأَوَّلِ، ولكنَّكَ جعلته منقطعًا مِمَّا عمل في الأولِ، والدليل على ذلك أَنَّهُ يجيءُ على معنى: وَلَكِنَّ زيدًا، ولا أعني زيدًا،وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلتَ: عشرون درهمًا، ومثله في الانقطاع من أَوَّلِهِ: إنَّ لفلان والله مالاً إلَّا أنَّه شَقِيٌّ فَـ (أَنَّهُ) لا يكون أبدًا على إنَّ لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ، وجاء على معنى: وَلَكِنَّهُ شَقِيٌّ، هذا بابٌ يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ؛ لأَنَّ الآخِرَ ليس من نوع الأَوَّلِ، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حمارًا، جاءوا به على مَعْنَى: وَلَكِنَّ حِمَارًا، وكَرِهُوا أَنْ يُبْدِلُوا الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ من نَوْعِهِ فَحُمِلَ عَلَى مَعْنَى: وَلَكِنَّ، وَعَمِلَ فيه مَا قَبْلَهُ كَعَمَلِ العشرين في الدِّرْهَمِ"[٣].

---

(١) انظر: الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١-١٩٨١م، ص: ١٨، ٧٥، ٢٠٢، ٢٣٤.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٤١٢

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٩

فسيبويه يتحدث هنا عن نوعين من أنواع الاستثناء ويتحدث عن فكرة الانقطاع في النوع الأول وتقدير العامل فيها، ولم يتحدث عن هذه الفكرة في النوع الثاني لوضوحها لكنه أكَّد على فكرة تقدير العامل في الحالتين وهو تقدير (لكنَّ).

ثم عاد هذا المصطلح للظهور بعد سيبويه بأكثر من مائة عام وذلك عند ابن السراج حيث قال: "هذا باب الاستثناء المنقطع من الأَوَّلِ، والاختيارُ فيه النَّصْبُ"(١).

ويبدو لنا أن المصطلحات النحوية لمفاهيم الاستثناء ما عدا الاستثناء المفرغ، و والاستثناء التام الموجب والاستثناء التام المنفي والاستثناء المنقطع كلها جاءت لتصف الأسلوب وتعلل الحكم النحوي لِمَا بعد (إلَّا)، وإن كانت العبارات الوصفية لسيبويه هي أدقُّ وأطول في وصف التركيب، بل إنها تتعدى الوصف إلى الشرح والتعليل أحيانًا ولَمَّا كانت المصطلحات تميل إلى الاختصار مع دقة التعبير كانت مصطلحات الاستثناء المفرغ، والاستثناء التام الموجب، والاستثناء التام المنفي، والاستثناء المفرغ أقربها وأوقعها في نفس النحويين المتأخرين .

*** اسم الإشارة في حالات خاصة (المبتدأ والتقريب والتشبيه): استعمل ثعلب مصطلح المثال–وهو من انفراداته– مكان اسم الإشارة الواقع مبتدأً بشرط كونه عين الخبر أو مثله، فهو يقول:" هذا تكون مثالاً وتكون تقريبًا، فإذا كانت مثالاً قلتَ: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإذا شئت قلتَ:**

---

(١) ابن السراج، الموجز في النحو، ص: ٤٠.

هذا الشخص كزيد، وإذا قلتَ: هذا كزيد قائمًا، فهو حال كأنك قلتَ: هذا زيد قائمًا، **ولكنك قد قَرَّبْتَهُ**، **وتكون تشبيهاً** في: كزيدٍ هذا منطلق، وكزيدٍ قائمٌ، وهذا يجري مجرى الخبر، وقال سيبويه: هذا زيد منطلقًا، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيدًا ليعلم لمن الفعل، قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلَّا تقريبًا، وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل (كان) إلَّا أنه لا يقدَّم في (كان)؛ لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء"[1].

وهنا لا بد من التفرقة بين ما كان مثالاً، وما كان تشبيهاً،وما كان على جهة التقريب عند الكوفيين وهذا يتضح من خلال مقولة الفراء،حيث يقول:"واعلم أن (هذا) إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام جرى على ثلاثة معان:أحدها – أن ترى الاسم الذي بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله حينئذ مرفوع كقولك: هذا الحمار فاره. جعلت الحمار نعتًا لـ (هذا) إذا كانا حاضرين، ولا يجوز هاهنا النصب. والوجه الآخر–أن يكون ما بعد(هذا) واحدا يؤدّى عن جميع جنسه، فالفعل حينئذ منصوب كقولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفًا ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلِّها بالخوف. والمعنى الثالث –أن يكون ما بعد (هذا) واحدا لا نظير له فالفعل حينئذ أيضا منصوب. وإنما نصبت الفعل؛ لأن «هذا» ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود ألا ترى أنك لو قلتَ: ما لا يَضُرُّ من السباع فالأسدُ ضَارٌّ، كانَ أبينُ. وأما معنى التقريب: فهذا أوَّلُ ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا هذا «بالأسد»،**وخبره منتظر**، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله:وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ،

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ص: ٤٢-٤٣

فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها،والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته.وأما نصبهم فعل الواحد الذي لا نظير له مثل قولك: هذه الشمس ضياءً للعباد، وهذا القمر نورًا، فإن القمر واحد لا نظير له، فكان أيضا عن قولك:(هذا) مستغنيا ألا ترى أنك إذا قلتَ: طلع القمر، لم يذهب الوهم إلى غائب فتحتاج أن تقول «هذا» لحضوره، فارتفع بهذا ولم يكن نعتا،ونصبت خبره للحاجة إليه"(١).

وقال الفراء:"العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيٍّ قد وُصِفَ بِـ (هذا)، و(هاذان)، و(هؤلاء) فَرَّقُوا بَيْنَ (هَا) وَبَيْنَ (ذَا) وَجَعَلُوا المَكْنِيَّ بَيْنَهُمَا، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها،فيقولون: أين أنت؟ فيقول القائل:هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع ... وربما أعادوا (ها) فوصلوها بـ (ذا)، و(هذان) و(هؤلاء)، فيقولون: ها أنت هذا، وها أنتم هؤلاء فإذا كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بـ (ذا)، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبر يكتفي كلّ واحد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لا بدَّ فيه من فعل لنقصانه، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح"(٢).

كما نقل المعري عن المهذب لابن كيسان مصطلح المثال بمعنى التشبيه والمثل في مسألة:(هذا هذا هذا هذا) أربع مرات:" فذكر على قول الكوفيين أن الأولى: تقريب، والثانية: مثال وهو اسم الفاعل، والثالثة: فعل، والرابعة:

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢-١٣

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٣١-٢٣٢

مفعول"[١] ثم يوضح معنى التقريب بقوله:" أمَّا قوله تقريب فهو من قرب الشيء كقولهم: من كان يريد الماء فهذا النهر، ومن كان يريد الكسوة فهذه البرود"[٢] ونلحظ هنا أنَّ المعري فَسَّرَ مقولة ابن كيسان بما لحظه من معنى القرب في اسم الإشارة (هذا)، وليس هذا مراد الكوفيين من معنى التقريب كما سيتضح بعد، كما فَسَّرَ معنى المثال، فيقول:" يريد أَنَّهُ على معنى التشبيه الذي أسقطت فيه مثل، كما تقول: زيد عمرو أي مثل عمرو، ثم يحذف، فكأنه يريد هذا مثل هذا، أي ناب منابه"[٣]، وعلق على مقولة اسم الفاعل بقوله:" وأما قوله اسم الفاعل كلام صحيح وليس مراده به إن الفعل تقدمه كما تقدم في قولك: قام زيد، وإنما يريد به إن الفعل وقع منه ولا يبالي أمتقدمًا كان أم متأخرًا، كما أنك إذا قلتَ: زيد ضرب عمرًا فزيد اسم الفاعل وإن كان مرفوعًا بالابتداء، وقد بان أمر المسألة فيما ذُكِرَ وهو جليٌّ لا يفتقر إلى إطالة"[٤].

علَّق محقق الكتاب محمد سليم الجندي بقوله:" هذا جلي بالنسبة إلى أبي العلاء لأنه وقف على أصل المسألة، والذي فهمته من هذه المسألة أن هذا أشير به أنَّ هذا الأولى والثانية والرابعة أسماء أشير بكل واحدة منها إلى مشار إليه معين، فالأول زيد مثلاً، والثاني عمرو، والثالث بكر، وهذا الثالثة فعل على وزن فَاعَلَ من هَذَى يَهْذِي إِذَا تَكَلَّمَ بغير معقولٍ لمرضٍ أو غيره

---

(١) المعري، رسالة الملائكة،تحقيق: محمد سليم الجندي، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق،دارصادر ،بيروت، ط ١٩٩٢م، ص: ٢٢٥.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص: ٢٢٥.

(٣) المعري، رسالة الملائكة، ص: ٢٢٦.

(٤) المعري، رسالة الملائكة، ص: ٢٢٦

يُقَالُ: فلانٌ يُهَاذِي أَصْحَابَهُ أَيْ: يُكَلِّمُهُم بالهذيان، ويكون المعنى حينئذٍ هَذَا أَيْ زَيدٌ مِثْلُ هَذَا أَيْ عَمْرٍو هَاذَى بِمَنْطِقِهِ هَذَا أَيْ بَكْرًا أَيْ: أَنَّ زَيدًا هَاذَى بَكْرًا مِثْلَمَا هَاذَاهُ عَمْرٌو كونه اسم فاعل؛ لأنه شارك المشبه في فعله، ويحتمل أن يكون المراد غير ما ذكرت"[(١)].

ومن هنا يتضح أَنَّ معنى المثال هو ما كان اسم إشارة واقعًا مبتدأً بشرط كونه عين الخبر أو مثله وهذا ما نفهمه من حصيلة نَصِّ الفراء:"فإذا كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بذا، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبر يكتفي كلُّ واحدٍ بصاحبه بلا فعل"، ونَصِّ ثعلب:"هذا تكون مثالاً وتكون تقريبًا، فإذا كانت مثالاً قلتَ: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإذا شئت قلتَ: هذا الشخص كزيد"، وهذا ينطبق على التراكيب الآتية:

١- هذا هو إذا كان (هو) محطَّ الفائدة، ومحطَّ الخبر، وكان كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَكْتَفِي بصاحِبِهِ بحسب تمثيل الفَرَّاء، وهذا زيدٌ بحسب تمثيل ثعلب.

٢- هذا الحمار فاره: إذا كان الاسم المحلى بـ (أل) نعتًا لاسم الإشارة وكان هو هو، وكانا حاضرين حضورًا حسِّيًّا وكان محطَّ الفائدة والإخبار هو ما بعد الاسم المحلى بـ (أل).

٣- هذا زيدٌ بمعنى هذا الشخص كزيدٍ بحسب تمثيل ثعلب.

أما ما كان فيه (هذا) خالصاً لمعنى التشبيه فهو قولك:كزيدٍ هذا منطلق، وكزيدٍ قائمٌ، وهذا يجري مجرى الخبر بحسب تمثيل ثعلب.

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص: ٢٢٦ حاشية رقم: ٢.

وما كان تقريباً فهو اسم الإشارة الذي يحلُّ محلَّ (كان) فيرفع ما بعده؛ لأنه بمنزلة اسم (كان)، وينصب خبرًا له؛ لأنه بمنزلة خبر (كان)، ويشمل الأمثلة التي ذكرها الفراء وما كان بمنزلتها، وهي:

١- الاسم المعرف بـ (أل) شريطة أن يكون ما بعد (هذا) واحدا يؤدِّى عن جميع جنسه نحو: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفًا، فـ (هذا) ليست موصوفة بالأسد والخبر بطرح (هذا) أولى، وإنما دخلت (هذا) لإرادة معنى التقريب المماثل لعمل (كان)، وهو قرب وقوع الفعل (الخبر المنصوب) من الاسم المرفوع بعد (هذا)، لا من قرب المشار إليه كما فهمه المعري يقول ثعلب:"وهم يُسَمُّونَ هذا زيدٌ القائمَ تَقْرِيبًا أيْ قَرُبَ الفِعْلُ بِهِ"[(١)]، وذلك أَنَّ الفراء يجيز في المنصوب بعد (ذلك) و(هذا) أن يكون منصوبا على التقريب فليس مختصًّا عنده باسم الإشارة للقريب[(٢)].

٢-الاسم المعرف بـ (أل) شريطة أن يكون ما بعد (هذا) واحدًا لا نظير له نحو:هذه الشمس ضياءً للعباد، فالشمس واحدة لا نظير لها فكانت عن قولك: (هذه) مستغنية كذلك، لكنك أدخلت هذا لإرادة معنى التقريب ومثل ذلك:هذا القمر نورًا.

٣- الضمير نحو: هأنذا قائمًا، والكلام في هذا المثال واضح في نصِّ الفراء.

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٥٩.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٦٨.

٤- الاسم العلم نحو: هذا زيد قائما، وهذا زيد القائم[١].

أمور لا بد من تبيانها عن مفهوم التقريب:

١- معنى المرافعة التي ذكرها الفراء في نصه السابق:"وأما معنى التقريب: فهذا أوّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بُدًّا من أن يرفعوا هذا (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته"[٢]، وغني عن الذكر معنى المرافعة عند الكوفيين ومذهبهم في ترافع المبتدأ والخبر، ويظهر لي بعد مراجعة نصِّ الفراء ورأي الكوفيين في المنصوب بعد اسم الإشارة أنه يقصد أنهم لم يجدوا بدًّا من رفع اسم الإشارة على جهة الابتداء لما كان اسما لا بد له من موقع إعرابي ولما كان ما بعده اسما جاء معه على صورة المبتدأ والخبر من حيث الصناعة النحوية لا من حيث المعنى ولما كان ما بعد اسم الإشارة مرفوعا به على مذهب الفراء وثعلب، فكأن الترافع بينهما جاء على هذا الوجه فـ (هذا) مبتدأ والجملة الاسمية المكونة من اسمه وخبره هي جملة الخبر عنه، ولا يمكن اعتبار الترافع بين هذا والاسم المرفوع بعده على جهة المبتدأ وخبره لعدة أسباب:

أ- أن هذا يؤدي إلى ورود خبرين بعد الاسم المرفوع الأول مرفوع والثاني منصوب، وقد صحَّ لنا من مذهب الفراء إعرابه الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة خبرا، حيث عبر عنه صراحة بمصطلح الخبر فقال:" فلم يجدوا بُدًّا من أن يرفعوا هذا (بالأسد)، وخبره منتظر"[٣]، وَعَبَّرَ عنه بمصطلح الفعل، وإن

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٥٩.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢-١٣

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢-١٣

كان الفعل من المصطلحات التي تنوعت مدلولاتها عند الكوفيين إلا أن اطراد صحة تفسير الفعل بالخبر في جميع نصوص الفراء يقطع بمراده، كما أنَّ نصوص ثعلب بعده في معنى التقريب تقطع بهذا كما أنه لو قلنا: بأن مراده من مصطلح الفعل الحال قياسًا على مذهب الكوفيين من أن المنصوب بعد (كان) حال[(١)] لَمَا صَحَّ ذلك لصحة ورود المنصوب بعد اسم الإشارة عندهم معرفة[(٢)]، والحال لا تكون إلا نكرة كما أنهم يعربون الاسم خبرا لاسم الإشارة لما تضمنه من معنى التقريب فيما لا يكون حالاً يقول الفراء:"والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتهما. فيقولون: هذا عبد اللّه الأسد عاديا"[(٣)]، فالأسد منصوب على التقريب وعاديا حال لـ (الأسد)، كما استشعر الأزهري، والصبان مفارقة الفراء للكوفيين في نظرته إلى هذا المنصوب، فذكرا أن الفراء يخالف الكوفيين في إعراب المنصوب بعد (كان) حالا حيث يرى أن المنصوب بعد اسم الإشارة شبيه بالحال وليس حالا حقيقية[(٤)].

ب- أنه لو صحَّ اعتبار المرافعة هنا بين المبتدأ (هذا) وبين الخبر (الاسم المرفوع بعده) كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[(٥)] لنصب ما بعد اسم

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد د.ط، ١٩٨٢م، المسألة التاسعة عشرة بعد المائة،٢: ٨٢١.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٦٨، ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ٤٣، ٢: ٣٥٩.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٦٨.

(٤) انظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، ١: ١٨٤، وحاشية الصبان على الأشموني، ١: ٢٢٦.

(٥) انظر: خالد المساعفة، عامل التقريب في النحو الكوفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد التاسع، العدد آب ٢٠١٢م، ص: ٢٦٠-٢٦١.

الإشارة حالاً كما أعربه ثعلب في نحو قولك: هذا كزيد قائمًا[١]. وقد تبين في الفقرة السابقة أن ما بعد (هذا) لا يصح اعتباره حالاً.

٢- أن مذهب الفراء هو اعتبار ما بعد كان خبرا لها منصوبا لمجيئه بعد تمام المرافعة بين كان واسمها وهو مما يتم به الكلام فلم يبق له إلا النصب،ولم يعبر قط في حديثه عن خبر كان بالحال مع استخدامه لهذا المصطلح بل نجده قرن مصطلح الفعل بمصطلح الخبر في نصوص أخرى كمؤشر لمراده من مصطلح الفعل، حيث يقول:"وأما معنى التقريب: فهذا أوَّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بُدًّا من أن يرفعوا هذا (بالأسد)،وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله:وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، فإذا أدخلت عليه (كان) ارتفع بها، والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته"[٢]، ويقول في موضع آخر:"في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أن يكون ميتةً﴾[٣]،قال:" ومن رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلا لها، اكتفى بـ (يكون) بلا فعل"[٤].

٣- استند بعض الباحثين[٥] في فهمه لمعنى المرافعة على أنها بين المبتدأ (هذا) وبين الخبر (الاسم المرفوع بعده) على قياسها عند سيبويه حيث يعرب سيبويه المنصوب في نحو: هذا عبد الله قائما وجاء عبد الله راكبا

---

(١) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ٤٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢-١٣

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٤٥.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٦١.

(٥) انظر: خالد المساعفة، عامل التقريب في النحو الكوفي،ص: ٢٦١.

حال، وذلك بعد تمام العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر في الجملة الأولى وبين الفعل والفاعل في الجملة الثانية، وهذا قياس ليس بسديد؛لأن البصريين وعلى رأسهم سيبويه لا يعربون المنصوب إلا حالاً في المثالين، ولا يُحَاكَمُ الكوفيون في فهم فكرتهم بقول البصريين لاختلاف النظرة منذ البدء، يقول السيرافي شارحا رأي البصريين: " وأما النَّصبُ في هذا عبد الله منطلقًا وما ذكره معه فعلى الحال، والعامل فيه أحد شيئين: إما التنبيه وإما الإشارة، فأما التنبيه فهو بـ (هذا) وأما الإشارة فهي بـ (ذا)، فإذا أعملت التنبيه فالتقدير: انظر إليه منطلقًا، وأما إذا أعملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقًا، والمقصد أنك أردت أن تنبه المخاطب لـ (عبد الله) في حال انطلاقه، ولا بد من ذكر منطلقًا؛ لأن الفائدة به تنعقد، ولم ترد أن تعرفه إيَّاه، وأنت تقدر أنه يجهله، كما تقول: هذا عبد الله إذا أردت هذا المعنى"[1].، ويقول في موضع آخر:" والأصل في ذلك عبد الله منطلق، عبد الله مبتدأ، ومنطلق خبره ثم اتفق لك قرب عبد الله منك وأردت أن تُنَبِّهَ المخاطب عليه، فأدخلت هذا للتقريب والتنبيه وهو اسم فلا بُدَّ له من موقع في الكلام ولإصلاح اللفظ وهو أول الكلام فرفع هذا بالابتداء وجعل عبد الله خبره فاكتفى به ونصب منطلقًا على الحال على ما شرحناه، ولا يُسْتَغْنَى عن منطلق؛ لأَنَّهُ خبرٌ في المعنى كما لا يُسْتَغْنَى عن الرجل في قولك: يا أَيُّهَا الرجل، وإن كان صفة لـ (أَيُّهَا)؛لأَنَّ الرجل هو المقصود بالنداء في الأصل"[2].

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٦

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٦-٤٠٧

ويقول سيبويه في باب مجرى نعت المعرفة عليها:" واعلم أنَّ المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛لأنها والمبهمة كشيء واحد والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في (زيد) و(عمرو) إذا قلتَ: مررت بزيدٍ الطويلِ؛ لأني لا أريد أن أجعل (هذا) اسمًا خاصًّا، ولا صفة له يعرف بها، وَكَأَنَّكَ أردت أن تقولَ: مررتُ بالرجلِ، ولكنك إنما ذكرت (هذا) لتقرِّبَ به الشيء وتشير إليه"[(١)]، يقول الأعلم شارحا مراد سيبويه:" الاسم المبهم مخالف لغيره في النعت ذلك أنه ينعت بأسماء الأجناس كقولك: مررت بهذا الرجل، وركبت هذا الفرس، ذلك أن الاسم غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه فيه غيره في لفظه فيبان من غيره بذكر شيء فيه دون غيره مما يُحَلَّى به، والمبهم إنما دخل وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور"[(٢)].

والبصريون يستعملون كلمة تقريب ولا يريدون منها إعمال اسم الإشارة عمل (كان) كما هو عند الكوفيين وإنما يريدون من ذلك المعنى المتعارف عليه من الإشارة للقريب حضورا وحساً المستفاد من (هذا) وما تنزَّل منزلته من أسماء الإشارة الأخرى يقول الأعلم:"ثم اتفق قرب زيد منك فأردت أن تنبه المخاطب عليه وتقربه له فأدخلت هذا"[(٣)].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧-٨ .

(٢) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات بالكويت، ط ١٤٠٧هـ، ١: ٤٤٢.

(٣) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ١: ٤٨١.

ولأَنَّ البصريين أعربوا المنصوب حالا صَحَّ لهم معنى المرافعة بين (هذا) والاسم المرفوع بعده على الابتداء والخبر، أمَّا الكوفيون فلا يعربونه إلا خبرًا لاسم الإشارة، فلم يصح في نظرهم معنى المرافعة إلا على ما سبق أن بَيَّنْتُهُ: (هذا) مبتدأ والجملة الاسمية المكونة من اسمه وخبره هي جملة الخبر عنه حملاً للعوامل الأسماء على العوامل الأفعال.

٤-معنى التقريب المراد في هذه الأمثلة هو قرب وقوع الفعل (الخبر المنصوب) من الاسم المرفوع بعد (هذا)، لا من قرب المشار إليه كما فهمه المعري يقول ثعلب:"وهم يُسَمُّونَ هذا زيدٌ القائمَ تَقْرِيبًا أيْ قَرُبَ الفِعْلُ بِهِ"[١]، وذلك أَنَّ الفراء يجيز في المنصوب بعد (ذلك) و(هذا) أن يكون منصوبا على التقريب فليس مختصًّا عنده باسم الإشارة للقريب[٢].

٥- لا يصح دخول العوامل على ما كان تقريبا عند الفراء حيث لم يعرب الاسم المنصوب بعد هذا في نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً﴾[٣] تقريبا بل أعربه قطعًا، والقطع عنده -كما سيأتي- ما كان الذي قبله يدلُّ عليه، وهذا ما يقابل الحال المؤكدة.

***اسم (إنّ): أطلق سيبويه عليه مصطلحًا آخر غير ما عرف به عند المتأخرين من النحاة بـ (اسم إن) حيث سمَّاه: ما هو بمنزلة الابتداء [٤]إلَّا أن هذه التسمية لم تشتهر لكونها تسمية مزدوجة حيث تشمل اسم (كان) أيضًا،**

---

(١) ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٥٩.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٦٨.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ٩٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣

وليست خاصة باسم (إنَّ) وقد أدرك سيبويه هذه الحقيقية؛ إذ قال:"ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقًا، ولَيْتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[(١)] بينما تحمل دلالة مصطلح اسم (إنَّ) دلالة وظيفية ناشئة من العلاقة بين العامل والمعمول في التركيب النحوي؛ ولذا كتب لها الذيوع والانتشار عند النحاة لاحقا.

*اسم كان:أطلق البصريون الأوائل مصطلح **اسم الفاعل** للدلالة على اسم (كان)، قال سيبويه:" هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ، فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ، وسنبيَّن لك إن شاء الله، وذلك قولُك :كانَ ويكون وصار ومادام وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر تقول: كان عبدُ الله أخاك فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخُوَّة وأدخلتَ (كانَ) لتَجعلَ ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرتَ المفعول الأول من ظننت، وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله فقدَّمْتَ وأخَّرْتَ كما فعلتَ ذلك في (ضَرَبَ)؛ لأنه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في (ضَرَبَ) إلَّا أنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ"[(٢)]، كما أطلق سيبويه مصطلح **الفاعل** على اسم (كان) في موضع واحد من كتابه[(٣)].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٩

***اسم (كان) وخبر (إن):أطلق ابن السراج مصطلح المشبه بالفاعل بمعنى اسم (كان) وخبر (إنَّ)[١].**

*** اسم (لا) النافية للجنس: اسم (لا)، وما بعد (لا)، والمنفي مصطلحات استخدمها سيبويه[٢] للدلالة على اسم (لا) النافية للجنس، وسمَّاهُ المبرد الاسم المنكور بعد (لا)[٣]، والنكرة[٤]، وأطلق عليه الزَّجَّاجي النكرة[٥]، وما بعد (لا)[٦].**

***الإغراء: استعمله سيبويه للدلالة على أسلوب الإغراء مصطلح الأمر، قال سيبويه:" هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنَّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل، وذلك قولك زيدًا وعمرًا ورأسَه، وذلك أنَّك رأيت رجلا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلتَ: زيدًا أي أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ"[٧]،وهذا يقودنا إلى أنَّ أنَّ مصطلح الأمر عند سيبويه لم يكن مجردًا عن استعمال الشروح الوصفية التي تلحق مصطلحاته في المادة، واستعمله المبرد للدلالة على أسلوب**

---

(١) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٩٢

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٥، ٢: ٢٧٤، ٢: ٢٧٦.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٥٨

(٤) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٦١.

(٥) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣٨

(٦) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣٨

(٧) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٢

التحذير[١]، ولم يستعمل عند غير المبرد بهذا المعنى، ومن المصطلحات المستعملة للدلالة على أسلوب الإغراء القطع والتمام: حيث نسبهما خلف الأحمر إلى البصريين وذكر أنهما مستخدمان عندهم للدلالة على أسلوب الإغراء، ولم أجد لهذين المصطلحين بهذا المعنى عند البصريين ذكرًا إلا عند خلف الأحمر.كما استعمل ابن السراج مصطلح المنصوب على (الزم) للدلالة على أسلوب الإغراء[٢].كما استعمل الزمخشري مصطلح المنصوب باللازم إضماره للدلالة على أسلوب الإغراء[٣].

*** الاشتغال: بناء الفعل على الاسم مصطلح استعمله سيبويه للدلالة على تركيب خاص من تراكيب الاشتغال يكون الاسم المشغول عنه مرفوعًا[٤]،كما أطلق سيبويه مصطلح المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده على تركيب خاص من تراكيب الاشتغال يكون الاسم المشغول عنه منصوبا نحو: زيدًا ضربته[٥]، وبعد سيبويه استعمله النحاس[٦].**

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٢١٢

(٢) انظر ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٦٠

(٣) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٤٨-٤٩

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٨١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٨١

(٦) انظر: النحاس، إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ١: ٦٠٨.

كما أطلق المبرد مصطلح المفعول الذي شغل الفعل عنه [١] للدلالة على أسلوب الاشتغال ولم يستعمل عند غيره وربما كان هذا المصطلح ممهدا لظهور مصطلح الاشتغال بعد ذلك عند الزجَّاجي واستمراره من بعده، ومن المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذا المفهوم مصطلح ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير، وهو من مصطلحات الزمخشري للدلالة على أسلوب الاشتغال[٢].

***بدل الكل أو البدل المطابق: استخدم النحاة الأوائل مصطلحات تتسم بالطول وبكونها شروح وصفية للمفهوم أكثر من كونها مصطلحات دقيقة علمية، ومنها: بدل المعرفة من المعرفة، واستخدم عند سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، واستخدم ابن السراج مصطلح البدل الذي يكون فيه الثاني هو الأول[٥]، وما ابتدأته من الأول وهو هو[٦]، واستخدم الزجاجي مصطلح بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[٧]، وكذلك النحاس[٨]، أما مصطلح بدل الكل فاستعمل عند ابن جني[٩] أولا ثم استمر عند الزمخشري[١]، ومصطلح البدل**

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٧٦

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٤٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٤، ١٦

(٤)انظر:المبرد، المقتضب، ١: ٢٦

(٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤٦

(٦) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤٦

(٧) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣

(٨)انظر:النحاس، إعراب القرآن، ١: ١٢٤

(٩)انظر:ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٨٧

المطابق اشتهر عند النحاة المتأخرين وأولهم ابن مالك، ثم استمر استخدام النحاة لهذين المصطلحين فيما بعد وأصبح ما عداهما مهجورا والسبب في ذلك أنها مصطلحات تتسم بالطول وبكونها شروح وصفية للمفهوم أكثر من كونها مصطلحات دقيقة علمية

***بدل البعض: استعمل النحاة لهذا المفهوم أكثر من مصطلح، فاستعمل سيبويه مصطلح:"هذا بابٌ مِنَ الفِعْلِ يُسْتَعْمَلُ في الاسْمِ ،ثُمَّ يُبْدَلُ مَكَانَ ذَلِكَ الاسْمِ اسْمٌ آخَرُ فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الأَوَّلِ"[٢]، وهو مصطلح وصفي طويل العبارة لم يطرد لصعوبة فهمه ولتعسر تداوله وإنما استخدمه سيبويه مضطرًا لعدم توافر مصطلح آخر فقام بشرح المصطلح شرحا دقيقا.**

ومن المصطلحات التي استعملت فيما بعد مصطلح ما أبدل من الأول وهو بعضه واستعمله ابن السراج[٣] ومصطلح بدل الشيء وهو بعضه واستعمله الزجاجي[٤]، أما مصطلح بدل البعض فاستخدمه المبرد[٥]، ثم ابن جني[٦] ، ثم تحدد المصطلح فأصبح مصطلح بدل البعض من الكل عند

---

(١) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ١٢١

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٠.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٦-٤٧

(٤)انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٥

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ١: ٢٦

(٦) انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، ٢: ٢٢٦، ٤٥٠

الزجاجي[١] وأبي جعفر النحاس[٢] والزمخشري[٣]، وهما مصطلحان كتب لهما الذيوع والانتشار عند النحاة لسهولتهما ويسرهما وأقبل عليهما النحاة منذ وقت مبكر إلا أن اعتراض الزجاجي عليه كان من ناحية تركيبية لا معنوية تتعلق بدخول (أل) على كلمة (بعض) و(كل) ولذا فقد استخدم مصطلحا آخر سبق ذكره.

***بدل الاشتمال: أطلق النحاة على هذا النوع مصطلحات وصفية مطولة ومنها مصطلح سيبويه:هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول[٤]، واستخدم المبرد مصطلح:" وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه؛ لأنه يقصد قصد الثاني"[٥]، واستعمل ابن السراج مصطلح ما يكون المعنى مشتملا مشتملا عليه[٦] ومصطلح ما كان من سبب الأول[٧] وهو مشتمل عليه، واستعمل الزجاجي مصطلح بدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملا عليه[٨]، أما مصطلح بدل الاشتمال فاستعمله النحاس[٩] ثم ابن جني[١] ثم**

---

(١) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٤-٢٥

(٢) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢١١

(٣) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ١٢١

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٥٠-١٥١

(٥) انظر: المبرد، المقتضب، ١: ٢٧

(٦) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٦

(٧) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٧

(٨) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٢٣، ٢٥

(٩) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ٢٥٨

الزمخشري[٢] ثم استقر عند من بعدهما، والملاحظ على هذه المصطلحات أنها مصطلحات وصفية حاول المتقدمون من النحاة كسيبيويه والمبرد وصف المفهوم وشرحه أكثر من وضع مصطلح له وقد استفاد من بعدهما من هذا الشرح فالتقطوا من مصطلح المبرد الفعل (اشتمل) وأصبح محور المصطلحات من بعده إلى أن جاء مصطلح بدل الاشتمال فأصبح ذائعا ومشهورا لسهولته ودلالته على المراد

***التحذير: استعمل سيبويه مصطلح النهي للدلالة على أسلوب التحذير، قال سيبويه:" هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل، وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه، وذلك أنَّك رأيت رجلا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلتَ: زيدًا أي أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ، أو رأيتَ رجلاً يقول: أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ فقلتَ زيداً، أو رأيتَ رجلا يحدِّثُ حديثًا فقَطَعَهُ فقلتَ: حديثَك، أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثَك، استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مستخبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أَشبهه، <u>وأمّا النَّهْي فإنّه التحذيرُ</u> كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ والجِدارَ الجِدارَ والصبيَّ الصبيَّ، وإنّما نهيتَه أن يَقرَبَ الجِدارَ المَخوفَ المائِلَ أو يَقْرَبَ الأَسَدَ أو يوطئ الصبيَّ "[٣]، واستعمله بعده ابن السراج[٤] ثم توقف استخدام هذا المصطلح بهذا المعنى.**

---

(١) انظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٨٧

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ١٢١

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٣

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول، ٢: ٢٥٧

*** التمييز: التبيين والمفعول فيه وما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يكون صفة وما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، وما ينتصب انتصاب الأسماء بعد المقادير: مصطلحات عَبَّرَ بها سيبويه عن مفهوم التمييز، حيث يقول:" فصار هذا تبيينا لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يبين به مِمَّ العشرون؟ حين قلتَ: عشرون درهما"[(١)] ويقول في موضع ثانٍ:" وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدَّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً، وتفقَّأْتُ شَحْمًا، ولا تقول: امتلأتُه، ولا تفقَّأتُه ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقول: ماءً امتَلأْتُ"[(٢)]، ويقول في موضع ثالث:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يكون صفة،وذلك قولك هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحيٌ سمنًا"[(٣)]، واستعمل أبو جعفر النحاس مصطلح البيان بمعنى التمييز[(٤)].كما استعمل ابن الأنباري مصطلح شبه التفسير، وهو من انفراداته على التمييز إذا كان معرفة[(٥)].**

*** التوكيد: التشديد مصطلح انفرد به الفراء وأطلقه على التوكيد عند سيبويه في أكثر من موضع[(٦)]، وهو مصطلح مقبول؛ لأن تشديد المعنى هو توكيده، كما أطلق النحاة على هذا المفهوم عددا من المصطلحات ومنها:**

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩١

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٤

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١١٧، و انظر: ٢: ١٢٠، ١٧٤

(٤) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ٤١٧

(٥) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محمد محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ، ص: ١٣١، ١٣٢

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٩، ٣،١٧٧: ١٢٢

الصفة: أطلق سيبويه هذا المصطلح وهو من انفراداته بمعنى التوكيد، حيث يقول:" وإن شئت قلتَ: قد وليت عملا فكنت أنت إياك وقد جربتك فوجدتك أنت إياك جعلت أنت صفة وجعلت إياك بمنزلة الظريف إذا قلتَ: فوجدتك أنت الظريف"[١]، واستعمله من بعده أبو الحسن الأخفش[٢]، ثم انقطع استعماله من بعده، ومنها أيضا مصطلح النعت: أطلق سيبويه هذا المصطلح وهو من انفراداته بمعنى التوكيد، حيث يقول:" فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك ذهبت أنت وزيد، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[٣]و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾[٤]، وذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا وصفته حَسُنَ الكلام حيث طَوَّلَهُ وَأَكَّدَهُ"[٥]، وتابعه في هذا المصطلح المبرد[٦] ومن مصطلحات سيبويه الدالة على مفهوم التوكيد: التخصيص[٧]، والصفة[٨] ، والتكرير[٩]، أما مصطلح التوكيد فيُعَدُّ سيبويه أول من استعمله[١٠]، ثم تابعه في ذلك جمهور علماء البصرة فأصبح أكثر شهرة وذيوعا من غيره. والسبب في عدم شهرة مصطلح الصفة والنعت

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٩

(٢)انظر: الأخفش، معاني القرآن، ص: ١٩٤

(٣) سورة المائدة، آية: ٢٤

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٩

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٨

(٦) انظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢١٠

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٥، ٢٤٦.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٦، ٢٧٧، ٣٥٩، ٣٨٥.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٦.

(١٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر، سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٥، ٣٧٩، ١٧٢.

مرادًا بهما مفهوم التوكيد هو الازدواجية في الدلالة حيث يَدُلَّانِ على مفهوم نحوي آخر لا يخفى على القارئ، واشتهرا في ذلك، فأعرض النحاة فيما بعد عن استخدامهما بمعنى التوكيد خوفًا من الالتباس في فهم المراد فالمصطلحات مفاتيح العلوم ويجب أن تكون دقيقة في مدلولاتها ومفاهيمها.

***التوكيد اللفظي: أطلق النحاة على هذا المفهوم النحوي الدقيق عدة مصطلحات،ومنها: التثنية: حيث أطلق سيبويه هذا المصطلح وهو من انفراداته على مفهوم التوكيد حيث يقول:" هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا، وليست تثنيته بالتي تَمْنَعُ الرَّفْعَ حَالَهُ قَبْلَ التثنيةِ ولا النَّصْبَ مَا كَانَ عَلَيهِ قَبْلَ أَنْ يُثَنَّى، وذلك قولك: فيها زيد قائما فيها، ..... ومثله في التوكيد والتثنية: لَقِيْتُ عَمْرًا عَمْرًا"(١)، وتابعه فيه السيرافي(٢)، ومنها تكرير الكلام واستعمله الأخفش(٣)، والتكرير واستعمله كلٌّ من الفراء(٤)، وثعلب(٥)،والمبرد،(٦) وتكرير الاسم واستعمله ابن السراج(٧)، وتكرير الأول بلفظه**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢٥

(٢) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٧: ٦٥

(٣) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ص: ١٦٢

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن،تحقيق: الأستاذ أحمد يوسف نجاتي والأستاذ محمد علي النجار والأستاذ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ٢: ٢٩١-٢٩٢

(٥) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ١٣٣، ٢: ٥٢٣، ٥٨٢ ٥٨٤

(٦) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٦٩

(٧) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٧-١٨

بلفظه واستخدمه ابن جني[١]، والتكرير الصريح واستخدمه الزمخشري[٢]. والملاحظ أنها مصطلحات متقاربة شكلا ومضمونا وهي تسميات متفرعة من مصدر واحد أما مصطلح الأخفش (تكرير الكلام) فهو شامل لجميع أجزاء الكلام وهو أكثر دقة وتحديدا من مصطلح ابن السراج تكرير الاسم؛ لأنه أخرج تكرير الفعل والحرف وهما داخلان في مفهوم التوكيد اللفظي، وهو أيضًا أكثر تحديدا من مصطلح المبرد (التكرير) على الرغم من شموليته وإطلاقه، أما أدق هذه المصطلحات فهو مصطلح ابن جني(تكرير الأول بلفظه) حيث كان نواة فيما بعد للمصطلح الأشهر للدلالة على هذا المفهوم وهو التوكيد اللفظي الذي هو من استعمال المتأخرين عن الزمخشري[٣]، أما مصطلح التثنية فلم يكتب له الذيوع والانتشار حيث تنازعته دلالتان دلالة نحوية وهي دلالة سيبويه والسيرافي والدلالة الصرفية التي لا تغيب عن الأذهان فغلبت دلالته الصرفية دلالته النحوية ولم يستخدمه النحاة بعد السيرافي خوف الإلباس.

***التوكيد المعنوي: أطلق ابن السراج مصطلح ما يجيء للإحاطة والعموم[٤] على هذا المدلول النحوي وقصره على ما يؤكد بألفاظ: أجمع وكل وأكتع وجمعاء وكتعاء، وأما ما يؤكد بألفاظ نفسه وعينه فقد أضافه إلى التوكيد اللفظي وهو ما اصطلح ابن السراج على تسميته بتكرير الاسم[٥]، كما**

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ١٠١-١٠٢.

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ١١١

(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م، ٢: ٢٠

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ، ١٩.٢١.

(٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ١٩.

استعمل ابن جني مصطلح تكرير الأول بمعناه مقسِّمًا إيَّاه إلى قسمين: ما يجيء للإحاطة والعموم، وما يكون للتوكيد والتثبت[١].

***الحال: استعمل سيبويه مصطلح الخبر للدلالة على الحال وهو استعمال خاص بسيبويه لم أقف على استعمال له بهذا المعنى عند غير سيبويه، حيث يقول:"هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما وعبد الله فيها قائما، فعبد الله ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله"[٢] ويقول في موضع آخر:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنَّهُ خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماءِ المبهمةِ، والأسماءُ المبهمةُ: هَذَا، وَهَذَانِ، وَهَذِهِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلاءِ، وَذَلِكَ، وَذَانِكَ، وَتِلْكَ، وَتَانِكَ، وَتِيكَ، وَأُوْلَئِكَ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ، وَمَا أَشْبَهَ هَذه الأَسْمَاءَ، وما ينتصب؛ لأنَّهُ خبرٌ للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة، فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا وهؤلاءِ قومك منطلقين"[٣]، كما استعمل في مواضع أخرى مصطلح المفعول به للدلالة على الحال، حيث يقول:" هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ؛ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ؛ لأنه مفعولٌ به، وذلك قولك: كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ وبايَعْتُه يَدًا بيدٍ كأنّه قال: كلّمتُه**

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ١٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب،٢: ٨٨ وانظر: ٢: ٤٩

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٧

مشافَهةٌ وبايَعتُه نَقْدا أي: كلَّمتُه في هذه الحال"[١]. وفي مواضع أخرى استعمل مصطلح الموقوع به، للدلالة على الحال[٢].

كما استعمل كلٌّ من: سيبويه[٣]، والمبرد، والزَّجَّاجي، والزمخشري مصطلح المفعول فيه للدلالة على الحال ومن ذلك قول المبرد:" هذا باب من المفعول، ولكننا عزلناه ممَّا قبله؛لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسمِّيه النحويون الحال"[٤]، وقال الزَّجَّاجي:" والمفعول فيه: الظروف والأحوال نحو قولك: جاء زيد مسرعًا، فمعناه: جاء زيدٌ في هذه الحال"[٥]، وقال الزمخشري:" شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك: ضربت زيدًا قائمًا"[٦].

***خبر (كان): أطلق النحاة عليه مصطلحا آخر غير ما عرف به عندهم من أمر هذا المصطلح، حيث أطلق عليه سيبويه اسم المفعول، حيث قال:"هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ، فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على**

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٩١

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٧٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٨٧.

(٤) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٦٦، ٢: ٢٥٨.

(٥) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ٣١٦

(٦) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٦١

المفعول الأوَّل؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ، وسنبيِّن لك إن شاء الله، وذلك قولُك: كانَ ويكون وصار ومادام وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخُوَّةِ وأدخلتَ (كَانَ) لتَجعلَ ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرتَ المفعول الأول من ظننت، وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمْتَ وأخَّرْتَ كما فعلتَ ذلك في (ضَرَبَ)؛ لأنه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في (ضَرَبَ) إلَّا أَنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ"(١).

وتسمية هذا المفهوم بهذا المصطلح ناشئة من تشبيه النحاة اسم (كان) وخبرها بالفاعل والمفعول(٢)، ولم تشتهر هذا المصطلح حيث إنَّ هذا المصطلح غلبت عليه دلالته الصرفية فقد استخدمه سيبويه مرات عديدة للدلالة على من وقع عليه الحدث، فلم تكن التسمية به دقيقة على هذا المفهوم عل الرغم من التشابه الواضح بين اسم (كان) وخبرها وبين الفاعل والمفعول،وأما مصطلح خبر (كان) فهو لا يبعد بالخبر عن حقيقته فقد دخلت (كان) على هذا الخبر فنصبته وكان من قبل مرفوعا وهو مصطلح يشي بالعلاقة الوظيفية بين العامل والمعمول في التركيب النحوي، وقد

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٥

(٢)انظر:أبو البركات الأنباري، أسرار العربية،تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٧٥م، ص:١٣٨

استعمل مصطلح خبر (كان) عند ابن السراج[١] ثم تلاه النحاس[٢] وابن جني[٣] والزمخشري[٤].

***الاختصاص: استعمل ابن السراج مصطلح المضارع للنداء للدلالة على أسلوب الاختصاص ولم يستعمل عند غيره[٥]، كما استعمل الزمخشري مصطلح المنصوب على الترحم للدلالة على أسلوب الاختصاص ونسبه إلى مجهولين ولم أقف عليه عند غير الزمخشري[٦]، كما استعمل كلٌّ من سيبويه[٧]،**

والنحاس[٨]، والزمخشري[٩] مصطلح المنصوب على التعظيم والمدح للدلالة على أسلوب الاختصاص، كما استعمل كلٌّ من: ابن السراج[١٠]، وأبو

---

(١)انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٧٦

(٢) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٢٠، ٣: ١٠٢

(٣) انظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٦٢

(٤) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٧٢

(٥) انظر: الأصول في النحو،١: ٤٤٧.

(٦) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٤٧

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٢، ٢: ١٩٤

(٨) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ١٢٢، ١: ٢٨٢

(٩) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٤٧

(١٠) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤٠

جعفر النحاس[١]، وأبو علي الفارسي[٢] مصطلح المنصوب على (أعني) للدلالة للدلالة على أسلوب الاختصاص.

واستخدم سيبويه مصطلح المنصوب على الشتم للدلالة على أسلوب الاختصاص، حيث يقول:" هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم؛لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه"[٣]، ويقول:" هذا باب ما يجري يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أَتَانِي زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره ولكنه شتمه بذلك، وَبَلَغَنَا أَنَّ بعضَهُم قَرَأَ هَذَا الحرفَ نَصْبًا ﴿وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة ولكنه كأَنَّهُ قَالَ: اذكر حمالةَ الحطب شتما لها، وإن كان فِعْلاً لاُ يْسَتْعَمُل إِظْهَارُهُ"[٤]، وتابعه في ذلك الزمخشري[٥]، وسمَّاه النحاس المنصوب على الذم[٦].

*** صلة الموصول: استعمل سيبويه مصطلح الحشو للدلالة على مفهوم صلة الموصول، حيث يقول:" هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُنِيَ على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة**

---

(١) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٧٨٥

(٢) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ١: ١٠٦

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٩٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٠

(٥) انظر: الزمخشري، المفصل، ص: ٤٧.

(٦) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٧٨٦

بمنزلة رجل، وذلك قولك هذا من أعرف منطلقا وهذا من لا أعرف منطلقا أي هذا الذي قد عَلِمْتُ أَنَّي لا أَعْرِفُهُ منطلقًا، وهذا ما عندي مهينا، وأعرف ولا أعرف وعندي حشو لهما يَتِمَّانِ به فيصيران اسما كما كان الذي لا يَتِمُّ إِلَّا بِحَشْوِهِ"(١).

* عدم الجواز: استعمل سيبويه مصطلح الخَلَف للدلالة على معنى **عدم جواز التركيب الذي يحمل مخالفة تركيبية ودلالية**، حيث يقول:" هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيدًا، وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيد فلمَّا كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه كأنَّهُ قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلان؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أَحدٍ واحدٍ، ولكنَّ(مِنْ) دخلت هنا توكيدا"(٢).

وفي موضع آخر يقول: "ومما أُجْرِيَ على الموضع لا على ما عمل في الاسم لا أحدَ فيها إلا عبد الله فلا أحد في موضع اسم مبتدأ وهي ههنا بمنزلة من أحد في ما أتاني، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد من قبل أنه خَلْفٌ أن تحمل المعرفة على (مِنْ) في ذا الموضع كما تقول: لا أحدَ فيها لا زيد ولا عمرو؛ لأَنَّ المعرفة لا تحمل على (لا) وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله: هل من أحدٍ أو هل أتاك"(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٠٥

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٤-٣١٥

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١٧.

ويقول في موضع ثالث: "هذا باب ما ينتصب؛ لأنَّهُ خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماءِ المبهمةِ، والأسماءُ المبهمةٌ: هَذَا، وَهَذَانِ، وَهَذِهِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلاءِ، وَذَلِكَ، وَذَانِكَ، وَتِلْكَ، وَتَانِكَ، وَتِيكَ، وَأُوْلَئِكَ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ، وَمَا أَشْبَهَ هَذه الأَسْمَاءَ، وما ينتصب؛ لأنَّهُ خبرٌ للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة، فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفًا، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلتَ: انظر إليه منطلقا، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلتَ: جاء عبد الله راكبا، صار جاء لعبدالله وصار الراكب حالا، فكذلك هذا، وذلك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلتَ: ذاك فأنت تنبهه لشيءٍ متراخٍ، وهؤلاء بمنزلة هذا وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك، فكذلك هذه الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، وأما هو فعلامة مضمر وهو مبتدأ وحال ما بعده كحاله بعد هذا وذلك قولك هو زيد معروفا فصار المعروف حالا، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلتَ: أثبته أو الزمه معروفا، فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلتَ: هذا زيد منطلقا، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلتَ: معروفًا ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده، ومعنى قوله معروفا لا شك وليس ذا في منطلق، وكذلك هو الحق بينا

ومعلوما لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق، وكذلك هي وهما وهم وهن وأنا وأنت ...، وقد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو يعرف به تقول: هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئا بحضرتك، وقد تقول: هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا، أي: اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريما جوادا، وهو عبد الله شجاعا بطلا، وتقول إني عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكلا كما تأكل العبيد، وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر؛ فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه باسمه، وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أنَّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل: هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلتَ: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا"[(١)].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٧٧-٨١.

قال السيرافي: " وأما النصب في هذا عبد الله منطلقًا وما ذكره معه فعلى الحال، والعامل فيه أحد شيئين: إما التنبيه وإما الإشارة، فأما التنبيه فهو بـ (هذا) وأما الإشارة فهي بـ (ذا)، فإذا أعملت التنبيه فالتقدير: انظر إليه منطلقًا، وأما إذا أعملت الإشارة فالتقدير: أشير إليه منطلقًا، والمقصد أنك أردت أن تنبه المخاطب لـ (عبد الله) في حال انطلاقه، ولا بد من ذكر منطلقًا؛ لأن الفائدة به تنعقد، ولم ترد أن تعرفه إيَّاه، وأنت تقدر أنه يجهله، كما تقول: هذا عبد الله إذا أردت هذا المعنى"[1]. ويقول في موضع آخر:" والأصل في ذلك عبد الله منطلق، عبد الله مبتدأ، ومنطلق خبره ثم اتفق لك قرب عبد الله منك وأردت أن تنبه المخاطب عليه، فأدخلت هذا للتقريب والتنبيه وهو اسم فلا بُدَّ له من موقع في الكلام ولإصلاح اللفظ وهو أول الكلام فَرَفَعَ(هذا) بالابتداء، وجعل عبد الله خبره فَاكْتُفِي بِهِ وَنُصِبَ منطلقًا على الحال على ما شرحناه، ولا يُسْتَغْنَى عَنْ(منطلق) لأَنَّهُ خبرٌ في المعنى كما لا يُسْتَغْنَى عن الرجل في قولك: يا أَيُّهَا الرَّجُل، وإن كان صفة لـ (أَيُّهَا)؛لأَنَّ الرجل هو المقصود بالنداء في الأصل"[2] ويقول في موضع آخر:" اعلم أَنَّ النصب في: هذا زيد منطلقًا على غير وجه النصب في قولنا هو زيد معروفًا، ويبين ذلك أنك لا تقول: هو زيد منطلقًا، فعلمت أن النصب فيهما مختلف أما نصب هو زيد معروفًا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبَّرت به، وذلك أنك إذا قلتَ: هو زيدٌ فقد خبَّرت بخبرٍ يجوز أن يكون حقًا، ويجوز أن يكون باطلاً، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبَّر به، فإذا قال: هو زيدٌ معروفًا، فكأنه

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٦

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٦-٤٠٧

قال: لا شكَّ فيه، وكأنه قال: أحق ذلك، والعامل فيه أُحِقُّ ذلك وما أشبهه، وليس في هو ولا في زيدٍ معنى فعلٍ يعمل في (معروفًا) ولكن الجملة دلَّت على أُحِقُّ وأعرفُ أو نحو ذلك، ومن أجل ذلك لم يجز أن تقول: هو زيد منطلقًا؛ لأنه لو صحَّ له انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله"[(١)].

ويستأنف السيرافي قائلاً :"كل ما أوردت من الحال مما فيه توكيد للإخبار جاز كقولك: هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرًا أو موعدًا، أي: اعرفني كما كنت تعرفني، وبما كان يبلغك عني، ثم تفسر الحال التي تعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريمًا جوادًا، وهو عبد الله شجاعًا بطلاً وهذه الصفات وما جانسها مما يكون مدحًا في الإنسان يعرفُ بها جوِّز أن تأتي مؤكدة للخبر؛ لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكد لذاته، فأما منطلقًا وقاعدًا وما أشبه ذلك مما لا يعتد به الإنسان في مدح ولا ذم، فلا يكون تحقيقًا للإخبار[(٢)].

ثم يطلق سيبويه حكمًا بناء على رأي أستاذه الخليل وهو استحالة النطق الاسم بعد المضمر إذا أراد المتكلم الإخبار عن المضمر بالعمل (الفعل) أو بصفة غير العمل (الفعل) ويقصد بها الأسماء المشتقة؛ لأنك في هذه الحال تقول: أنا منطلق وهو ذاهبٌ وأنا معروف وهو شجاعٌ وأنا كريمٌ ولا يجوز أن تقول: أنا زيدٌ كريمٌ، ولا هو عمروٌ شجاعٌ، فتجعل زيدًا بيانًا لـ(أنا) وعمرًا بيانًا لـ (هو)؛لأنهما مستغنيان عن إنسانٍ، وإنما تقول: أنا زيدٌ، وهو عمروٌ إذا

---

(١)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٧-٤٠٨ .

(٢)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٨ .

كنت تُعَرِّفُ من يجهل أنَّك زيدٌ وأنَّه عمروٌ، ثم تأتي بعده بالحال التي هي حقيق له[1].

ثم يطلق سيبويه عبارته المشهورة منذ مئات السنين:" وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب" أي: إن النحويين وعلى رأسهم الخليل اهتموا بمعرفة ما يحال من الكلام و يحسن وإذا عرض لهم من الكلام ما ظاهره الإحالة والقبح والخلف لم يرتضوه حتى يستقيم لهم وجه به يصح عندهم فإذا استقام لهم وجه صحيح فيما ظاهره الخلف تهاونوا بظاهر الخلف في الكلام؛ لأنه قد استقام لهم وجه الإعراب والمعنى في هذا التركيب، فالإعراب عند النحاة فرع عن تصور معنى صحيح للتركيب ملائم للسياق.

هذا هو الوجه الصحيح لدى الباحث لفهم عبارة سيبويه لا كما فهمها بعض المحدثين من أن سيبويه يقصد بالخلف الدلالة والسياق وأنه كان يتهم النحويين ويعيب عليهم اهتمامهم بصنعة الإعراب على حساب المعنى وأن سيبويه أول من تنبه لهذا في صنيع النحويين[2]، وإني لأتساءل كيف يعيب سيبويه على النحويين ذلك وهو وأستاذه ممن أدركوا الفروق الدلالية في التركيب وأجازوا تراكيب ومنعوا أخرى بناء على المعنى.

---

(١) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٤٠٨ .

(٢) انظر: لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، الكلام المستقيم في النظر النحوي دراسة في المصطلح واستعماله، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن العددان ٣-٤، ٢٠٠٥م، ص: ١٨١.

***العطف: أطلق سيبويه مصطلحات الإشراك والتشريك والشركة، والضم[١] للدلالة على العطف بحروفه المعهودة، قال سيبويه:" هذا باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أن) فالحروف التي تشرك (الواو) و(الفاء) و(ثم) و (أو)، وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني وأريد أن تفعل ذاك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت"[٢]، وقال:"هذا باب ما أَشْرَكَ بين الاسمْينِ في الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه كما أَشرك بينهما في النَّعْت فَجَرَيا على المنعوت،وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحِمارٍ قبلُ، فالواوُ أَشركتْ بينهما في الباء"[٣]، ثم استعمل هذا المصطلح عند المبرد[٤]، وأبي جعفر النحاس[٥]، والفارسي[٦] ثم انقرض هذا الاستعمال عند من بعدهم، والسبب في انقراض استعماله على الرغم من استعماله لمدة ثلاثة قرون حيث امتد استعماله إلى سنة ٣٧٧هـ وهي سنة وفاة الفارسي، هو أن معناه يتفق مع الواو معنى وحكمًا إعرابيًّا، لكنَّهُ يختلف مع معاني بقية الحروف العاطفة، ومنها (بل) و(لا) إضافة إلى غلبة مصطلح العطف عليها.**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٥١-٥٢، ٣٧٧-٣٧٨، ٥٠٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٧

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٤١، ١٥٩

(٥) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ١: ١٢٦

(٦) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ٢: ٣٩.

***عطف البيان: استعمل النحاة عددا من المصطلحات لهذا المفهوم ومنها: عطف البيان واستعمله سيبويه[١]، واستعمل الأخفش الأوسط مصطلح التبيان[٢]واستعمل المبرد[٣] وابن السراج[٤] مصطلح التبيين كما استعمل ابن السراج[٥] مصطلح البيان أيضًا، ولم يشتهر من هذه المصطلحات إلا مصطلح سيبويه؛ لأنه يشير إلى مفهومين فهو تابع يقصد فيه إلى بيان وتوضيح مراد المتكلم وهو عطف لأته على نية تكرار العامل لأنه لو لم يكن كذلك لكان بدلا مطابقا وهذا بخلاف المصطلحات الأخرى فهي لا تشير إلى مفهوم البيان فقط.**

*** ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذْهبِ الرَّجُلُ: أطلق الخليل على هذا المفهوم مصطلح الجر[٦].**

***المفعول المطلق والمفعول لأجله: شبه المفعول مصطلح أطلقه الكوفيون على المفعول المطلق وعلى المفعول لأجله؛ لأن مصطلح المفعول خاص عندهم بالمفعول به[٧].**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب،٢: ١٨٦

(٢) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ص: ٢٨٩

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٣٠٩

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤٠٧

(٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤١٩

(٦)نظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٧)انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٨، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٣٢٣

*** المفعول لأجله: العذر والتفسير مصطلحان انفرد بهما سيبويه للدلالة على المفعول لأجله، حيث يقول:" هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتَصبَ؛ لأنَّه موقوع له؛ ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه فانتَصب كما انتَصب الدرهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَمًا،وذلك قولك: فعلت ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ"(١).**

*** النائب: استعمل الكوفيون مصطلح الخَلَف، وهو ومن اصطلاحاتهم للدلالة على ما ينوب عن الشيء يقول ابن السراج:"وتقول: ظَنَّ مظنونُ عمرٍو أخاه زيدًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ظَنَّ رجلٌ مظنونُ عمرٍو أخاه زيدًا، و(مظنون) في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خَلَفًا، يريدون أنه خلف من اسمٍ،ولا بُدَّ أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف، والبصريون يقولون صفة قامت مقام الموصوف، والمعنى واحد"(٢)، واستعمل ابن الأنباري هذا المصطلح للدلالة على ما ينوب عن المفعول المطلق في الانتصاب على المصدر، حيث يطلق مصطلح المصدر على ما انتصب من المصادر على المفعولية المطلقة، وما كان خلفا منه فهو أيضا منصوب يقول في إعرابه (باطلاً) من قول امرئ القيس:**

تَاللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاً يَا خَيْرَ شَيْخٍ حَسَبًا وَنَائِلاً(٣)

" منصوبٌ؛لأنه خلف من مصدر، كأنه قال: لا يذهب شيخي ذهابًا باطِلاً"(١).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٧.

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٨٥.

(٣) ديوانه، ص: ١٣٤

***المفعول المطلق، اسم المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة، وعلى ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، و المفعول لأجله: المصدر أو النصب على المصدر مصطلح أطلقه الأنباري على عدد من المفاهيم ومنها: المفعول المطلق[٢]، وعلى اسم المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة[٣]، وعلى ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة[٤]، وعلى المفعول لأجله[٥].**

ثانياً: في كتب التفسير:

*** الضمير، الاسم المشتق، الاسم الجامد مفاهيم اصطلح الطبري على تسميتها بالاسم، وبيان ذلك على النحو الآتي:**

– الضمير: وذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[٦]، حيث يقول الطبري: "الرفع على الرَّدِّ على الأسماء الذين في قوله:

---

(١) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع،تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف،القاهرة،ط ٤، ١٩٨٠م ، ص: ٧

(٢)انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ٥١، ١٩٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣٧٧

(٣) انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ١٢، ٣١

(٤)انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ٣٠،٣١، ٣٤٢، ٣٧٥، ٤١٨، ٤٣٦، ٤٧١، ٥٨٤،٥٨٥

(٥)انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ٧٠

(٦) سورة الأنبياء، آية: ٣.

﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾(١) بمعنى: الذين في موضع رفع على البدلية من الضمير في قوله: وَأَسَرُّوا.

– المشتق: في تفسيره قوله تعالى:﴿وَلا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾(٢)، حيث استعمل الطبري لفظة الاسم وقصد بها المشتق في قوله: "والخائنة في هذا الموضع: الخيانة، وضع – وهو اسم – موضع المصدر، كما قيل: خاطئة للخطيئة، وقائلة للقيلولة"(٣).

– الاسم الجامد: وذلك في قوله: "ومن قال: عندي عشر أمثالها لم يقل: عندي عشر صالحات، لأن الصالحات فعل لا يعد، وإنما تعد الأسماء والمثل اسم، ولذلك جاز العدد به"(٤).

*** الشرط: استخدم الطبري مصطلح الجزاء للدلالة على مفهوم الشرط ذلك في تفسير قوله تعالى:﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾(٥) حين يقول: "وقال غيره: أَإِذَا جزاء"(٦).**

---

(١) الطبري، جامع البيان،،مطبعة البابي الحلبي، ١٧: ٢.

(٢) سورة المائدة، آية: ١٣.

(٣) الطبري، جامع البيان،تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٩م، ١٠: ١٣١، وانظر: ١٢: ٤٠١، ١٦: ٨٨، ٢٢٢، ٤١٥، ٥٥٢.

(٤) الطبري، جامع البيان،(تحقيق محمود محمد شاكر)، ١٢: ٢٨١.

(٥) سورة الرعد، آية: ٥.

(٦) الطبري، جامع البيان، ١٦: ٣٤٩.

***المفعول لأجله:الجزاء أو النصب على الجزاء مصطلح أطلقه ابن جرير الطبري على المفعول لأجله[١]، وتابعه في ذلك ابن الأنباري، حيث يقول معلِّقًا على قول طرفة بن العبد:**

وَلَسْتُ بِحلاَّلِ التِّلاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفُدِ[٢]

:"والمخافة منصوب على الجزاء، والمعنى: من مخافة ملوي، فَلَمَّا أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء، وهو كقولك: قد أعطيتك خوفا وفرقا، أي: من أجل الخوف والفرق"[٣] كما استعمل ابن الأنباري هذا المصطلح إلى جانب مصطلح التفسير للدلالة على ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة[٤].

---

(١) الطبري، جامع البيان، ١: ٤١٤

(٢) الطبري، جامع البيان، ١: ٤١٤

(٣) ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ١٨٠

(٤) البيت في ديوانه، ص: ٢٩.

المبحث الثاني
مصطلحات غير مشهورة
لمفاهيم قديمة

أولاً: في كتب النحاة:

*** الآلة: مصطلح يقصد به العامل اللفظي، فَمِنْ سُنَّةِ العَرَبِ أَنْ تنسبَ الفعل إلى آلته كما تنسبُه إلى فاعله، فتقول: قَطَعَت السكين كما تقول: قطعتُ بالسكين، ولَمَّا كانت الألفاظ آلة لإيجاد المعاني النحوية كالفاعلية وغيرها وإيجاد علامات هذه المعاني نُسِبَ العمل إليها، كما نسب إلى الآلة؛ ولذلك قال بعض النحاة:" الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل.. وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، ولكن النحاة جعلوا الآلة- والمقصود بها الألفاظ- كلها هي الموجدة للمغاني وعلاماتها... فلهذا سُمِّيَتْ الآلات عوامل..."[١].**

***الإرسال: مصطلح أطلقه الكوفيون للدلالة على السكون أو الوقف[٢]، وأراد به الخليل ما وقع في أعجاز الكلم من فتح على الألفات المهموزة نحو: قَرَأَ[٣].**

*** استثناء يعرض: مصطلح أطلقه ثعلب للدلالة على الاستثناء المنقطع[٤].**

*** اسم الترك وخبر الترك، واسم خال وخبرها للمفعولين الأول والثاني وخبر ما لم يسم فاعله لنائب المفعول: مصطلحات وردت عند ابن سعدان بهذا المفهوم[١] وابن السراج[٢]، وتابعه فيها ابن الأنباري [٣].**

---

(١)ابن الحاجب، شرح الكافية، ١: ٢٥.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٦، ٢: ٧٥، ٣١٥.

(٣) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٤)انظر:ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ١٠٦.

***اسم الحدثان: استعمله سيبويه للدلالة على المفعول المطلق، حيث يقول:" واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه"(٤)، وكذا استعمل سيبويه مصطلح الفعل(٥) والعمل(٦) للدلالة على المصدر إلى جانب استخدامه مصطلح المصدر.**

***الاسم الصحيح: أطلقه الفراء، ويريد به اسم الذات، حيث يقول معلِّقًا على قوله تعالى:﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾(٧):"وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة؛ لأنه أخرجه مخرج المصدر، ولو كان اسمًا صحيحا لم ينصب، ولكنه بمنزلة قولك: لك عليَّ حقٌّ حقًّا، ولا تقول: لك عليَّ حقٌّ درهمًا، ومثله عندي درهمان هبةً مقبوضةً. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضةً وفرضًا"(٨).**

---

(١) انظر: ابن سعدان، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي النحوي الضرير (ت: ٢٣١)، مختصر النحو، تحقيق: حسين أحمد بو عباس، كتاب منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ٢٠٠٥م، ص: ٥٨

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٨٥.

(٣) انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ٥٣، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٧١

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٥، ٤٢

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ١٣.

(٧) سورة النساء، آية: ٧.

(٨)الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٧.

***الإشمام: يجعل الخليل فيما حكاه عنه الخوارزمي الإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو: قاف (قيل) إذا أشم ضمة[١].**

*** الإضجاع: مصطلح أراد به الخليل ما وقع في أوساط الكلم من كسر نحو: باء (الإِبِل)[٢]**

***التحقيق: استخدم الزجاجي مصطلح التحقيق دالًّا على مفهوم الإثبات[٣].**

*** التسكين: أطلق الخليل هذا المصطلح وأراد به ما وقع في أوساط الأفعال نحو: فاء (يَفْعَلُ)[٤].**

*** التصريف: مصطلح يُقْصَدُ به الحذف في الحروف، ذكره الرماني في تعليله نفي تقديم المرفوع بـ (إنَّ) على المنصوب بها؛بأنَّه لو قُدِّمَ؛ لتُوُهِّمَ أَنَّهَا فعل؛ ولجاز أن يضمر المرفوع به، ولو أضمر؛لاتصل بـ (إنَّ) ضمير رفع، وضمير الرفع إذا كان للمتكلم أو المخاطب كان تاء ساكنًا ما قبلها، فلو أسكن ما قبلها لحذفت إحدى النونين؛لالتقاء الساكنين، فكنَّا نقزل:"إِنْتَ"، وهذا**

---

(١) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٢)انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٣) انظر: الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م،ص: ١٢ .

(٤)انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

تصريف قاصدًا بالتصريف: الحذف، ثم ذكر قاعدة تنفي التصريف الذي معناه الحذف في الحروف، فقال:" <u>التصريف لا يكون في الحروف</u>"[١].

***التوجيه: يجعل الخليل فيما حكاه عنه الخوارزمي التوجيه ما وقع في صدر الكلم من ضمٍّ نحو عين عُمَر، ويقابله عنده القعر، وهو ما وقع في صدور الكلم من فتحٍ نحو: ضاد (ضَرَبَ) أيضًا[٢].**

*** التوقيف: أطلق الخليل هذا المصطلح، وأراد به ما وقع في أعجاز الأدوات نحو: ميم (نَعَمْ)[٣].**

*** التيسير: مصطلح أراد به الخليل الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى:﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاَ﴾[٤].**

***الحشو: يجعل الخليل فيما حكاه عنه الخوارزمي الحشو ما وقع في الأوساط من ضمٍّ نحو: جيم (رجُل) ويقابله عنده التفخيم إلا أن الأخير مختص بما يقع في أوساط الكلم من فتحٍ على الألفات المهموزة مثل: سأل[٥].**

*** جواب الشكوك وجواب الشك: مصطلح أطلقه ابن الأنباري، وهو من انفراداته على جواب الترجي[٦].**

---

(١) الرماني، معاني الحروف، ص: ١١٠.

(٢) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٣)انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٤)انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٥) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٦) انظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: ١١٧، ١٣٧

***الحدث: استعمله سيبويه للدلالة على المفعول المطلق، حيث يقول:" فالأسماء المحدَّثُ عنها والأمثلةُ دليلةُ على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماءِ وهو: الذَّهاب، والجلوس، والضَّرْب، وليست الأمثلة بالأحداثِ ولاما يكون منه الأحداثُ، وهي الأسماء"[(١)].**

*** الخاص أو العلم الخاص: مصطلحات أطلقها سيبويه على الاسم العلم[(٢)]، وأطلق عليه المبرد لاحقا الاسم الخاص إلى جانب استخدامه مصطلح العلم[(٣)]، وأطلق عليه الزجاجي فيما بعد الاسم العلم[(٤)].**

*** الخبر المستأنف والفعل المستأنف: أطلقه ابن الأنباري وهو من انفراداته[(٥)]، ويقصد به الجملة الفعلية الواقعة خبرا ثانيا أو نحوه، فلعلها عنده خبرا لمبتدأ محذوف فهناك من يمنع تعدد الخبر[(٦)]، وكذا الجملة الفعلية الواقعة الواقعة صفة ثانية، فلا وجه لتعداد صلات (صفات) النكرة الواحدة[(٧)].**

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥-٨، ١٢.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٢١.

(٤) انظر: الزجاجي، الجمل، ص: ١٨٧، ٣٣١.

(٥) انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع، ص: ١٠٣، ١٣٧، ١٣٧، ١٤٨، ٢٩٩، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٢١

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٥٣-٥٤

(٧) انظر: الطبري، جامع البيان،(تحقيق محمود محمد شاكر)، ٧: ١٤٤

*** الخزل: استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على مفهوم الحذف في باب المصادر تنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره[١].**

***الاستثناء بالشرط: أطلق سيبويه على العبارة الشرطية المشهورة (إن شاء الله) بعد الأيمان استثناء وهو بهذا الاعتبار نوع جديد من تراكيب الاستثناء حيث لا يحتوي على أي أداة من أدوات الاستثناء المتعارف عليها عند النحاة، قال السيرافي: "جعل سيبويه (إن شاء الله) استثناء، وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء ذلك؛ لأنهم يسمون (إن شاء الله) بعد الأيمان استثناء، وإنما سمَّوه استثناء؛ لأنه يسقط لزوم ما يعتقده الحالف، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجبه اللفظ الذي قبله"[٢].**

*** الراهن: أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على الفعل الذي لا يتغير بالنسبة إلى فاعله، فهو دائم عليه لا يتحول عنه[٣]، وهو معنى اصطلاحي يتناسب مع المعنى اللغوي، حيث الراهن في اللغة المقيم على حالة واحدة لا يبارحها[٤]، واستشهد له بقوله تعالى:﴿وكان الله على كلِّ شيءٍ قديرًا﴾[٥].**

*** الصفة: أطلق سيبويه هذا المصطلح وهو من انفراداته بمعنى التوكيد، حيث يقول:" وإن شئت قلتَ: قد وليت عملا فكنت أنت إياك، وقد جربتك**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب،١: ٩٢.

(٣) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ١٩.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة رهن.

(٥) سورة الأحزاب، آية: ٢٧.

فوجدتك أنت إياك جعلت أنت صفة وجعلت إياك بمنزلة الظريف إذا قلتَ: فوجدتك أنت الظريف"[١].

كما أطلقها للدلالة على مفهومي الحال، والتمييز، ولعلَّ سيبويه لحظ الدلالة التركيبية للكلمة التي يشترك فيها أكثر من مفهوم وظيفي، حيث يقول:" واعلم أنَّ الشيء يوصف بالشيء الذي هُوَ هُوَ، وَهُوَ من اسمه، وَذَلِكَ قولك: هَذَا زَيدٌ الطويلُ، ويكون هُوَ هُوَ، وَلَيْسَ من اسمه، كَقَوْلِكَ: هَذَا زيدٌ ذاهبًا، وَيُوَصَفُ بالشيء الذِي لَيْسَ بِه ولا مِنَ اسمِه كَقَوْلِكَ: هَذَا درهمٌ وَزْنًا لا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا"[٢].

***الضم: يجعل الخليل فيما حكاه عنه الخوارزمي الضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: يفعَلُ وجعله مختصًّا بالأفعال، ويقابله الفتح أيضا عنده.**

*** العائر: أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على الفعل الماضي[٣]، وهو مأخوذ من الدلالة اللغوية المادية المحسوسة، حيث سَمَّاهُ عائرًا؛ لأنه عار أي ذهب ومنه قيل لحمار الوحش عَيْرٌ؛ لركوب رأسه ذاهبا في الفلاة يمنة ويسرة، عار الفرس والكلب يعير عيارًا: ذهب كأنه منفلت من أصحابه يتردد، ومن أمثالهم كلب عائر خير من كلب رابض، فالعائر: المتردد، وبه سُمِّيَ العير؛**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٥٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٢١.

(٣) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م، ص: ٢٧، ٩٠، ١٨٥.

لأنه يعْير، فيتردد في الفلاة، وعار الفرس إذا ذهب على وجهه وتباعد عن صاحبه[١].

*** العمل: وهو من مصطلحات الأوائل حيث استخدمه سيبويه دالًّا به على الفعل: يقول:"وأمَّا كُلُّ عملٍ لم يَتَعَدَّ إلى منصوبٍ، فَإِنَّهُ يكونُ فعلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر يكون فُعُولاً وذلك نحو: قَعَدَ قُعُودًا، وهو قَاعِدٌ"**[٢].

*** الغابر: أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على الفعل المضارع**[٣]**، ولهذا المصطلح امتداد تاريخي وحيد وقديم، حيث نجده عند ابن منظور عن الليث في قوله:" ولا يستعمل (نَكِرَ) في غابرٍ، ولا أمرٍ، ولا نهي"**[٤]**، فربما كان من مصطلحات الخليل بن أحمد، وإن لم يشع استعماله في الأوساط البصرية.**

*** الفعل الذي لم تمضه: استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على فعل الحال أو الفعل المضارع**[٥].

*** القلب: أطلق سيبويه هذا المصطلح على عدد من المفاهيم النحوية التي عرفت فيما بعد بمصطلحات أخرى عند النحاة، ومنها:**

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة عير.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٩.

(٣) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٢٨، ٩٠، ٩٩، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٧، ١٨٥، ١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٣٣٣.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة نكر.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٧.

المفهوم الأول

القلب بمعنى التقديم والتأخير

في المبتدأ أو الخبر

أورد سيبويه هذا المعنى للقلب في باب من أبواب أن تكون فيه مبنية على ما قبلها.

حيث طَبَّقَ هذا المعنى على عدة تراكيب على النحو الآتي:

١- أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، آلحقَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ في حال الاستفهام حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، الحقَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ في حال الإخبار.

٢- أَأَكْبَرَ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ أَجَهْدَ رَأْيِكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ في حال الاستفهام، أَكْبَرَ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، جَهْدَ رَأْيِكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ في حال الإخبار.

قال أبو سعيد: " إذا قلتَ: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ وَأَكْثَرَ ظَنِّكَ وَجَهْدَ رَأْيِكَ فَفِيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ فالرَّفْعُ عَلَى الابتداءِ والخبرِ فَإِذَا قُلْتَ: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ فَتَقْدِيرُهُ: أَحَقٌّ ذَهَابُكَ. وَأَكْثَرُ ظَنِّي ذَهَابُكَ وَجَهْدُ رَأْيِي ذَهَابُكَ والنَّصْبُ عَلَى تَقَدُّمِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ ظُرُوفًا... وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ هَذِه الأشيَاء ونَصَبْتَهَا فَلا وَجْهَ لنَصْبِهَا غَيْرَ الظُّرُوفِ وَرَفْعُ "أَنَّ" وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِيهَا: أَفِي زَمَنِ حَقٍّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ثُمَّ حُذِفَ "زَمَن" كَمَا قِيلَ: سِيْرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الحَاجِ يُرِيدُ: زَمَنَ مَقْدَمِ الحَاجِ أَوْ

وَقْتَ مَقْدَمِ الحَاجِ ثُمَّ حُذِفَ المضَافُ وَأَقَامَ المضَافَ إِلَيه مَقَامَهُ وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ إِنَّهَا فِي مَذهَبِ الظَّرْفِ بِدُخُولِ "فِي" عَلَيْهَا"(١).

قَالَ الأَعْلَمُ: " وَذَهَبَ المبرِّدُ إلى أَنَّ الخليلَ رَفَعَ " أَنَّكَ " بالظَّرْفِ فِي هذَا الموضِعِ للضَّرُورَةِ كَمَا تَرْفَعُ بالظَّرْفِ المضْمَرَ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو عِنْدَكَ وَرَفْعُ المضْمَرِ بالظَّرْفِ صَحِيحٌ وَأَمَّا رَفْعُ الظَّاهِرِ فَلَيْسَ بِمَذْهَبِ سيبويهِ والخَلِيلِ والذِي دَعَا المبَرِّدَ إلى حِكَايَةِ هَذَا عَنِ الخَلِيلِ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ: أَفِي حَقٍّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟ قَالَ عُقَيْبَهُ: فَصَارَتْ (أَنَّ) مَبْنِيَّةً عَلَيْهِ كَمَا يُبْنَى الرَّحِيلُ عَلَى غَدٍ إِذَا قُلْتَ: غَدًا الرَّحِيلُ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ سيبويهِ لَفْظَ البِنَاءِ فِي الشَّيْءِ الذِي لَيْسَ بِعَامِلٍ فِي مَا يُبْنَى عَلَيْهِ كَمَا قَالَ: (أَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لَولا)، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ تَقَدُّمِهَا وَحَاجَةِ مَا بَعْدَهَا إِلَيْهَا"(٢).

وَقَدْ أَشَارَ سيبويهِ إلى وَجْهِ الرَّفْعِ فِيمَا سَبَقَ مِنْ تَرَاكِيبَ بِقَوْلِهِ: "والرَّفْعُ فِي جَمِيعِ ذَا جَيِّدٌ قَوِيٌّ، وَذَلكَ أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَحَقٌّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ،وَأَأَكْبَرُ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، تَجْعَلُ الآخِرَ هُوَ الأَوَّلُ"(٣).

---

(١)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م، ٣:٣٥٩.

(٢)الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠-١٩٩٩م،٢:٣٩٥.

(٣)سيبويه، الكتاب،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م، ٣:١٣٧.

قال سيبويه: " وَسَأَلْتُ الخَليلَ فَقُلْتُ: مَا مَنَعَهُم أَنْ يَقُولوا: أَحَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ عَلَى القَلْبِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا. وَإِنَّكَ ذَاهِبٌ الحقَّ، وَإِنَّكَ مُنْطَلِقٌ حَقًّا: فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ إِنَّ، لأَنَّ (إِنَّ) لا يُبْتَدَأُ بِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ يَوْمَ الجُمْعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ، تُرِيدُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ يَومَ الجمعةِ "[(١)].

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَولَهُمْ: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ وَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ عَلَى سبيلِ الاستفهامِ والإخبارِ عَلَى سبيلِ القَلْبِ، حَيثُ" أَنَّكَ ذَاهِبٌ " في مَوْضِعِ المبتدأِ وَ"حَقًّا" منصوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ في مَوْضِعِ الخَبَرِ المرفُوعِ بالمبْتَدَأِ.

ثُمَّ أَثَارَ سيبويهِ تَسَاؤلاً وَجَّهَهُ لأُسْتَاذِهِ الخَلِيلِ وَمَفَادُهُ: إِذَا كَانَ (أَنَّكَ ذَاهِبٌ) في مَوْضِعِ المبْتَدَأِ فَلِمَ لَمْ تُكْسَرْ هَمْزَةُ (أَنَّ): ذَلِكَ أَنَّ كَسْرَةَ هَمْزَةِ (أَنَّ) مِنْ مَوَاضِعِ الابتداءِ، فَتَقُولُ: أَحَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ، وَحَقًّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ. وَذَلِكَ عَلَى سبيلِ القَلْبِ أَيْضًا وَإِعْرَابُهَا كَمَا سَبَقَ فِي إِعْرَابِ الجمْلَةِ السَّابِقَةِ بِفَتْحِ (أَنَّ).

ثُمَّ أَوْرَدَ إِجَابَةَ أُسْتَاذِهِ الخليل بِأَنَّ (إِنَّ) المكسورَةَ لا يَصِحُّ الابتداءُ بِهَا فِي كُلِّ موضِعٍ ، وَذَلِكَ أَنَّنَا نَقُولُ: (أَنَّ) وَمَعْمُولَيهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ، والخَبَرُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَهُوَ في مَوْضعِ الخَبَرِ المرفُوعِ بالمبْتَدَأِ. وَهَذَا يعني أَنَّ المبتدأَ المؤَوَّلَ قَدْ عَمِلَ في الخَبَرِ بَعْدَهُ فَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ولَوْ كُسِرَتْ هَمْزَةُ (أَنَّ) بِنِيَّةِ تَقْدِيمِهَا وَجَعْلِهَا مُبْتَدَأ لَبَطَلَ عَمَلُهَا فِي المنْصُوبِ بَعْدَهَا؛ لأَنَّ (إِنَّ) لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيْمَا قَبْلَهَا.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣:١٣٥

قَالَ سيبويهِ:"وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ يَوْمَ الجمعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ، تُرِيدُ:إِنَّكَ ذَاهِبٌ يَوْمَ الجمُعَةِ "(١).

قَالَ السِّيْرَافِي:" لأَنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْتَحْ وَكَسَرْتَ انْقَطَعَ الظَّرْفُ مِنْ (أَنَّ) وَخَبَرِهَا فَلَمْ يَتَّصِلْ، لأَنَّ مَا بَعْدَ (إِنَّ) لا يَعْمَلُ فِيْمَا قَبْلَهَا "(٢).

قَالَ الفَارِسِيُّ:" وَإِذَا نَصَبْتَهُ نَصْبَ الظُّرُوفِ، فَكَسْرُ (إِنَّ) لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ لا نَاصِبَ لَهُ، ومَا بَعْدَ (إِنَّ) لا يعَمَلُ فِيْمَا قَبْلَهُ "(٣).

وَأَمَّا قَولُ العَرَبِ: لا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِم: لا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَإِعْرَابُهَا كَإِعْرَابِهَا، وَمَعْنَى (لا) فِي الجُمْلَتَينِ واحِدٌ ؛ وَلِذَا لَمْ يُمْكِنْ اعْتِبَارُ (أَنَّكَ ذَاهِبٌ) في مَوْضِعِ المبْتَدَأِ عَلَى سَبيلِ القَلْبِ، وَلِذَا كَانَ لابُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ (مِنْ) الخَافِضَةِ المضْمَرَةِ قَبْلَ (أَنَّ) وَمَعْمُولَيهَا لِتَكُونَ مَجْرُورَةً بِحَرْفِ الجَرِّ المحذُوفِ.

قَالَ سيبويهِ: " وأما قولهم: لا مَحَالَةَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، فَإِنَّمَا حَمَلُوا (أَنَّ) عَلَى أَنَّهُ فِيهِ إِضْمَارُ (مَنْ) عَلَى قَوْلِهِ: لا مَحَالَةَ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، كَمَا نَقُولُ: لابُدَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لا بُدَّ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ حِينَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَحْمِلُوا الكَلامَ عَلَى القَلْبِ "(٤).

٣- شَدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ وَعَزَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ

---

(١)سيبويه، الكتاب، ١٣٥:٣.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٢:٣.

(٣) الفارسي، التعليقة، ٢٤٨:٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٣٧:٣.

وَجَّهَ سيبويهِ فَتْحَ هَمْزَةِ (أَنَّ) عَلَى وَجْهَينِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ بمَعْنَى: حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ فَيَكُونَ (شَدَّ مَا) فِي تَأْوِيلِ ظَرْفٍ و "شَدَّ" و "عَزَّ" فِعْلانِ في الأَصْلِ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مَا" فَأَبْطَلَ عَمَلَهَا، وَجُعِلا فِي مَذْهَبِ "حَقًّا" كَمَا دَخَلَتْ "مَا" عَلَى "قَلَّ" و "رُبَّ" فَبَطَلَ عَمَلَهُمَا وَخَرَجَا عَنْ مَذْهَبِ الفِعْلِ وَحَرْفِ الجَرِّ.

و"شَدَّ مَا" و "عَزَّ مَا" وَإِنْ جُعِلا فِي مَوْضِعِ "حَقًّا" فَلا تَدخل عليهما "في" كدخولها على "حَقًّا" لأَنَّهُمَا في الأصل فعلان.

والوجه الآخر: أَنْ يكونَ "شَدَّ مَا" و "عَزَّ مَا" فِعْلَين ماضيين كَنِعْمَ وَبِئْسَ وَوُقُوعُ "مَا" بعدهما كوقوعِ "مَا" بَعْدَ "نِعْمَ" و "بِئْسَ" كقَوْلِكَ: نِعِمَّا صَنِيعُكَ وَبِئْسَمَا عَمَلُكَ، وتقديره: نعْمَ الصَّنِيعُ صَنِيعُكَ وَبِئْسَ العَمَلُ عَمَلُكَ[(١)].

(١)انظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٩:٣، ١٤٠، والسيرافي، شرح الكتاب، ٣٦٣:٣ .

المفهوم الثاني

القلب بمعنى التقديم والتأخير

في الشرط والجزاء

قَالَ السِّيرَافِي مُعَقِّبًا على ما ذكره سيبويه في بَابِ الجَزَاءِ إِذَا دَخَلَتْ فيهِ أَلِفُ الاستفهامِ: "أَلِفُ الاستفهامِ تَدْخُلُ عَلَى الجُمَلِ، وَتَدْخُلُ بَيْنَ العَامِلِ والمعْمُولِ فِيهِ، وَلا تَعْمَلُ هِيَ شَيْئًا. فَأَشْبَهَتْ وَاوَ العَطْفِ، وَفَائِهِ التِي يَكُونُ بَعْدَهَا المبْتَدَأُ والخَبَرُ، والفِعْلُ والفَاعِلُ، والشَّرْطُ والجَزَاءُ، وَأَشْبَهَتْ أَيْضًا (لا) التِي تَدْخُلُ عَلَى الجُمَلِ، وَبَيْنَ العَامِلِ والمعْمُولِ فيهِ، وَهِيَ لا تَعْمَلُ شَيْئًا،كَقَوْلِنَا: لا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولا عَمْرُو شَاخِصٌ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا ذاهِبٍ ولا شَاخِصٍ، وَهَذَا غُلامٌ لا شُجَاعٌ ولا جَوَادٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ المجازاةِ بَعْدَ (لا).

وَتَقُولُ: بِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ أَثلاثَةٍ أَمْ أَرْبَعَةٍ فَلا تَمْنَعُ الأَلِفُ خَفْضَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَإِذَا قَالَ القَائِلُ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَزَيْدٍ؟،فَهَذَا المخْفُوضُ مَحْمُولٌ عَلَى الكَلامِ الأَوَّلِ. وَفَصَّلَ سيبويهِ بَيْنَ أَلِفِ الاستفهامِ وَبَيْنَ هَلْ بِمَا ذَكَرَهُ فِي الأَلِفِ مِمَّا لَيْسَ فِي (هَلْ)"[1].

وَقَالَ أَيْضًا:"وَقَوْلُهُ: "أَلا تَرَى أَنَّ الأَلِفَ لَغْوٌ" يُرِيدُ دُخُولَهَا بَيْنَ العَامِلِ والمعْمُولِ فِيهِ، كَدُخُولِ(مَا)، وَ(لا) في قَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيْثَاقَهُمْ﴾[2] " [3].

---

(١)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٨٢:٣ .

(٢)سورة النساء، آية: ١٥٥.

(٣)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٨٢:٣.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:" وَأَمَا قَولُ سيبويهِ: إِنَّ هَذَا الكَلامَ مُعْتَمَدٌ لَهَا يَعْنِي مَا بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ منَ الشَّرْطِ والجَزَاءِ مُعْتَمَدٌ لَهَا، كَمَا يَعْتَمِدُ عَلَى الابْتَدَاءِ والخَبَرِ في قولك: أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَكَمَا يَعْتَمِدُ الذِي في صِلَتِهَا عَلَى الشَّرْطِ والجَزَاءِ والابْتَدَاءِ والخَبَرِ، إِلَّا أَنَّ الذِي يَحْتَاجُ إِلى عَائِدٍ، لأَنَّهَا اسْمٌ وأَلِفُ الاسْتِفْهَامِ لا تَحْتَاجُ إلى عَائِدٍ "(١).

وَبَيَّنَ السِّيْرَافِيُّ حُكْمَ سيبويهِ عَلَى التَّرْكِيبينِ الآتيين:

الذِي إِنْ تَأْتِهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ، أَنَا إِنْ تَأْتِنِي آتِيْكَ. حيث قال:" ولا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: الذِي إِنْ تَأتِهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ كَمَا لا يَحْسُنُ أَنَا إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، لأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ الفَاءَ فِي آتِيكَ، فَحَذْفُهَا قَبِيحٌ، وَإِنْ قَدَّرْتَ تَقْدِيمَهَا فَجَزْمُ تَأْتِنِي قَبِيحٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهَا جَوَابٌ، وَحُسْنُ هَذَا وَقُبْحُهُ وَهُوَ في الصِّلَةِ أَوْ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ مُبْتَدَأٍ كَحُسْنِهِ وَقُبْحِهِ لَوْ كَانَ مُبْتَدَأً إِذَا قُلْتَ: إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ ولا فَصْلَ بَيْنَهُمَا"(٢).

قَالَ سيبويهِ:"وَلا يَحْسُنُ إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ (إِنْ) هِيَ العَامِلَةُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ"(٣).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَقَبُحَ فِي الكَلامِ أَنْ تَعْمَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الجَزَاءِ فِي الأَفْعَالِ حَتَّى تَجْزِمَهُ فِي اللَّفْظِ ثُمَّ لا يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ يَنْجَزِمُ بِمَا قَبْلَهُ

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٨٢

(٢)السيرافي شرح كتاب سيبويه، ٣: ٢٨٢-٢٨٣ .

(٣)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٧

أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، ولا تَقُولُ: آتِيْكَ إِنْ تَأْتِنِي إِلَّا فِي شِعْرٍ لأَنَّكَ أَخَّرْتَ(إِنْ) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ، وَلَمْ تَجْعَلْ لـ(إِنْ) جَوَابًا يَنْجَزِمُ بِمَا قَبْلَهُ"[١].

وَهُوَ بِهَذَا يُجِيزُ تَقْدِيمَ الجَوَابِ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ (إِنْ) فِي النَّثْرِ وَهُوَ أَرْجَحُ عِنْدَهُ مِنْ تَأَخُّرِهِ يَقُولُ: "وَقَدْ تَقُولُ: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، أَيْ: آتِيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي"[٢]وَيُخَرِّجُ مَا جَاءَ مِنْ تَأَخُّرِ الجَوَابِ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ (إِنْ) فِي النَّثر عَلَى التَّقْدِيم[٣]أَوْ مَا يُسَمِّيهِ سيبويهِ القَلْب، حَيْثُ يَقُولُ: "وَلَوْ قُلْتَ: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ عَلَى القَلْبِ كَانَ حَسَنًا"[٤].

أَمَّا عَلَى مستوى الشِّعْرِ فَإِنَّ تَقَدُّمَ الجَوَابِ إِذَا عَمِلَتْ (إِنْ) في الشَّرْطِ لا يَجُوزُ إِلَّا فِيهِ وَإِنْ جَاءَ مُتَأَخِّرًا في الشِّعْرِ فَهُوَ محمولٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشِّعْرِ وَمُخْرَّجٌ عَلَى التَّقْدِيمِ[٥].

أَمَّا إِذَا لَم تَعْمَلْ (إِنْ) في الشَّرْطِ فَإِنَّ تَقَدُّمَ الجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ جَائِزٌ في الشِّعْرِ كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ في النَّثْرِ، وإذا ورد متأخِّرًا في الحَالَتَينِ مُخَرَّجٌ عَلَى إِرَادَةِ التَّقْدِيمِ أَو القَلْبِ[٦].

قَالَ السِّيْرَافِي: "وَلِهَذَا قَبَّحَ سيبويهِ مَا قَالَهُ يونسُ: إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، لأَنَّ يونسَ أَجَازَ هَذَا مَعَ أَلِفِ الاستفهامِ، وَهُوَ قَبيحٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ فيهِ أَلِفُ الاستفهامِ،

---

(١)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦

(٢)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦

(٣)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦

(٤)سيبويه، الكتاب، ٣: ٨٣

(٥)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٧

(٦)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٦

فَقَبَّحَهُ سيبويهِ لأَنَّ أَلِفَ الاستفهامِ لا تُغَيِّرُ المجازاةَ عَنْ حُكْمِهَا كَمَا لا يُغَيِّرُ (الذي) والابتداءُ حكمَ المجازاةِ بَعْدَهُمَا"[١]

(١)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣: ٢٨٣

المفهوم الثالث

القلب بمعنى عود الضمير مع متأخر في اللفظ والرتبة.

أَوْرَدَ سيبويهِ هَذَا المعْنَى للقلب في: "هَذَا بَابٌ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الاسْمِ فِي بَعْضِ المواضِعِ أَحْسَنُ، وَقَدْ يَسْتَوِي فيهِ إِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ وَأَنْ تَجْعَلَهُ خَبَرًا فَتَنْصِبَه"(١).

حَيْثُ أَوْرَدَ سيبويهِ مجموعةً من الأمثلةِ التي يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تُجْرِيَ الصِّفَةَ عَلَى الاسْمِ فَتُتْبِعَ الصفةَ للاسمِ في الإِعْرَابِ وَيَجُوزُ فِيهَا أن لا تُجْرِيَ الصِّفَةَ عَلَى الاسْمِ فَتَنْصِبَهَا عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ السَّابِقِ عَلَيْهَا. وَهَذَا مَا يَعْنِيهِ سيبويهِ بالخَبَرِ في هَذَا البَابِ .

يَقُولُ سيبويهِ: "فَأَمَّا مَا اسْتَوَيَا فِيهِ فَقَوْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ،إِنْ جَعَلْتَهُ وَصْفًا، وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ عَلَى الرَّجُلِ وَحَمَلْتَهُ عَلَى الاسْمِ المُضْمَرِ المعْرُوفِ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَعَهُ بَازٌ صَائِدًا بِهِ، حِينَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى الأَوَّلِ"(٢).

قَالَ السِّيْرَافِي: "إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٍ بِهِ فَقَوْلُنَا: مَعَهُ صَقْرٌ حَمَلَهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ (رَجُلٍ) ؛ صَقْرٌ مُبْتَدَأٌ، وَمَعَهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، كَمَا تَقُولُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَصْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٍ بِصَقْرٍ، وَلَكِنْ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الصَّقْرِ أَوْجَبَ أَنْ يُكَنَّى عَنْهُ إِذَا عَادَ ذِكْرُهُ .

---

(١)سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩

(٢)سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩

فَهَاتَانِ صِفَتَانِ لِرَجُلٍ، فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ صَائِدًا عَلَى رَجُلٍ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الهَاءِ التِي فِي مَعَهُ، وَهُوَ الاسْمُ المضْمَرِ المعْرُوفُ الذِي عَنَاهُ سيبويهِ نَصَبْتَهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ أَبِيهِ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ جَارِيتِهِ صَقْرٌ صَائِدَةً بِهِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ غُلامَيْهِ صَقْرٌ صَائِدَيْنِ بِهِ .

إِذَا جَعَلْتَ الصَّيْدَ للاسْمِ المتَّصِلِ بـ (مَعَ) لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إلى النَّعْتِ، لأَنَّهُ لا تُنْعَتُ مَعْرِفَةٌ بِنَكِرَةٍ، فَنَصَبَ عَلَى الحَالِ، هَذَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: خَبَرًا، يَعْنِي: حَالاَ فَنَصَبْتَهُ، وَمَعْنَى قَولِ سيبويهِ: كَأَنَّهُ قَالَ مَعَهُ نَابٌ صَائِدًا، يَعْنِي: لَوْ ابْتَدَأَ فَقَالَ: مَعَ زَيْدٍ أَوْ مَعَكَ أَوْ مَعَهُ لِشَيْءٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ، صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ نَصْبِ (صَائِدًا) لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ صِفَةَ الأَوَّلِ المعْرِفَةِ بِهِ .

وإِذَا نَصَبْتَ صَائِدًا عَلَى الحَالِ، فَهُوَ مِنَ الجُمْلَةِ التِي هِيَ صِفَةٌ، فَيَصِيرُ للأَوَّلِ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ"[(١)].

وَيَجْرِي عَلَى الكَلِمِ السَّابِقِ فِي الاسْتِوَاءِ الأَمْثِلَةُ التي ذَكَرَهَا سيبويه، وهي: نَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عَامِدُونَ إِلَى بَلَدِ كَذَا، وَنَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عَامِدِيْنَ إِلَى بَلَدِ كَذَا.

وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ بَازُ قَابِضٍ عَلَى آخَرَ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ بَازٌ قَابِضًا عَلَى آخَرَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ جُبَّةٌ لابِسٍ غَيْرَهَا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ وَجْهٌ لابِسًا غَيْرَهَا .

وَكَذَلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الفَرَسُ رَاكِبٍ بِرْذَوْنًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الفَرَسُ رَاكِبًا بِرْذَوْنًا [(٢)].

---

(١)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٧٩ –٣٨٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٩ – ٥٠، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٣٨٠ .

وَخُلاصَةُ مَا سَبَقَ أَنَّ سيبويهِ يُجِيزُ الوَجْهَينِ فِي الأَمْثِلَةِ السَّابِقَةِ . وَأَعْنِي بِذَلِكَ إِجْرَاءَ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ، والنَّصْبَ عَلَى الحَالِ، لَكِنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّيْنَ لا يُجِيزُ فِيمَا سَبَقَ إِجْرَاءَ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ، وَيُوجِبُ النَّصْبَ لامْتِنَاعِ القَلْبِ، أَيْ تَقْدِيم الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الصِّفَةِ الأُوْلَى مِمَّا يَلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ فِي اللفْظِ والمرَتُبَةِ وَهَذَا مُمْتَنِعٌ عِنْدَ النُّحَاةِ .

فَنِقَاطُ الخِلافِ بَيْنَ سيبويهِ والنُّحَاةِ تَتَمَثَّلُ فِي مِحْوَرَينِ:

الأَوَّل: إِجَازَةُ وَجْهٍ وَاحِدٍ للإِعْرَابِ فَقَطْ هُوَ النَّصْبُ.

الثاني:يكْمُنُ فِي عِلَّةِ النَّصْبِ حَيْثُ يَرَى سيبويهِ أَنَّ وَجْهَ النَّصْبِ هُوَ الحَالِيَّةِ مِنَ الضَّمِيرِ السَّابِقِ، وَيَرَى النُّحَاةُ أَنَّ وَجْهَهُ امْتِنَاعُ القَلْبِ[1].

فَاحْتَجَّ عَلَيْهِم سيبويهِ بِمَسَائِلَ عَلَى مَذْهَبِهِم لا يَجُوزُ فِيْهَا إِلَّا النَّصْبُ لامْتِنَاعِ القَلْبِ، وَبَيَّنَ لاحِقًا أَنَّهُ يَجُوزُ فِيْهَا الوَجْهَانِ: النَّصْبُ عَلَى مَذْهَبِهِم، وَإِجْرَاءُ الصِّفَةِ عَلَى الاسْمِ وَهُو أَقْوَى، وَمِنْ ذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيْلَهُ أَوْ جَمِيلِهِ، وهو في حال الجَرِّ أَقْوَى؛" لأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُولَ أَنَّهُ حسنُ الوَجْهِ في هذه الحال، ولا أَنَّهُ حسُنَ وجهُهُ جميلاً، أَيْ فِي هَذِهِ الحَالِ حَسُنَ وَجْهُهُ،فَلَمْ يُرِدْ هَذَا المَعْنَى، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: هَذَا رَجُلٌ جَمِيلُ الوَجْهِ، كَمَا يُقَالُ:هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، فَهَذَا الغَالِبُ فِي كَلامِ النَّاسِ،وَإِنْ أَرَدْتَ الوَجْهَ الآخَرَ فَنَصَبْتَ فَهُوَ جَائِزٌ لا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ قُوَّةَ الوَصْفِ فِي هَذَا"[2]

.

---

(١) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٢: ٦١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٠-٥١.

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ التي اسْتَدَلَّ بِهَا سيبويهِ عَلَى بُطْلانِ مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَاةِ فِي اعْتِبَارِ عَدَمِ صِحَّةِ القَلْبِ دَلِيلاً عَلَى وُجُوبِ النَّصْبِ قَوْلُكَ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَبِيبٌ، وَهُوَ مِمَّا الوَصْفُ فِيهِ أَحْسَنُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الحَالِ وَإِنْ كَانَ كِلا الوَجْهَينِ جَائِزٌ عِنْدَهُ .

قَالَ سيبويهِ: " لَمْ يَجْعَلِ الآخِرَ حَالاً وَقَعَ فِيهِ الأَوَّلُ، وَلَكِنَّهُ أَثْنَى عَلَيهِ وَجَعَلَهُمَا شَرْعًا سَوَاء، وَسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الإِجْرَاءِ عَلَى الاسْمِ والنَّصْبِ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَأَمَّا ضَعْفُهُ فَلأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ الأَوَّلَ وَقَعَ وَهُوَ فِي هَذِهِ الحَالِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُمَا فِيهِ ثَابِتَانِ، لَمْ يَكُنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ سَائِرٌ رَاكِبًا دَابَّةً"[(١)] قَالَ السِّيْرَافِي: "وَحَسُنَ سَائِرٌ رَاكِبًا ؛لأَنَّ تَقْدِيرَهُ: يَسِيرُ رَاكِبًا وَهُوَ كَلامٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ مُفِيدٌ"[(٢)].

قَالَ سيبويهِ بَعْدَ ذَلِكَ " وَقَدْ يَجُوزُ فِي سِعَةِ الكَلامِ عَلَى هَذَا "[(٣)]، قَالَ السِّيْرَافِي:" هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَبِيبًا، وَحَسَنُ الوَجْهِ جَمِيلَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ الذِي ذَكَرَهُ "[(٤)].

ثم قال سيبويه:"وَلا يَنْقُضُ المَعْنَى فِي أَنَّهُمَا شَرْعٌ سَوَاءٌ فِيهِ،وَسَتَرَى هَذَا النَّحْوَ فِي كَلامِهِمْ"[(٥)].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥١.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣: ٣٨١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢:٥١.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣:٣٨١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢:٥١.

أي": يُسَوِّغُ كَلامَهُمْ: هَذَا رَجُلٌ عَاقِلٌ لَبِيبٌ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلِهِ، بِإِجْرَاءِ الصِّفَتَينِ عَلَى الاسْمِ والجَمْعِ بِيْنَهُمَا أَنَّهُ لَهُ نَظَائِرُ فِي كَلامِهِمْ.

وَمِنْ هَذِهِ النَّظَائِرِ "قَوْل قَائِلِهِمْ: قُمْ قَائِمًا، وَقَدْ عَلِمَ وُقُوعَ القِيَامِ فِي حَالِ مَا هُوَ قَائِمٌ "[1].

كَمَا اسْتَدَلَّ سيبويهِ عَلَى بُطْلانِ مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَاةِ بالقَوْلِ بِوُجُوبِ النَّصْبِ لِعَدَمِ صِحَّةِ القَلْبِ بِبِعْضِ الأَمْثِلَةِ التي لا يَصِحُّ فِيْهَا القَلْبُ عَلَى مَذْهَبِهِم وَمَعَ ذَلِكَ لا يَجُوزُ فِيْهَا إِلَّا الوَصْفُ وَلا يَجُوزُ النَّصْبُ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ مَعَهُ بَازُكَ الصَّائِدِ بِهِ، "فَهَذَا لا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الوَصْفُ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ المَعْرِفَةَ حَالاً يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ"[2]. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عَبْدَهَا فَضَارِبَتِهِ فَلَوْ كَانَ مَذْهَبُهُمْ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا النَّصْبُ؛ لأَنَّ القَلْبَ لا يَصْلُحُ، وَمَعَ ذَلِكَ لا يَصِحُّ هُنَا إِلَّا الوَصْفُ، فَالصِّفَتَانِ مُتَجَانِسَتَانِ وَلَمْ يُرِدِ القَائِلُ أَنَّ يَجْعَلَ الآخِرَ حَالاً وَقَعَ فِيهِ الأَوَّلُ[3].

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ أَيْضًا عَلَى بُطْلانِ مَذْهَبِهِمْ قَوْلُ القَائِلِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمُّهُ لَبِيبَةٍ، فَلَوْ كَانَ مَذْهَبُهُمْ صَحِيحًا لَمْ يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ، والحَقُّ أَنَّ كِلا الوَجْهَينِ جَائِزٌ وَالوَصْفُ أَحْسَنُ مِنَ النَّصْبِ[4].

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣:٣٨١-٣٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢:٥٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢:٥١.

(٤)انظر: سيبويه، الكتاب، ٢:٥١.

وَمِنْ أَدِلَّتِهِ أَيْضًا عَلَى بُطْلانِ مَذْهَبِهِم قَوْلُ القَائِلِ: زَيْدٌ أَخُو عَبْدَ اللهِ مَجْنُونٌ بِهِ: فَلَوْ كَانَ مَذْهَبُهُمْ صَحِيحًا لأَدَّى ذَلِكَ إِلى نَصْبِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ (مَجْنُونٌ) وَهَذَا لَمْ يَنْطِقْ بِهِ أَحَدٌ[١].

(١)انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٨٢:٣.

المفهوم الرابع

القلب بمعنى تقديم حرف العطف والفعل الذي يليه على الفعل السابق لحرف العطف

أَوْرَد سيبويهِ هَذَا المَعْنَى للقَلْبِ فِي (حَتَّى) نَمُوْذَجًا، وَذَلِكَ فِي بَابِ الرَّفْعِ فِيْمَا اتَّصَلَ بالأَوَّلِ كَاتِّصَالِهِ بِالفَاءِ، وَمَا انْتَصَبَ؛ لأَنَّهُ غَايَةٌ، إِذْ قَالَ:" تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا سَوَاءٌ، فِيْمَا زَعَمَ الخَلِيلُ . فَإِنْ جَعَلْتَ الدُّخُولَ فِي كُلِّ ذَا غَايَةً نَصَبْتَ،وَتَقُولُ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا،وَأُرَى زَيْدًا سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّصْبَ يَكُونُ فِي ذَا، لأَنَّ المتَكَلِّمَ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيهِ سَارَ زَيدٌ حَتَّى يَدْخُلُهَا فِيْمَا بَلَغَنِي ولا أَدْرِي، وَيَدْخُلُ عَلَيهِ عَبْدُ اللهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا أُرَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنِّي لَمْ أُعْمِلْ أُرَى، فَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَنْصِبُ بِأُرَى الفِعْلَ.

وَإِنْ جَعَلْتَ الدُّخُولَ غَايَةً نَصَبْتَ فِي ذَا كُلِّهِ.

وَتَقُولُ: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، إِذَا لَمْ تَجْعَلِ الدُّخُولُ غَايَةً، وَلَيْسَ بَيْنَ كُنْتُ سِرْتُ وَبَيْنَ سِرْتُ مَرَّةً فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ حَتَّى أَدْخُلُهَا شَيْءٌ، وإِنَّمَا ذَا قَوْلٌ كَانَ النَّحويُّونَ يَقُوْلُونَهُ ويَأْخُذُونَهُ بِوَجْهٍ ضَعِيفٍ يَقُولُونَ:إِذَا لَمْ يَجُزْ القَلْبُ نَصَبْنَا فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا قَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا أَنْ يَنْصِبُوا، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَرَبِيٌّ يَرْفَعُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا إِلَّا وهُوَ يَرْفَعُ إِذَا قَالَ: قَدْ سِرْتُ، وَتَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَحَتَّى أَدْخُلَهَا إِذَا جَعَلْتَ الدُّخُولَ غَايَةً، وَكَذَلِكَ مَا سِرْتُ إِلَّا قَلِيلاً حَتَّى

أَدْخُلَها، إِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، لأَنَّ مَعْنَى هَذَا سِرْتُ قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَها، فَإِنْ جَعَلْتَ الدُّخُولَ غَايَةً نَصَبْتَ "[1].

قَالَ السِّيْرَافِي: "هَذَا البَابُ مُعْتَمَدُهُ ذِكْرُ مَا كَانَ بَعْدَ (حَتَّى) مُتَّصِلاً بِمَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ مِنَ المَرْفُوعِ مَا كَانَ مُتَّصِلاً بِمَا قَبْلَهُ، وَقَدْ أَوْجَبَهُ ما قَبْلَهُ، وَمِنَ المَنْصُوبِ مَا كَانَ غَايَةً، وَهُمَا يَتَقَارَبَانِ فِي اشْتِرَاكِهِمَا فِي اتِّصَالِ مَا قَبْلَهُمَا بِمَا بَعْدَهُمَا، فَاتِّصَالُ المَرْفُوعِ بِمَا قَبْلَهُ كَاتِّصَالِ مَا بَعْدَ (الفَاءِ) بِمَا قَبْلَهَا، وَلِذَلِكَ يُمَثِّلُهُ بِالفَاءِ للإِيْصَالِ وَوُقُوعِ الثَّانِي عُقَيبَ الأَوَّلِ، وَوَجْهُ رَفْعِهِ هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ لَكَ وَلَيْسَ (حَتَّى) المَنْصُوبُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الفِعْلِ هِيَ المَرْفُوعُ مَا بَعْدَهَا ؛ لأَنَّ المَرْفُوعُ مَا بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، والمَنْصُوبُ مَا بَعْدَهَا حَرْفُ خَفْضٍ، وَكُلُّ فِعْلٍ كَانَ مَبْنَاهُ عَلَى الإِيْجَابِ فَهُوَ مِمَّا لَمْ يَرْتَفِعْ فِيهِ الفِعْلُ بَعْدَ(حَتَّى) فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ شَكٌّ كَقَوْلِكَ: سَارَ عَبدُ اللهِ حَتَّى يَدْخُلُها، أَوْ سَارَ عَبْدُ اللهِ حَتَّى يَدْخُلُهَا أُرَى، وَكَذَلِكَ: سَارَ عَبْدُ اللهِ حَتَّى يَدْخُلُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ (حَتَّى) المَرْفُوعُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الفِعْلِ مِنْ بَابِ (أَرَى) وأَفْعَالِ الظَّنِّ والحُسْبَانِ؛ لأَنَّ القُلُوبَ تَنْعَقِدُ عَلَى ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ فِيهِ بَعْضُ عَوَارِضِ الشَّكِّ كَانَ انْعِقَادُهَا عَلَى العِلْمِ واليَقِينِ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ عَلَيهِ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الخَبَرِ واليَقِينِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أُرَى عَبْدَ اللهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا، وَكَذَلِكَ أَظُنُّ عَبْدَ اللهِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا .

وَإِنْ كَانَ مَبْنَى الكَلامِ عَلَى جَحْدٍ عُقَيْبُهُ اسْتِثْنَاءٌ يَرُدُّهُ إِلى الإِيْجَابِ فَهُوَ كَالإيجاب كَقَوْلِكَ: مَا سِرْتُ إِلَّا يَوْمًا حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَمَا سِرْتُ إِلَّا قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَهَا؛ لأَنَّهُ لا فَرَقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: مَا سِرْتَ إِلَّا يَوْمًا وَبَيْنَ سِرْتُ يَوْمًا، وَمَا سِرْتُ إِلَّا قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَهَا بِمَنْزِلَةِ سِرْتُ قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَهَا، وَالقَلِيلُ يُؤَدِّي إِلى

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٠-٢١.

الدَّخُولِ كَمَا يُؤَدِّي إِلَيهِ، وَهَذِهِ العَوَارِضُ التِي تُعَارِضُ المَعْرِفَةَ واليَقِينَ لا تُغَيِّرُ لَفْظَ الإِيْجَابِ كَقَوْلِكَ: زَيْدًا لَقَائِمٌ فِيْمَا أَرَى، وَفِيْمَا أَظُنُّ، وَإِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ بِلَغَنِي وَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبويهِ عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيينَ مِنْ اعْتِبَارِ القَلْبِ فَهُوَ ضَعِيفٌ يُخَالِفُ كَلامَ العَرَبِ، ولا لاعْتِبَارِ ذَلِكَ أَصْلٌ يَرْجِعُ إِلَيهِ، هَؤُلاءِ القَوْمُ أَجَازُوا: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها، وَلَمْ يُجِيزُوا كِنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا؛ لأَنَّهُ لا يَحْسُنُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا كُنْتُ كَمَا يَحْسُنُ: حَتَّى أَدْخُلُهَا سِرْتُ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ سيبويهِ بِقَوْلِ العَرَبِ: قَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا وَهُمْ لا يُجِيزُونَ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا قَدْ، ويَقُوْلُون: رُبَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، ولا يَقُولُونَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا رُبَّمَا، واحْتَجَّ عَلَيْهِم أَيْضًا بِأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا وَبَيْنَ سِرْتٌ مَرَّةً فِي الزَّمَانِ الأَوَّل حَتَّى أَدْخُلُهَا، وَهُمْ يُجِيزُونَ:سِرْتُ مَرَّةً في الزَّمَانِ الأَوَّلِ حَتَّى أَدْخُلَهَا،لأَنَّهُ يَحْسُنُ فِيهِ القَلْبُ تَقُولُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا مَرَّةً فِي الزَّمَانِ الأَوَّلِ[1]

.

(١)السيرافي شرح كتاب سيبويه، ٣: ٢١٤ – ٢١٥ .

المفهوم الخامس

قلب المعنى بمعنى نقضه

أَوْرَدَ سيبويهِ هَذَا المَعْنَى فِي بَابِ " مَا أُجْرِي مَجْرَى لَيْسَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ بِلُغَةِ أَهْلِ الحجَازِ ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ[١]، وَمِنْ ذَلِكَ مَا بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ حَيْثُ يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ لَيْسَ وَذَلِكَ خِلافًا لَبَنِي تَمِيم حَيْثُ هِيَ عِنْدَهُم غَيْرُ عَامِلَة.

وَلَمَّا كَانَتْ (مَا) مُلْحَقَةً بِـ (لَيْسَ) قِيَاسًا، فَإِنَّهَا تَتَخَلَّفُ عَنْهَا فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ ؛ لأَنَّ الفُرُوعَ تَخْتَلِفُ عَنِ الأُصُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ (مَا): " لَيْسَ بِفعْلٍ، وَلَيْسَ (مَا) كَـ (لَيْسَ)، ولا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ "[٢].

وَلَمَّا كَانَتْ (مَا) فَرْعًا عَلَى (لَيْسَ) في المَعْنَى والعَمَلِ فَإِنَّهَا لا تَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ بِخِلافِ عَمَلِ (لَيْسَ) الأَصْل لِتَمَكُّنِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ (مَا) لا تَعْمَلُ عَمَل (لَيْسَ) إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا أَوْ نُقِضَ مَعْنَاهَا أَوْ قُلِبَ مَعْنَاهَا . يَقُولُ سيبويهِ:" وَتَقُولُ: مَا زَيدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ تَسْتَوِي فِيهِ اللغَتَانِ ... لَمْ تَقْوَ (مَا) حَيْثُ نَقَضْتَ مَعْنَى (لَيْسَ) كَمَا لَمْ تَقْوَ حِيْنَ قَدَّمْتَ الخَبَر، فَمَعْنَى (لَيْسَ) النَّفْيُ كَمَا أَنَّ مَعْنَى كَانَ الوَاجِبُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، يَعْنِي (كَان) و(لَيْسَ) إِذَا جَرَّدْتَهُ فَهَذَا مَعْنَاهُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا كَانَ، أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا مَا يَنْفَى بِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١:٥٧.

(٢)سيبويه، الكتاب، ١:٥٧.

ذَاهِبًا، أَدْخَلْتَ مَا يُوْجِبُ كَمَا أَدْخَلْتَ مَا يُنْفَى، فَلَمْ تَقْوَ (مَا) فِي بَابِ قَلْبِ المَعْنَى كَمَا لَمْ تَقْوَ فِي تَقْدِيم الخَبَرِ"[1].

وَأَوْرَدَ سيبويهِ انْقِلابَ المَعْنَى فِي مَوْضِعٍ آخِرَ وَذَلِكَ فِي بَابِ الإِضْمَارِ فِيْمَا جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ، وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ قَاعِدَةِ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ وانْفِصَالِهَا المتَمَثِّلَةِ فِي أَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ اتِّصَالُ الضِّمِيرِ لا يُلْجَأُ إِلى انْفِصَالِهِ، فَيَقُولُ:" وَتَقُولُ: وَأَمَّا مَا أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ، فَإِنَّهُ لا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ (إِلَّا) لَكَانَ الكَلامُ مُحَالاً، وَلَوْ أَسْقَطَ (إِلَّا) كَانَ الكَلامُ مُنْقَلِبَ المَعْنَى، وَصَارَ الكَلامُ عَلَى مَعْنَى آخِرَ "[2].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١:٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٦١-٣٦٢.

المفهوم السادس

القلب بمعنى تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض فيما عمل فيه حرف قام مقام الفعل

قَالَ سيبويهِ:" وَتَقُولُ: مَا فِيهَا إِلا زَيْدٌ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ فِيهَا إِلَّا زَيْدًا، فَإِنْ قَلَبْتَهُ فَجَعَلْتَهُ يَلِي (أَنْ) وَ (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ قَبُحَ وَلَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّهُمَا لَيْسَا بِفِعْلٍ فَيُحْتَمَلُ قَلْبُهُمَا، كَمَا لَمْ يَجُزْ فِيْهَا التَّقْدِيمَ والتَّأْخِيرُ، وَلَمْ يَجُزْ مَا أَنْتَ إِلَّا ذاهِبًا، وَلَكِنَّهُ كُلَّمَا طَالَ الكَلامُ قَوِي واحْتَمَلَ ذَلِكَ، كَأَشْيَاءَ تَجُوزُ في الكلامِ إِذَا طَالَ، وَتَزْدَادُ حُسْنًا، وَسَتَرَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهِ وَمِنْهَا مَا قَدْ مَضَى"[(١)] .

يشير سيبويه في هذا النص إلى شروط عمل (ما) في لغة أهل الحجازِ ومنها: عدم نقض النفي بها والتام الترتيب بين اسمها وخبرها، وذلك أنَّها فَرْعٌ عَلَى (لَيْسَ) في المَعْنَى والعَمَلِ، وهي حرفٌ ليس لها تمكُّنُ الفعل، ومثلها (أنَّ) التوكيدية التي تعمل لشبهها بالفعل وليس لها تمكنُّهُ، ولمَّا كان الأمر كذلك لم يحتملا القلب ولا تقديم أداة الاستثناء والمستثنى على ما قبلهما حتى يعقبان (ما) و(أَنَّ).

ويقول السيرافي مشيرًا إلى سببٍ آخر لعدم جوازِ القلب بالتقديم في هذا الموضع:" إِنَّما جاز ذلك؛لأنَّك تقول: ما علِمْتُ فيها زَيْدًا، وما علمتُ أنَّ فيها زَيْدًا بمعنى واحد فمن حيث جازَ ما علِمْتُ فيها إِلَّا زَيْدًا جاز ما علمْتُ أَنَّ فيها إِلَّا زَيْدًا؛لأنَّ (أَنَّ) للتوكيد، والناصب لزيد في ما علِمْتُ فيها إِلَّا زَيْدًا علِمْتُ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢:٣١٧.

وفي ما علمْتُ أَنَّ فيها إِلَّا زَيْدًا (أَنَّ) ولو قلتِ: ما علمتُ أَنَّ إِلَّا زَيْدًا فيها لم يجز،وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام، لا تقول: إِلَّا زَيْدًا قام القوم وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرفٍ يدخل على جملة، ولا يلي الحرف (إِلَّا) "[١].

*** لا يُوَجَّه: مصطلح أطلقه ثعلب للدلالة على مفهوم:لا يقال بوجهين[٢].**

*** المعرَّى: أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على الفعل الماضي لتعريه وتجرده من الحروف العوامل والزوائد، والحوادث، والكواسي (يقصد بها حروف المضارعة)[٣].**

*** معرب الموصول: مصطلح أطلقه ابن الأنباري وهو من انفراداته على خبر الاسم الموصول[٤].**

*** الممثل: أطلقه ابن المؤدب على الفعل الذي كان لفظه لفظ الماضي ومعناه مستقبل الزمان ومستأنفه[٥]، واستشهد له بقوله تعالى:﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾[٦]. ومن ذلك قولك لأخيك داعيًا له: غفر الله لك، وسامحك الله.**

---

(١)السيرافي شرح كتاب سيبويه، ٣:٥٨ .

(٢) انظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ٤٢.

(٣) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٢٧.

(٤) انظر: ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص: ١١٧، ١٣٤

(٥) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ١٧.

(٦) سورة النحل، آية: ١.

***الموقوع له: استخدمه سيبويه مرة واحدة فقط للدلالة على المفعول لأجله[١].**

***النجر: يجعل الخليل فيما حكاه عنه الخوارزمي النجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون نحو: حركة اللام من قولك: هذا الجبلُ[٢].**

***النصُّ: أطلقه ابن المؤدب على الفعل الذي وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه، واستشهد له بقوله تعالى:﴿ضرب الله مثلاً عبدًا مملوكًا﴾[٣]، وهذه الدلالة الاصطلاحية لمصطلح النص تتفق مع المعنى اللغوي لكلمة النص؛ لأنه في اللغة ما لا يحتمل إلَّا معنى واحد[٤]، كما يمكن أن يكون مأخوذا من الاستقاء والمنتهى؛إذ إن معنى (نَصَّ) هو السؤال عن شيء حتى يستقصيه السائل، ومنه يقال: نصَّ الرجل، أي سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده، ونصُّ كل شيء منتهاه، والنصُّ: مبلغ أقصى الأشياء، والنصُّ في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة[٥].**

*** الواجب: أطلق ابن المؤدب هذا المصطلح على الفعل الماضي؛ لأنه وجب أي: سقط وفرغ منه[٦]، وهذا الاصطلاح له امتداد لغوي مادي محسوس**

---

(١)انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٧، ٢٨٥

(٢) انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: ٣٠.

(٣) سورة النحل، آية: ٧٥.

(٤) انظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص: ٨٥٢.

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة نصص.

(٦) نظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٢٧، ٢١١، ٣٨٦.

من قولهم: وجب عليك الحائط إذا سقط، أو منة الموت؛لأن معنى وجب الرجل وجوبا: مات، ووجبت الشمس: غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذا من قوله: وجب البيع إذا تمَّ وانعقد[1] .

ثانياً: في كتب التفسير:

***الإرادة:أطلق ابن أطفيش مصطلح "الإرادة" على معنى من معاني (اللام) الداخلة على الفعل المضارع، وذلك حينما فَسَّرَ قوله عَزَّ وجل:﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾[2]، فقال:" واللام للتعليل، فصدَّهم بإيتاء ذلك ليضلوا، وذلك خذلان ... أو هي لام العاقبة، فيكون في ذلك استعارة تبعيَّة، وقيل: اللام للدعاء، و "لام " العاقبة تكون في كلام اللّه تعالى.**

كما تكون في كلام غيره، إلَّا أَنَّهُ عَزَّ وجَلَّ عالم بالعاقبة بلا أَوَّل لعلمه، ولام التعليل لام الإرادة، ولو في معصيّة كالضلال في الآية، لأنه مريد للمعصية، وإلَّا لزم أنه وقع في ملكه أمر بلا إرادة منه فيكون مقهورًا ... وإذا جعلت للتعليل صَحَّ على حقيقته .... " [3].

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة وجب.

(٢) سورة يونس، من الآية: (٨٨)، والآية كاملة هي: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِيْ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ، رَبَّنا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾.

(٣) ابن أطفيش، محمد بن يوسف، ت: ١٣٣٢هـ، تيسير التفسير،الطبعة الحجرية، ٣: ١٠٠.

وذكر ابن أطفيش أيضا مصطلح " الإرادة " في تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾[١] . فقال:" إنَّ العمر الذي لهم، أو إن الإملاء الذي نملي لهم، واللام بمعنى "على" أو للنفع بحسب ظنهم لعنهم الله، وفي ﴿لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾.... اللام للعاقبة لا للتعليل .... أو يقال: اللام للإرادة....."[٢].

إن مصطلح "الإرادة "مرادف لمصطلح " التعليل " الذي ذكره النحاة ، كما هو مبيّن في النص سابقًا. وعدل ابن أطفيش في هذا المقام عن مصطلح " التعليل"، لأنه سبحانه وتعالى – عند أهل السنة والإباضية – فاعل الخير والشر مريد لهما، فالإملاء في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾هو إطالة العمر، لا شك أنه من أفعاله تعالى، وأنه ليس بخير لهم، لأنهم يتوسلون به إلى ازدياد الإثم والطغيان، فهو تعالى لَمَّا أمهلهم وأطال عمرهم بإرادته، واكتسبوا بذلك مآثم من الكفر والطغيان كان خالقًا لتلك المآثم أيضًا، ولا تخلق إلَّا بالإرادة، فهو مريد لها، كما أنه مريد لأسبابها المؤدية إليها، وليست " لام العلة "، لأنَّ أفعاله تعالى ليست معلَّلةً بالأغراض، وعند المعتزلة هي " لام العاقبة"[٣].

---

(١)سورة آل عمران، من الآية: (١٧٨)، والآية كاملة هي: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا، وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾.

(٢) ابن أطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: طلاي،: ٣: ٨٣.

(٣)الألوسي، روح البيان،٢: ١٢٩.

فالغرض إذا من تعبير ابن أطفيش بمصطلح " الإرادة " بدلا من " التعليل " هو إثبات مبدأ التنزيه، ومنه إرادة الله عز وجل، وهذا التعبير مَالَ إليه الفقهاءُ والمتكلمون، وبخاصة في العبارات التي تتعلق بإرادة اللّه[1].

ولم يَرِدْ في كتب النحاة التي اطَّلَعْتُ عليها[2]، وعليه يمكن أن نقول: إن توظيف مصطلح "الإرادة" كان بدافع ديني عَقَديّ، وفي الوقت نفسه كان خروجًا عن مصطلح النحاة الذي تناقلته المؤلفات من عصر إلى آخر .

***الاستبعاد: الاستبعاد معنى من معاني (ثُمَّ) العاطفة، ذكره ابن أطفيش في تفسيره قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ الْعِجْلَ مِنْ بعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾[3]، إذ قال:" اتخذتم عجل السامريّ إلها تعبدونه، أو اتخذتم العجل بمعنى صَوَّرْتُمُوه، ونصُّ التوراةِ: لا تعملوا صورًا فتصوير الرأس، أو مع الجسم محرَّمٌ، ولم يعبد .**

---

(١)الألوسي، روح البيان،٢: ١٢٩.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ص: ٢٦٦، وسيبويه، الكتاب: ٤: ٢١٦، والرضي، شرح الكافية، ١: ٢، ٢٧٢: ٢٣٢، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣: ٤، ٢٢: ٦٦، وابن هشام،مغني اللبيب، ١: ٢٣٢ . والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٩٥، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٢، ٢: ٢٣٥، و ابن الحاج، حاشية ابن الحاج، ١: ٣٣٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٣٣.

(٣)سورة البقرة، من الآية: (٥١)، والآية كاملة هي: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾.

والتوراة نزلت بعد اتخاذه بمدة قريبة، و(ثُمَّ) للاستبعاد، أو لأنهم فعلو ذلك بعد مهلة، من النظر في الآيات، وذلك فِعْل لآبائهم خوطبوا به، فجرى الخطاب على مقتضى أنهم فعلوه، لرضاهم عن آبائهم عن ذلك ... "[١].

فالاستبعاد مصطلح يوافق معنى " الترتيب" بمهلة؛ لأن (ثُمَّ) تقتضي تأخر الثاني وتراخيه عن الأول بمهلة زمنية، فالمعطوف عليه هو وعد اللّه موسى حضور الميقات لإنزال التوراة عليه، وهي من أعظم النعم على بني إسرائيل، والمعطوف هو عبادة بني إسرائيل العجل بعد هذا الوعد، وهو من أقبح أنواع الكفر[٢].

والحرف (ثُمَّ) دَلَّ على البَعْدِيَّةِ ، كما أشار إليه النحاة، ولكنهم لم يذكروه بمصطلح " الاستبعاد "، ولم نعثر على هذه التسمية في المعاجم[٣] والمؤلفات النحوية على كثرتها، وكلُّ ما في هذه المؤلفات أن (ثم) تكون غالبا على ثلاثة أوجه: فتفيد التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة[٤]. وقال

---

(١)ابن أطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: طلاي، ١: ١٨٣.

(٢) انظر: الألوسي، روح البيان،١: ١٣٤.

(٣) انظر: عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، وراجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ١٣٥،والمرادي، الجنى الداني، ص: ٢٦.

الفـــــرَّاءُ: قـــــد تكـــــون للاســـــتئناف[١]. وقـــــال الكوفيـــــون: قد تكون زائدة[٢].

ونشير هنا أن ابن أطفيش لم يذكر مصطلح " الاستبعاد " في كتابه: " المسائل التحقيقية " أثناء شرحه لحروف العطف، واكتفى بما شُهِرَ من معاني (ثُمَّ)، مجاراة لصاحب المتن ابن آجروم .

*** اسم الفعل: استعمله الطبري للدلالة على المصدر، في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوْبًا كَبِيْرًا﴾[٣]. يقول: "والهاء في قوله:(إِنَّهُ) دالة على اسم الفعل، أعني الأكل"[٤]. وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قِيْلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوْا هُوَ أَزْكَى لَكُم﴾[٥] يقول: "رجعوكم عنها إذا قيل لكم: ارجعوا، ولم يؤذن لكم بالدخول فيها، أطهر لكم عند الله، وقوله: هُوَ، كناية من اسم الفعل، أعني من قوله: فَارْجِعُوا[٦].**

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٣١.

(٢) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ١٣٥،والسيوطي،همع الهوامع، ٢: ١٣١.

(٣) سورة النساء، آية: ٢.

(٤) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٧: ٥٢٩.

(٥) سورة النور، آية: ٢٨.

(٦) الطبري، جامع البيان، مطبعة البابي الحلبي، ١٨: ١١٣.

ولم يستعمل أحد من المفسرين الذين سبقوا الطبري هذا المصطلح بالمعنى الذي قصده الطبري، في حين استعمله البصريون للدلالة على الألفاظ النائبة من الأفعال(١).

***الاسم الموصوف بالفعل: ذكر الثعلبي هذا المصطلح مرة واحدة في تفسيره، وذلك في قوله تعالى:﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ (٢)إذ فسَّرها بقوله:" ﴿عالِيْهِم﴾ بتسكين الياء على أنَّه اسم موصوف بالفعل يقول: علاهم فهو عاليهم"(٣).**

*** الاسم الموضوع: بمعنى الاسم المتمكن، أو المعرب، ورد هذا المصطلح في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿فَلا تَعْضُلُوْهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجُهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالمَعْرُوْفِ ذَلِكَ يُوْعَظُ بِهِ﴾(٤). يقول: "فإن قال لنا قائل: وكيف قيل: ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ وهو خطاب للجميع، وقد قال من قبل: فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ. قيل: لا، إن ذلك غير جائز مع الأسماء الموضوعات"(٥). ويريد الطبري أنه لا يجوز استعمال الكاف في ذلك إذا كانت متصلة باسم معرب،**

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤١-٢٥٣ وهو ما نستعمله اليوم.

(٢) سورة الإنسان، آية: ٢١.

(٣) الثعلبي، الكشف والبيان في تفسير القرآن الكريم، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢٢-٢٠٠٢م، ٦: ٣٤٩.

(٤) سورة البقرة، آية:٢٣٢.

(٥) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٥: ٢٨.

لكنها عندما اتصلت بـ (ذا)، وهو مبني جاز لها أن تخالف ما تعود عليه؛ لأن كثرة اتصال الكاف المفتوحة بـ ذا جعلتهما كالاسم الواحد(١).

*** أولاد الثلاثة: بمعنى الاسم الثلاثي، ورد ذلك في تفسير الطبري لقوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾(٢) حين يتكلم عن آيَةً، يقول: "وقال آخرون: إنها فَعْلَة صيرت ياؤها الأولى ألفًا ... إنما تفعل العرب ذلك في أولاد الثلاثة"(٣).**

" التاء المجبوذة "(٤) هي المعبَّرُ عنها بـ (تاء التأنيث) ، وبـ (هاء التأنيث) ، أو بـ (تاء الفاعل) ،عند قدامى النحويين، وهي ما نسميها في قواعدنا الإملائية الحديثة بالتاء المفتوحة، ولا خلاف لنا في كتابتها، وإنما كان الخلاف عند القدماء في كتابتها بين المفتوحة والمربوطة، كما ورد في خط المصحف، في قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ ﴾(٥). فـ

---

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٤٨-١٤٩، ويلاحظ أن الفراء لم يستعمل المصطلح الذي ورد عند الطبري.

(٢) سورة آل عمران، ٤١.

(٣) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٦: ٣٨٥.

(٤) وردت في كتاب " الرسم في تعليم الخط " " التاء المجبودة " بالدال لا بالذال، وقد يكون رسمها بالدال سهوًا، أو عمدًا على قاعدة إبدال الذال بدالٍ عند الأعاجم كقولهم:((وقع الجردان في عجان أمكم)) ، وتحريف " عجين " إلى " عجان " . وانظر: عبد الجليل مرتاض، بوادر الحركة اللسانية عند العرب، ط١، مؤسسة الأشرف، بيروت، ١٩٨٨، ص: ٣٦.

(٥)الأعراف، من الآية: (٥٦).

(التَّاءُ) في كلمة﴿رَحْمَتَ﴾ كتبت مجبوذة، أي ممدودة أو مطولة مع السطر، كما صرَّح به ابن أطفيش[١]، خلافا للقياس، وتوظيف هذا المصطلح في التأليف لا محالة أنه يكون مستمدا من تأثره بمهنة التعليم؛ لأن المنهج التعليمي يفرض توظيف ألفاظ في الخطاب الشفوي تلازم المُعَلِّمَ، يتأثر بها، كما شأن المعلمين قديما وحديثًا.

***التصوير: ذكر ابن أطفيش مصطلح "التصوير"على أنه معنى من معاني (الباء) الجارة في تفسير قوله تعالى:﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ ﴾[٢]، حيث عَبَّرَ عن معاني (الباء) في الآية فقال:"بـ (أَنِّي) (باء) التصوير أو التعدية أو السببيّة، أي: بسبب استمرار سنتي على عدم تضييع الأعمال، إلا لمن ضيَّعها على نفسه ..."[٣]، فـ (الباء) المقدرة في قوله تعالى: ﴿أَنِّي﴾ دالة على واحدة من المعاني الثلاثة، وهي: التصوير أو التعدية أو السببيّة.**

---

(١) انظر: ابن أطفيش،كتاب الرسم في تعليم الخط، ص:٤٥.

(٢) آل عمران، من الآية: (١٩٥)، وهي كاملة: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالذِّينَ هَاجَرُوا وَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَتَلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَ لَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ الله وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾.

(٣) ابن أطفيش، تيسير التفسير، تحقيق طلاي، ١: ١١٥.

ويتحدث أيضا عن مصطلح التصوير في تفسيره قوله عَزَّ وجَلَّ:﴿ لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴾[1]، فيقول: "منيبٌ " راجع إلى اللّه بالتفكير في خلقه، و(الباء) في عبارتي للتصوير، وفي معنى ذلك أن تفسير الإنابة بالتفكير في صنعه تعالى، وذلك حقيقة شرعية وعرفية أيضا "[2]. ففي قول ابن أطفيش عبارة "بالتفكير" فيها (الباء) تفيد التصوير .

ولئن كانت التعدية والسببية المذكورتان في نصّ ابن أطفيش مشهورتين عند النحاة، فإن مصطلح "التصوير" لم يرد في مؤلفاتهم[3]،على أنه معنى من معاني (الباء) الجارة، بل ذكروا مصطلح "التصوّر"[4]، في غير هذا الحرف، ولعل "التصوير" الذي يقصده ابن أطفيش هو معنى " المصاحبة "

---

(١) سورة (ق)، من الآية: (٨)، وهي كاملة: ﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عبْدٍ مُنِيبٍ﴾.

(٢) ابن أطفيش، تيسير التفسير، الطبعة الحجرية، ٥: ٥٠١.

(٣)انظر: سيبويه، الكتاب،٤: ٢١٧، و ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ١١٨، و المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٣٦، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح،٢:٢، و السيوطي،همع الهوامع، ١: ٣٢، و ابن الحاج،حاشية ابن الحاج، ١: ٣٣٠، وحسن عباس،حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط١، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠ م، ص: ٥٣، حسن عباس، خصائص الحروف العربية ومعانيها، ط١، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨ م، ص: ١٠١ .

(٤)التصور: هو إدراك المفرد، أي: تعيينه، ويكون التصور مشتركا بين أدوات الاستفهام، ماعدا حرف الهمزة الذي يفيد معنى التصديق فقط، وهو مصطلح تداوله النحاة والبلاغيون.

التي أقرّها النحاة للباء، وهي ما يحسن في موضعها حرف "مَعَ"، وما يغني عنها وعن مصحوبها الحال[١]، فكذلك يحسن في عبارة " بِأَنِّي " قولنا: "مع أَنَّي"، كما يحسن أيضا أن تكون (الباء) متعلقة بحال محذوف، أي: " معلنًا "، أو: " قائلا "،والقول نفسه ينسحب على العبارة "بالتفكير" التي أشار إليها الشيخ سابقا .

*** التطاول: وهو مصطلح استخدمه الطبري للدلالة على تطاول زمن حدوث الفعل، ذلك في تفسيره قَوْلَهُ تعالى:﴿وَزُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٢]يقول:"إذ كانت الزلزلة فعلاً متطاولاً مثل: المطو بالإبل.وإنما الزلزلة في هذا الموضع:الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض؛ فلذلك كانت متطاولة"[٣].ويقول في مكان آخر:"وقد يجوز فيما كان من الفعل له تطاول،مثل الجدال، والخصومة والقتال"[٤].**

*** التطويل: بمعنى الزيادة، ورد ذلك في تفسير الطبري قَوْلَهُ تعالى:﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الذِيْنَ كَفَرُوْا سَبَقُوْا إِنَّهَمْ لا يُعْجِزُوْنَ﴾[٥] يقول الطبري: "ولا وجه لهذه القراءة يُعقل، إلا أن يكون أراد القارئ بلا التي في يعجزون لا التي تدخل في الكلام حشوًا وصلة، فيكون معنى الكلام حينئذ: ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا**

---

(١) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٤٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢١.

(٣) الطبري، جامع البيان، ٤: ٢٩٠-٢٩١.

(٤) الطبري، جامع البيان، ١٥: ٤٠٦.

(٥) سورة الأنفال، آية: ٥٩، قرأها ابن عامر وحمزة وحفص: ولا يحسبن، والباقون: ولا تحسبن، انظر: حجة القراءات، ص: ٣١٢.

إنهم يعجزون. ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم لها، وله في الصحة مخرج"[١].

*** التفسير بمعنى البدل: ورد ذلك في تفسير الطبري قولَهُ تعالى:﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ وَيَخْلُدْ فِيْهِ مُهَانًا﴾[٢]يقول الطبري: "والصواب من القراءة عندنا فيه: جزم الحرفين كليهما (يُضَاعَفْ)و(وَيَخْلُدْ)، ذلك أنه تفسير للآثام، لا فعل له"[٣]. وقد سبقه إلى استخدام هذا المصطلح في المفهوم ذاته الفراء[٤].**

*** التفسير بمعنى المفعول معه: أطلق الفراء هذا المصطلح بمعنى المفعول لأجله والمفعول معه[٥].**

***التفسير:لا نعني به مصطلح "التفسير" الذي أقرَّه النحاة في مواضعه، وهو أن يكون إحدى معاني الحرفيين: (أَيْ) أو (أَنْ)، ولا نعني به أيضا مصطلح "التمييز" ولا " المفعول لأجله "، ولا "البَدَل"، كما يذهب إليه بعض النحاة[٦].**

---

(١) الطبري، جامع البيان، ١٤: ٣٠.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٦٨-٦٩.

(٣) الطبري، جامع البيان، مطبعة البابي الحلبي، ١٩: ٤٥، وانظر: ٥: ٢٣٤، ١٢: ٧.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٩٢، ٣٨٤

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٧، ٧٣، ٤١٧، وانظر كذلك:د محيي الدين توفيق إبراهيم، المصطلح الكوفي، بحث منشور في مجلة التربية والعلم، ع ١، الموصل، ١٩٧٩م.

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو،ص: ٧٤، وعزيزة فوال بابتي،المعجم المفصل في النحو العربي، ١: ٣٦٥.

إنما الذي نعنيه هو المعنى الذي ساقه ابن أطفيش لـ (الفاء) العاطفة أثناء تفسير قوله عزَّ وجلَّ:﴿اللّه الذَّيْ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا والسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾(١). حيث قال: "فأحسنَ صُوَرَكُمْ" بعد ذلك بالإنماء والقوة على علاج الصنائع، وإبقائكم بلا شَعْر، لا كالحيوان المكسو بالشَّعْر، أو (الفاء) للتفسير، أي: صوَّرَكُمْ أَحُسنَ تصوير"(٢).

فـ (الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَأَحْسَنَ﴾ عاطفة لها معنى التفسير عند الفقهاء، بمعنى (أَيْ) . لأنهم فَسَّرُوا الإحسان بعين التصوير(٣)، ولعلّ مصطلح "التفسير" الذي أورده ابن أطفيش في تفسير هذه الآية يوافق ما عناه النحاة بإفادة الفاء الترتيب في المعنى، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا متصلا بلا مهلة(٤)، كقوله تعالى:﴿الذَّي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلكَ﴾(٥). ويتضح الترتيب في المعنى إنْ أُوِّلَ الفعْلُ "صَوَّرَكم " بالفعل "خلقكم" على تقدير: خلقكم فأحسن صوركم، وهو المعنى الذي نستشفه من تفسير الشيخ في قوله:" فأحسن صوركم بعد ذلك بالإنماء والقوة على علاج الصنائع " ؛ إذ رتب الإحسان بعد

---

(١)غافر، من الآية: (٦٤)، والآية كاملة هي: ﴿ اللهُ الَّذي جَعَلَ لَكُمْ الأرْضَ قَرَارًا وَ السَّمَاءَ بِنَاء وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَات ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ اللهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ ﴾.

(٢)ابن أطفيش، تيسير التفسير، الطبعة الحجرية، ٥: ١٣٧.

(٣)انظر: الألوسي، تفسير روح البيان،٨: ٢٠٥.

(٤) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦٣.

(٥)سورة الانفطار، الآية: (٧).

التصوير بمهلة وهو تفسير باللفظ الظاهر، قبل أن يختار الفاء للتفسير، وهو المعنى الذي لم تذكره كتب النحاة[1].

(١)انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص: ٣٢٩، وسيبويه، الكتاب، ٤: ٢١٦، و ابن هشام، مغني اللبيب، ص: ١٨٤، و الرضي، شرح الكافية، ٢: ٣٦٥، و المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦١، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ١٣٨، و عباس حسن، خصائص الحروف العربية ومعانيها، ص: ١٣٢، وعباس حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ص: ٣٢.

***التكليف**:

ورد هذا المصطلح عند الطبري عند الحديث عن تأويل قوله تعالى:﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوْسَى الغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِيْنَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾(١)حيث قال:" واختلف أهل العربية في وجه دخول اللام في قوله:" لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ"، مع استقباح العرب بأن يقال في الكلام: " رهبت لك "، بمعنى: رهبتك، و"أكرمت لك" بمعنى: أكرمتك. فقال بعضهم: ذلك كما قال جَلَّ ثَناؤه:﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٢) أوصل الفعل باللام، وقال بعضهم: من أجل ربهم يرهبون، وقال بعضهم: إنَّما دخلت عَقِيْبَ الإضافة: الذين هم راهبون لرَبِّهِم وراهبو ربِّهِم ثُمَّ أُدْخِلَتْ اللام على هذا المعنى؛لأَنَّها عَقِيبَ الإضافةِ لا على التكليف(٣)، ويرى الشيخان محمود محمد شاكر ومحمد أحمد شاكر في تحقيقهما لتفسير الطبري أنَّ التكليف هنا بمعنى التعليق؛ لأن التكليف بمعنى التحميل، ولم أجد تفسيرا لهذه الكلمة عند الطبري في باقي تفسيره، ولعلها من اصطلاح بعض قدماء النحاة(٤).

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٥٤

(٢) سورة يوسف، آية: ٤٣.

(٣) الطبري، جامع البيان، ١٣: ١٣٨-١٣٩.

(٤) الطبري، جامع البيان، ١٣: ١٣٩، هامش رقم (١).

***التوقيت:**

يعد مصطلح " التوقيت " مرادفًا عامًا لمعاني حرف "اللام الجارة " المتضمنّة معنى الظرفية الزمانية، هذه المعاني التي أشار إليها النحاة في ثلاث صور،وهي[١]:

أن تكون بمعنى " في " الظرفية، كقوله تعالى:﴿ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[٢].

أن تكون بمعنى " عِنْد "،كقولهم: " كتبْتُهُ لخَمْسٍ "، أي: " عند خمس" .

أن تكون بمعنى " بعْد "، كقوله تعالى:﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[٣].

ولئن اصطلح النحاة على المعاني التي تتضمنها (اللام) الجارة بمعاني (في) و (عِنْد) و (بَعْد) حسب سياقاتها ؛ فإن الفقهاء والمفسرين عبروا عنها بمصطلح عام، هو مصطلح " التوقيت "، كما نصَّ عليه ابن أطفيش في كتابه "تيسير التفسير". ومنه: " اللام للتوقيت، كقوله: كتبته لثلاث بقين "[٤]، ذلك في

---

(١)انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٩٩. وابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٣٢.

(٢) سورة الفجر، الآية: (٢٤).

(٣)سورة الإسراء، من الآية: (٧٨)، والآية كاملة هي: ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾.

(٤)ابن أطفيش، تيسير التفسير، ٦: ٢٤١.

تفسير قوله تعالى:﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[١]، فاللام في قوله تعالى:﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ يراها ابن أطفيش للتوقيت، أي: بمعنى (في) أو (عند) ، بينما يراها آخرون متعلقة بمحذوف، دَلَّ عليه معنى الكلام، أي: فطلقوهن مستقبلات لعدتهم متوجهات إليها[٢].

وهذا الخلاف النحوي في معنى (اللام) هنا قائم على خلاف فقهي في تفسير الآية السابقة، فالإباضية والشافعية والمالكية يفسِّرون القرء بالطهر، وبالطهر تحتسب العدة عندهم[٣]. لذلك كان اللام عند ابن أطفيش يفيد التوقيت، بينما يفسر الإمام أبو حنفية القرء بالحيض، فوجب عنده أن لا تكون اللام للتوقيت؛ لأن الطلاق في الحيض ممنوع بإجماع الفقهاء[٤].

*** جواب الإيمان: بمعنى جواب القسم، ورد ذلك في تفسير الطبري قوله تعالى:﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [٥] حين يقول: "والعرب تقول في الحروف**

---

(١) سورة الطلاق، من الآية: (١)، والآية كاملة هي:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ وَأَحْصوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللهَ رَبَكُمْ لاَ تُخْرِجُوا هُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَ وَلَا يَخْرُجْنَّ إِلَا أَنْ يَأْتِينَ بَفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودَ اللهِ وَمَنْ يَتَعْدَّ حُدُودَ الله فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمرًا﴾.

(٢)انظر: الألوسي، تفسير روح البيان، ١٠: ٢٥.

(٣)انظر:الألوسي، تفسير روح البيان،١٠: ٢٥، ٢٦، و انظر: بدر الدين بن يحي بن تريدي،قاموس مصطلحات الفقه والحديث وعلم الأصول، ط١، الجزائر، ٢٠٠٠ م، ص: ١١١.

(٤) انظر: الألوسي، تفسير روح البيان، ١٠: ٢٥.

(٥) سورة الأنعام، آية:١٢.

التي يصلح معها جواب كلام الأيمان بأن المفتوحة وباللام فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم و أرسلت إليه ليقومن" [١].

*** الحالة الدائمة: بمعنى الحال الجامدة والثابتة، ورد ذلك في تفسير الطبري قوله تعالى:﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا﴾[٢] حين قال: "وأما قوله: فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا فَنُصِبَا؛ لأنهما حالان للفعل، غير دائمين"[٣].**

*** حروف المعاني: وهي عند الطبري حروف الجر، وذلك في تفسيره قوله تعالى:﴿وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[٤] حين قال: "وهذا القول عندي أولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره"[٥].**

*** الحوادث: بمعنى العوامل التي تنصب أو تجزم، ورد ذلك في تفسير الطبري قوله تعالى:﴿وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾[٦] حين يقول: "وقد تحتمل قراءة الحسن الحسن هذه أن يكون معناها أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض، وهو يذرك وآلهتك، فيكون يذرك مرفوعًا بابتداء الكلام والسلامة من الحوادث"[٧].**

---

(١) الطبري، جامع البيان، ١١: ٢٧٨.

(٢)سورة البقرة، آية: ٢٣٩.

(٣) الطبري، جامع البيان، ٤: ٣٥٦.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٤.

(٥) الطبري، جامع البيان، ١: ٢٩٩.

(٦)سورة الأعراف، آية: ١٢٧ بضم الراء في ويذرُك وهي قراءة الحسن البصري، وقراءتنا اليوم ويذرَك بالنصب.

(٧) الطبري، جامع البيان، ١٣: ٣٨.

*** الخبر: بمعنى الإثبات، ورد ذلك في تفسير الطبري قوله تعالى:﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ المسْجِدِ الحَرَامِ﴾[١] حيث يقول: " (أَلَّا) الجحد إذا وقع عليه جحد صار خبرًا"[٢].**

***السُّرْعُة:" السُّرْعَةُ " من معاني (الفاء) العاطفة عند ابن أطفيش، ذكره في تفسيره قوله تعالى:﴿وَاللّه أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[٣]. إذ قال:" ففي الآية استعارتان تبعيَّتان، والمراد إنبات من الأرض عقب المطر، والموجود منه يسرع النموّ بالمطر "[٤].**

فمما لا شك فيه أنّ مصطلح "السُّرْعَة" الذي أثبته ابن أطفيش في هذا النَّصِّ هو مصطلح "التعقيب" الذي يقرُّه النحاة في مؤلفاتهم، وهو أن يكون المعطوف بـ (الفاء) متصلا بالمعطوف عليه بلا مهملة[٥].

ومنه ما أثبته ابن هشام في التوجيه النحوي لمثل هذه الآية المذكورة[١]، المذكورة[١]، وما يفيد (الفاء) هنا من التعقيب لا ينافي السرعة .

---

(١)سورة الأنفال، آية: ٣٤.

(٢) الطبري، جامع البيان، ١٣: ٥١٩.

(٣)سورة النحل، من الآية: (٦٥)، والآية كاملة هي:﴿ وَاللهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِيْ ذلِكَ لآيَةً لِقَوْم يَسْمَعُونَ ﴾.

(٤) ابن أطفيش، تيسير التفسير، الطبعة الحجرية، ٣: ٦٠٦.

(٥) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ١٣٨.

فسرعة الإنبات وإحداث نضارة الأرض بالإحياء هو إعطاؤها الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة، فلسرعة هذا الإحياء قال: "الفاء للسرعة"، وهو تعبير المفسِّرين والفقهاء، ولم يصطلح عليه النحاة حسب المصادر الموجودة بين أيدينا(٢).

* سيف خَطيب:

سَيفُ خَطِيبٍ مصطلحٌ خاصٌّ تتمازج فيه الصبغتانِ النحويةُ والبلاغية، ولا يخلو من إبهام، ويحيطُ الغموضُ بمحاولات اكتشاف أبعاده من خلال استخداماتٍ قديمة مشابهة وإشاراتٍ تراثية مفتاحية.

ولم يوجد له أثرٍ في مظانّه عند أحدٍ غير الألوسي، بدءًا بكتب النحو واللغة والأدب، ثم التفسير والفقه والتاريخ،ولم يستخدمه فيما بين أيدينا من

---

(١) سورة الحج، الآية (٦٣)، وهي: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبحُ الأَرْضُ مُخْضِرَّةَ اللهَّ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ . وقال ابن هشام في شرح معنى التعقيب: "وهو في كل شيء بِحَسَبِهِ". انظر: مغني اللبيب، ص: ١٨٤.

(٢) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص:٣٢٩، و سيبويه، الكتاب، ٤: ٢١٦، و ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ١٨٣، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣: ٢٦٥، و المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦١، و الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ١٣٨، و عباس حسن، خصائص الحروف العربية ومعانيها، ص: ١٣٢، و عباس حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ص: ٣٢، و عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، ٢: ٧٤٥.

المؤلفين غيرُ الألوسي. وفقدانه هنا بمعنى انعدام معرفتنا به أو استخدامه حديثًا. والله تعالى أعلم.

وقد يكون سَيفُ خَطِيبٍ مستخدَمًا لدى علماء النحو مِمَّنْ تَتَلْمَذَ عَلَيْهِم قديمًا وَلَمْ نَعْرِفْهُمْ من البصريين والكوفيين في نَواحٍ من العراق، ثم استُبدل بغيره أو أهمِل؛ كبعض المصطلحات التي لا تلقى قبولاً لدى المهتمين، قدمائهم والمعاصرين.

ولا يُستبعد أن يكون مصطلحًا من اختراع الألوسي وصناعتِه، لأحد سببين:

١- اجتهادًا منه في تسمية بعض أحرف الزيادة بغير أسمائها؛ احترامًا لكلام الله تعالى وتنْزِيهًا له من أن يكون فيه أحرف للزيادة الصِّرفة.

٢- أو لنظرةٍ بلاغية خاصة يقصد منها معنًى بلاغيًّا يختلف في كلِّ مرة بحسب السياق، وهذه النظرة البلاغية تدعم وتضاف إلى المعنى النحوي وهو الزيادة.

ولو وصل إلينا تراث الألوسي كاملاً فلربما استطعنا من خلاله معرفة المزيد حول هذا المصطلح، ولكن الكثير من تراثه مفقود ولم نظفر إلَّا بالقليل منه.

وقد فسر الإمام الألوسي هذا المصطلح في حاشيته على قطر الندى بأنّ معناه: "الزيادة"[(١)]. وهو شرح مختصر يتعلق بالمعنى النحويّ فقط. كما أنه لم يذكر معنى مصطلحه هذا في تفسيره.. بشكل من الأشكال.

وما علينا إلَّا أن نستنتج بعض الأمور:

- يتبادر إلى الذهن عند سماع (سيفُ خطيب) استخدامُ الخطباء للسيوف قديمًا وأسباب هذا الاستخدام... والأخبار في ذلك قليلة أيضًا.. منها خبر قَسّ بنِ ساعِدَة إذ قيل: إنه أول من علا على شَرَفٍ وخطب عليه، وأول من قال في كلامه أما بعد، وأول من اتكأ عند خطبته على سيف أو عصا.

- وقد نأخذ من التلويح بالسيف وهزّهِ يمنةً ويسرةً عند الحماس أو التهديد، مرة بعد مرة، معنًى بارزًا بين المعاني التي استخدمها الألوسي هنا، وهو التأكيد في سياق النفي. ويدعم ما ذُكر رفعُ الإصبع في التشهد وغيره، وتحريك الإصبع واليد إذا أراد المتحدث تأكيد النفي عند الكلام بشكلٍ عامّ، وفي الخطب بشكل خاص.

- كما يتبادر إلى الذهن كتاب سيفُ الخطيبِ لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، وقد وصفه صاحب كشف الظنون[(٢)] بأنه: في أربعين كراسة، ويشتمل على خُطب السَّنَة.

وهنا نتساءل: هل سيف الألوسي مقتبس من سيف المعرّي؛ وبخاصةٍ أنّ وفاة المعريّ كانت سنة ٤٤٩هـ، أي قبل وفاة الألوسي بثمانمائة سنةٍ وتزيد؟

---

(١) الألوسي، حاشيته على قطر الندى، ص: ٥٨.

(٢) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص: ١٠١٧

وليبقَ التساؤل مطروحًا.. فقد وجدت أنّ هذا الكتاب لا يكاد يُذكَر عند الدارسين والمترجمين لأبي العلاء، إلَّا في كتب الفهارس، ككتاب كشف الظنون المذكورِ آنفًا، ولم أجدْ له ذكرًا في بعض فهارس المكتبات، فغلب على الظن أنه مازال مخطوطًا.

ولبيان المقصود بهذا المصطلح لا بد لنا من تتبع المواضع التي ورد ذكر هذا المصطلح فيها، وتبين مفهومه في تلك المواضع.

• الموضع الأول، في تفسيره قوله تعالى:

﴿صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِينَ﴾ (١)

الشاهد: {لاَ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"وهو –يعني: (لا)– "سيفُ خطيبٍ" أتى بها لتأكيد ما في (غير) من معنى النفي" (٢).

وقال محمد الطيب الإبراهيم:" لا: زائدة لتوكيد النفي" (٣).

• الموضع الثاني، في تفسيره قوله تعالى:

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٧.

(٢) الألوسي؛ محمود شكري البغدادي شهاب الدين،روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار إحياء التراث العربي، القاهرة – مصر، ١:٩٥.

(٣) محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم الميسر، بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٢٣هـ،ص:١

﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[1]

الشاهد: {مَا}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"و(ما) اسم بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد الإبهام ويسد طرق التقييد، وقد يفيد التحقير أيضا كـ: أعطه شيئًا ما، والتعظيم كـ: لأمرٍ مَا جدَعَ قصير أنفه، والتنويع كـ: أضربه ضربًا مَا، وقد تجعل "سيفَ خطيبٍ". والقرآن أجلُّ من أن يُلْغَى فيه شيءٌ، وبعوضة إمَّا صفةٌ لِـ (مَا) أو بدل منها أو عطف بيان إنْ قِيلَ بجوازِهِ في النَّكِرَاتِ أو بدل مِنْ (مَثلاً)، أو عطف بيان له إنْ قِيلَ: (مَا) زائدةٌ أو مفعول"[2].

وقال محمد الطيب الإبراهيم:" ما: الإبهامية، وهي إذا اقترنت باسم نكرة زادته شيوعًا وإبهامًا، وهي نكرة تامة بمعنى شيء، صفة لـ(مثلاً)، في محل نصب"[3].

• الموضع الثالث، في تفسيره قوله تعالى:﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [4].

الشاهد: الباء في {بِوَلَدِهَا}.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٦.

(٢) الألوسي، روح المعاني، ١: ٢٠٥.

(٣) محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ٥.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٣٣.

– قال الألوسي في روح المعاني:"ولك أن تجعل فاعل بمعنى فعل والباءَ "سيفَ خطيبٍ"، ويكون المعنى: لا تضر والدةٌ ولدَها بأن تسيء غذاءه وتعهُّدَه وتفرطَ فيما ينبغي له وتدفعه إلى الأب بعدما ألفها، ولا يضر الوالد ولده بأن ينزعه من يدها أو يقصر في حقها فتقصر هي في حقه"(١).

وقال محمد الطيب الإبراهيم: "بولدها: متعلقان بـ (تضار)، والباء سببية، ها: مضاف إليه"(٢).

• الموضع الرابع، في تفسيره قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (٣).

الشاهد: "مِن" في قوله: {مِن شَيْءٍ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"و(مِن) الثانية "سيف خطيبٍ"، و(شيء) في موضع رفع على الابتداء، وفي خبره –كما قال أبو البقاء– وجهان، أحدهما: لنا، و(من الأمر) حال، والثاني: من الأمر، و(لنا) تبيين، وبه تتم الفائدة"(٤).

---

(١) الألوسي، روح المعاني،٢: ١٤٦.

(٢)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ٣٧.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٤) الألوسي، روح المعاني، ٤: ٩٤.

وقال محمد الطيب الإبراهيم:" مِن: جارٌّ زائد، شيء: مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ"(١).

• الموضع الخامس، في تفسيره قوله تعالى:﴿مَا جَعَلَ اللّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ ﴾(٢).

الشاهد: "مِن" في قوله: {مِن بَحِيرَةٍ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"ومعنى ما جعلَ: ما شرع، ولذلك عدى إلى مفعول واحد وهو بحيرة... ومن "سيفُ خطيب" أُتِيَ بها لتأكيد النفي"(٣).

وقال محمد الطيب الإبراهيم: "مِن: جارٌّ زائد، بحيرة: مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مفعول به"(٤) • الموضع السادس، في تفسيره قوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولواْ أَهَؤُلاء مَنَّ اللّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾(٥).

الشاهد: الباء في قوله تعالى: {بِأَعْلَمَ}.

---

(١)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم،ص: ٧٠.

(٢) سورة المائدة، آية: ١٠٣.

(٣) الألوسي، روح المعاني، ٧: ٤٢.

(٤)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم،ص: ١٢٤.

(٥) سورة الأنعام، آية: ٥٣.

– قال الألوسي في روح المعاني:"والباء الأولى "سيفُ خطيبٍ" والثانية متعلقة بأعلم"[١].

وقال محمد الطيب الإبراهيم: "بِـ: جارٌّ زائد، أعلمَ: مجرور لفظًا بالفتحة للوصفية ووزن الفعل، منصوب محلاً خبر ليس"[٢].

• الموضع السابع، في تفسيره قوله تعالى:

﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [٣]

الشاهد: {مِن قَرْيَةٍ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"وكم: خبرية للتكثير في محل رفع على الابتداء، والجملة بعدها خبرها، ومِن "سيف خطيب"، وقريةٍ: تمييز ويجوز أن يكون محل كم نصبًا على الاشتغال"[٤].

وقال محمد الطيب الإبراهيم: "من قرية: في محل نصب على التمييز"[٥].

التمييز"[٥].

• الموضع الثامن، في تفسيره قوله تعالى:

---

(١) الألوسي، روح المعاني، ٧: ١٦٢.

(٢)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ١٣٤.

(٣) سورة الأعراف، آية: ٤.

(٤) الألوسي، روح المعاني، ٨: ٧٧.

(٥)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ١٥١ .

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾[١].

الشاهد: {مِن نَّبِيٍّ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إشارة إجمالية إلى بيان أحوال سائر الأمم المذكورة تفصيلاً، وفيه تخويف لقريش وتحذير، ومِن "سيف خطيب" جيء بها لتأكيد النفي"[٢].

وقال محمد الطيب الإبراهيم: "مِن: جارٌّ زائد، نبيٍّ: مجرور لفظًا مرفوع محلاً مفعول به"[٣].

• الموضع التاسع، في تفسيره قوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[٤]

الشاهد: الواو في {وَلَعَلَّهُمْ}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"وأيًّا ما كان؛ فالواو ابتدائية كالتي قبلها، وجوِّز أن تكون عاطفة على مقدر، أي ليقفوا على ما فيها من المرغبات والزواجر أو ليظهر الحق، ولعلهم يرجعون، وقيل إنها "سيف

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٩٤.

(٢) الألوسي، روح المعاني، ٩: ٧.

(٣)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ١٦٢.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٧٤ .

خطيب"[١]**،**

وقال محمد الطيب الإبراهيم:" وَ: عاطفة"[٢] **.**

• الموضع العاشر، في تفسيره قوله تعالى:

﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[٣] **.**

الشاهد: {ما}.

– قال الألوسي في روح المعاني:"وخَرَّجَهُ صاحب اللوامح على أَنَّ (مَا) "سيفُ خطيب"[٤] **.**

وقال محمد الطيب الإبراهيم:" و: عاطفة، باطل: خبر مقدم، ما: موصول ساكن أو نكرة موصوفة في محل رفع مبتدأ مؤخر"[٥] **.**

تبين لنا من خلال استعراض بعض مواضع هذا المصطلح، أن معانيه متنوعة، بحسب السياق التي وردت فيه، وإن كان المعنى الغالب هو أنه من أحرف الزيادة، وكثيرًا ما يتعلق المعنى فيه بسياق النفي.

---

(١) الأوسي، روح المعاني، ٩: ١٠٨.

(٢)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ١٧٣.

(٣) سورة هود، آية: ١٦.

(٤) الألوسي، روح المعاني، ١٢: ٢٤.

(٥)محمد الطيب الإبراهيم، إعراب القرآن الكريم، ص: ٢٢٣.

*** الشرط: أورد الطبري هذا المصطلح بمعنى العلة والسبب، وذلك في تفسيره تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللّهِ ﴾(١) حين قال: "وقال بعضهم: أيما مصدر وضع موضع الشرط، وموضع أن فتحسن فيها الياء واللام، فتقول: أتيتك من خوف الشر، ولخوف الشر، وبأن خفت الشر فالصفة غير معلومة"(٢).**

*** فقد الخافض: أورد الطبري هذا المصطلح بمعنى نزع الخافض، وذلك في تفسيره قوله تعالى:﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ﴾(٣) إذ يقول: "وأنْ التي في أَن يَتَرَاجَعَا جعلها بعض أهل العربية في موضع نصب بفقد الخافض؛ لأَنَّ معنى الكلام: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا – فلما حذفت في التي كانت تخفضها نصبها، فَكَأَنَّهُ قال: فلا جناح عليهما تراجعهما"(٤).**

*** فلان وفلانة: يستعمله الطبري أحيانًا للدلالة على العَلَم، نحو تفسيره قوله تعالى:﴿يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾(٥) إذ يقول: "لأن الكلمة غير مقصود بها قصد الاسم الذي هو بمعنى فلان وإنما هي بمعنى البشارة"(٦). وتفسيره قوله**

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٠٧.

(٢) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٤: ٢٤٧، وانظر: ٣: ٤٧٧–٤٧٨.

(٣) سورة البقرة، آية:٢٣٠.

(٤) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٤: ٥٩٩.

(٥) سورة آل عمران، آية: ٤٥.

(٦) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٦: ٤١٢.

تعالى:﴿ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً﴾[١] إذ يقول: "فإنهم إنما يصغرون فاعلة على فعيلة إذا كان اسمًا في معنى فلان وفلانة"[٢].

***الفائدة:**

أورد ابن أطفيش مصطلح "الفائدة" للدلالة على معنى من معاني "اللام الجارّة"، في تفسير الآية الكريمة:﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ﴾[٣]، إِذْ بَيَّنَ أنَّ ثياب الكفار طبقاتٌ نارية قدرت على مقادير أجسامهم،وتراكمت كتراكم الثياب بعض على بعض، إلى أن قال: "واللام للاستحقاق، أو الفائدة تهكما بهم أ، التعليل، على حذف مضاف، أي: لتعذيبهم... "

فالاستحقاق والتعليل مصطلحان مشهوران عند النحاة، ولكن لم نعثر في كتبهم أنهم اصطلحوا على معنى اللام الجارة بالفائدة، كما وارد عند ابن أطفيش، ولعل الشيخ يعني به مصطلح " التمليك "، الذي مَثَّل له معظم النحاة بقولهم: " وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَارًا "، وذلك لما في التمليك من فائدة عن طريق التهكم والاستهزاء بالكفار يوم القيامة .

***المَصْلَحَة:**

هذا المصطلح أطلقه ابن أطفيش على معنى من معاني اللام الجارة أيضا في تفسير قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يَظَّاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٤١.

(٢) الطبري، جامع البيان، تحقيق: محمود شاكر، ٦: ٣٨٥.

(٣) سورة الحج، آية: ١٩.

﴾[1] ،حيث قال: واللام بمعنى (إلى)، كما هو يتعدّى بـ(في) أيضا، يقال: عاد إلى كَذا، وعاد كذا ... وعليه فهي كـ "لام المصلحة "و"لام الاستحقاق "،[2].

لقد فسَّر ابن أطفيش اللام بمعنى (إلى) ، وهما كثيرا ما يتعاقبان في اللغة العربيّة،واقتصر على هذا المعنى بعض المفسّرين في تفسير الآية الكريمة. بيد أن الشيخ أضاف تجويز تعدي فعل (عاد) باللام من غير تأويل، وفي هذه الحال تكون اللام كلام المصلحة ولام الاستحقاق في قوله تعالى:﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾[3] ، فاللام من (لكم) لام الاستحقاق، تعدي الفعل (أنزل) بواسطتها من غير تأويلها بالحرف (إلى) .

والمقصود بمصطلح " المصلحة " في نظر ابن أطفيش هو مصطلح "التمليك" الذي نقله النحاة في مؤلفاتهم، كما أشرنا إليه سابقًا في ذكر مصطلح " الفائدة "، ولم نحصل فيما اطلعنا عليه من مؤلفات صرفية ونحوية ومن معاجم أيضًا على هذا المصطلح . والشيخ نفسه لم يثبته إلَّا في هذا الموضع المذكور، كما تبيَّن لنا أثناء بحثنا في مصادره، وبخاصة اللغوية منها، وقد يجوز لنا أن نفسِّر مصطلح "المصلحة " الذي كان بديلا عن مصطلح " التمليك " عند ابن أطفيش بالمصلحة المعنوية والمعاشرة التي يتقاسمها الزوجان، ومنها الاستمتاع؛ لأَنَّ التمليك غالبًا ما يطلق على ما كان فيه الشيء المملوك ذاتًا أو مادة، حسب ما يفهم من أمثلة النحاة كقولهم: الغلام لك، والعبد لك، ووهبت لزيد دينار، والمال لزيد.

---

(١) سورة المجادلة، آية: ٣.

(٢) ابن أطفيش، تيسير التفسير، الطبعة الحجرية، ٦: ١٠٩.

(٣) سورة النمل، آية: ٦٠.

* المشترك: مصطلح أُرِيدَ بِهِ المعطوف على اسم (إنَّ) عند الطبري، وذلك في قوله: "ألا ترى أنهم يرفعون المشترك، كقول ضابئ:

فَمَنْيَكُ أمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّيْ وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ"(١)

* المصادر المبهمة:

وهو اصطلاح استعمله الطبري للدلالة على أسماء المصادر، ذلك في تفسيره قوله تعالى:﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ﴾(٢) إذ يقول: "فإن قال: فإن كان الأمر في ذلك على ما وصفت، فكيف قيل: بِسْمِ اللهِ وقد علمت أن الاسم اسم، وأن التسمية مصدر من قولك: سميت؟ قيل: إن العرب قد تخرج المصادر مبهمة على أسماء مختلفة، كقولهم: أَكْرَمْتُ فُلانًا كَرَامَةً"(٣).

* المصروف: مصطلح قصد به الطبري المعدول، ذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(٤) حين قال: "واختلف أهل العربية في علة ترك إجراء مثنى وثلاث ورباع، وهي ترجمة عن أجنحة، وأجنحة نكرة، فقال بعض نحويي البصرة: ترك إجراؤهن؛ لأَنَّهُنَّ مصروفات عن وجوههن وذلك أن مثنى مصروف عن اثنين، وثلاث عن

(١) الطبري، جامع البيان، مطبعة البابي الحلبي، ١٦: ١٨١ والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي.

(٢) سورة الفاتحة، آية:١.

(٣) الطبري، جامع البيان، ١: ١١٦-١١٧.

(٤) سورة فاطر، آية:١.

ثلاثة، ورباع عن أربعة، فصرف نظير عمر، وزفر، إذ صرف، هذا عن عامر إلى عمر، وهذا عن زافر إلى زفر"[١].

وتابعه في استخدام هذا المصطلح ابن الأنباري[٢]، وجاء عند ابن الأنباري بمعنى التحويل في مواضع أخرى[٣].

*** الموالاة: الموالاة لغة من والى بين الأمرين موالاة: تابع، ووالى الشيء: تَابَعَهُ[٤]. وهو عند الطبري يَدُلُّ على العطف، ذلك في تفسيره قوله تعالى:﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[٥] إذ يقول: (أَوْ) في هذا الموضع بمعنى الواو التي للموالاة"[٦].**

***النصب على الخبر: ويقصد الثعلبي به حينما أورده في تفسيره التمييز وقد ورد مرة واحدة في تفسير قوله تعالى:﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾[٧] بقوله:" ﴿ رَفِيقًا﴾ نُصِبَ عَلَى خَبَر"[٨].**

***النصب على النقل:ويقصد الثعلبي به حينما أورده في تفسيره نقل موضع الكلمة أو الموضع ليؤثر بها عامل آخر وقد ورد هذا المصطلح مرة**

---

(١) الطبري، جامع البيان، مطبعة البابي الحلبي،٢٢: ١١٤.

(٢)انظر: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١-٣٢٨)، المذكر والمؤنث،ص: ٦٥٢

(٣)انظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع ، ص: ١٣٤، ١٣٧،٣٤٣، ٣٧٢، ٣٨٦،٣٩١

(٤) انظر: الفيروز آبادي، المعجم الوسيط،مادة (ولى) .

(٥) سورة الذاريات، آية: ٣٩.

(٦) الطبري، جامع البيان، مطبعة البابي الحلبي، ٢٧: ٣.

(٧) سورة النساء، آية: ٦٩.

(٨) الثعلبي، الكشف والبيان، ٢: ٣١٦.

واحدة في تفسير قوله تعالى:﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾[١]، بقوله:" نُصِبَ على التَّفسير، وقيل: نَصْبًا على النَّقْلِ، أي: وَسِعْتَ رحمتُكَ وعلمُكَ كُلَّ شيءٍ"[٢].

ثالثاً: المصطلح النحوي عند المناطقة:

نحن هنا أمام محاولة متواضعة لإبراز إشكال ضخم يتعلق بفهم الصلة بين علم المنطق واللغة، في مجال عدد من المصطلحات المنطقية الدالة على مفاهيم نحوية،وفي إطار زمني محدد أيضا يقع ما بين القرن الثالث والقرن التاسع للهجرة، وفي مجال حضاري معين، هو الأمة العربية الإسلامية سواء أكان ذلك في كتب المنطق، أم الكتب النحوية التي ألَّفَها علماء المنطق فكُتِبَتْ بلغةٍ منطقيَّةٍ ومفهوم منطقيٍّ.

لقد عرفت الثقافة العربية الإسلامية في بداية هذه المرحلة عملية هامة في تاريخ فكرها، وهي نقل التراث اليوناني[٣] إلى مجالها المعرفي، وهذا شيء أملته الضرورة الحضارية للأمة العربية الإسلامية، التي كانت تعيش أوج ازدهارها وعمرانها في هذه الحقبة من الزمن، فكانت أول مشكلة اعترضت المترجمين أثناء عملية النقل لغوية بالدرجة الأولى، فارتبط الإشكال اللساني بالإشكال المنطقي منذ البداية.

صعوبات عملية النقل:

---

(١) سورة غافر، آية: ٧.

(٢) الثعلبي، الكشف والبيان، ٥: ٣٣٧.

(٣) والمقصود الفلسفة والمنطق خاصة.

فقد واجهت عملية النقل مشكلة كبرى هي عدم النقل المباشر، فالتراجمة لم ينقلوا مباشرة من اليونانية إلى العربية إذ كانوا غالبا ما يقومون بذلك عبر اللغة السريانية[١]، وقد اعتمدوا طريقتين في النقل[٢]،الأولى: وهي ما يسمى بالطريقة اللفظية وهي طريقة يوحنا البطريق وابن ناعمة الحمصي وهي تضع أمام كل لفظ ما يقابله من اللغة المنقول إليها. والثانية: الطريقة المعنوية وهي طريقة إسحاق بن حنين والجوهري وتتم فيها ترجمة العبارات بما يقابلها في اللغة الأخرى. ورغم أفضلية هذه الطريقة على سابقتها إلَّا أنها لم تحل الإشكالات اللغوية والمعرفية للنص المنقول، إذ بقي النَّصُّ غامضا ومغلقا وركيكا ومستعصيا على الفهم. يقول عمر فروخ في وصف هذا الوضع: "عندما اندفع العرب إلى الفلسفة اليونانية لم يجدوا أمامهم سوى نصوص مشوهة وآراء منحولة وكان العبء الذي ألقي على عاتقهم ثقيلا ٠٠٠ لكن شغفهم بالعلم واحترامهم للفلاسفة السريان حملهم على أن يتهموا أنفسهم بقلة الفهم لهذه النصوص فمضوا في جدال وتعليل طويلين ٠٠٠ وإن ما يدعو إلى الإعجاب العظيم بالعبقرية العربية أن العرب استطاعوا من هذا الركام المشوه الذي قدمه النقلة السريان إليهم، أن يهبوا العالم فلسفة تركت

---

(١) لأن أغلب التراجمة كانوا من السريان وكانت معرفتهم باللغة اليونانية ضعيفة وباللغة العربية محدودة، بالإضافة إلى أنهم كانوا من النساطرة وأصحاب الكنيسة فكانت نزعتهم الدينية تطغى في بعض الأحيان على أمانتهم العلمية ناهيك عن الأخطاء الغير مقصودة والصعوبات المعرفية واللغوية سواء السريانية أو العربية التي تعترض عملية النقل

(٢) انظر: أبا حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة المعاصرة، بيروت، ١٩٥٣م، ص: ١٢٢، والصفدي، شرح لامية العجم، ص:٤٦.

على العالم الوسيط أثرا أبعد من الأثر الذي كان للفلسفة اليونانية نفسها بما في ذلك فلسفة أرسطو نفسه"[١] .

وبهذا يكون الإشكال اللساني قد ارتبط بالإشكال الفلسفي منذ ظهور هذا الأخير. وهذا طبيعي لأن هذا النقل تم من حضارة إلى حضارة أخرى[٢]، تبعدها في الزمان والمكان والهوية الفكر والعقيدة واللغة، ثم إن عدم النقل المباشر زاد من صعوبة الموقف، إذ المسألة لم تبق في حدود نقل من لغة إلى لغة بل من لغات إلى لغة، فاختلط الإشكال المنطقي بالإشكال اللساني، وتداخلت مسائلهما إلى حد لم يجد منطقي مرموق مثل الفارابي بدا من الدخول في إشكال "لغوي – فلسفي" غير وجه المعرفة اللغوية بالنسبة لهذا العلم الجديد، بحيث لم يعد اللفظ هو المقصود في ذاته بل أصبحت الصدارة للمعنى واللفظ تابع له[٣]، وقد حدت الإشكالات المعرفية للفلسفة والمنطق بالفارابي إلى إحداث تغييرات على مستوى بعض الألفاظ العربية حتى تتلاءم مع المعاني الجديدة المنقولة التي لا يوجد ما يقابلها في ثقافة العرب وفكرهم آنذاك، وهذا ما لم يرق لكثير من أهل اللغة العربية الذين كدوا أنفسهم في كشف قواعد لغتهم وتثبيت أسسها.

---

(١) انظر: عمر فروخ، العرب والفلسفة اليونانية، ص: ١٥-١٦.

(٢) أي من الحضارة اليونانية إلى الحضارة العربية الإسلامية.

(٣) يقول أبو الفرج ابن الطيب (٤٣٦هـ): "لأن الصعوبة في المعاني فهي على وثيرة واحدة لا يمكن أن تغير لأنا لا نتمكن أن نقلب أفعال الطبيعة، والألفاظ يمكنا قلبها وتغيرها، لأننا نحن اخترعناها ووضعناها، فيمكنا أن نقلبها كيف نشاء" تفسير إيساغوجي لفورفوريوس، دار المشرق: بيروت: ١٩٨٦ – ص: ٤٥.

وتعد المناظرة الشهيرة التي دارت في مجلس الفضل ابن الفرات وزير الخليفة المقتدر (سنة ٣٢٠هـ) بين أبي بشر متى بن يونس الفيلسوف المنطقي (ت٣٢٨هـ) وأبي سعيد السيرافي اللغوي الفقيه المتكلم[١]، خير شاهد على الصراع الذي كان قائما بين أهل اللغة وأهل المنطق آنذاك، وخير دليل على استقرار اللغة العربية وتمكن أهلها منها، وعدم استقرار اللغة المنطقية بعد، هو ما يمثله إفحام السيرافي لمتى وانتصاره عليه. وقد أولى المؤرخون والدارسون لهذه المناظرة أهمية كبرى قديما وحديثا، ومن المتداول بينهم أن تأليف الفارابي في مبحث اللفظ هو رد على الأسئلة التي طرحها السيرافي اللغوي خلال المناظرة وعجز (متى) المنطقي عن الإجابة عنها لعدم تمكنه من النحو العربي.

إننا لا نستبعد أن تكون تلك المناظرة قد أحدثت في ذهن الفارابي وعيًا بإشكال العصر وحماسا لحله، لكن تأملنا في عمل الفارابي يشعرنا أن الأمر ليس مجردَ ردٍّ بل هو أكبرُ من ذلك. فهو عمل جاد وواعي، يمكن عده تقعيدا للاصطلاح العلمي، وضبطا للاستعمال اللفظي في مجال المنطق والفلسفة وباقي العلوم والصنائع الأخرى، من عالم تعلم اللغة على يد أحد أساطينها في ذلك العهد وهو ابن السراج[٢]، صاحب كتاب "الأصول في النحو" وأستاذ

---

(١) انظر: أبا حيان، الإمتاع والمؤانسة،، ص: ١٠٨ – ١٢٨

(٢) يقول ابن أبي أصيبعة في "عيون الأخبار": "وفي التأريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر ابن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه صناعة المنطق،ج٢، ص:، ١٣٦عن مقدمة محسن مهدي لكتاب الحروف، ص: ٤٤–٤٥.

السيرافي نفسه، الأمر الذي يجعلنا نستبعد أن يكون ما أنجزه الفارابي في هذا الحقل المعرفي الهام هو مجرد دفاع عن موقف أو رد اعتباره، بحيث إن المشاكل التي طرحتها المفاهيم والألفاظ المنطقية والفلسفية وكل المفاهيم المنقولة من الفكر اليوناني، هي مشاكل فعلية كان على الفارابي إيجاد حل لها وهذا ما نلمسه فعليا لدى تتبعنا لكتابيه الحروف والألفاظ ساده في ذلك تمكنه من أكثر من لغة مما أدى إلى ضبط المعاني والمفاهيم والألفاظ الدالة عليها واختلاف ذلك من لسان أمة لأخرى بل وفي لسان أهل الأمة الواحدة.

لذا كان لزامًا على الباحثين إدراك هذه المفاهيم والألفاظ الدالة عليها في كتب المنطق، وفي الكتب النحوية التي ألَّفَها علماء المنطق فكُتِبَتْ بلغةٍ منطقيَّةٍ ومفهوم منطقيٍّ ؛ لأنها ترسم نتاجًا دقيقًا لجهد علماء المنطق في الدرس اللغوي عامة والدرس النحوي خاصة، ومن هذه المصطلحات:

*الأحوال الإضافية:

يذكر ابن رشد هذا المصطلح عند ذكره لأقسام الأسماء، فهي تنقسم – مما تنقسم إليه – إلى أسماء صفات، وأحوال إضافية[١].

ويجعلها على نحو مخالف لمفهوم الإضافة عند النحاة، فيرى أنها "ما كان فيه معنى مضافًا مثل: مالك ومملوك وابن وأخ ..."[٢] ، فالإضافة هنا

---

(١) انظر :ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، تحقيق: د.منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٢م،ص: ١٥.

(٢) ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ١٥-١٦.

ليست الإضافة بمفهومها النحوي بل المقصود بها النسبة المتكافئة بين اثنين[١].

يوضح هذا المفهوم في كتاب المقولات بقوله: "ومن خواص المضافين أن كلَّ واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى، والمولى مولى للعبد، وهي أسماء تدل على معنى يقتضي وجود طرف آخر، فمملوك يقتضي مالكًا، وابن يقتضي أبًا، وأخ يقتضي أخًا آخر. وهكذا"[٢].

وهذا المفهوم أكبر من مفهوم الإضافة عند النحاة، وهو يرى أن مثل: غلام زيد، هو ما يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد[٣]**، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يجعل كل اسم خفض بحرف الجر أو بغيره، ويكون من تمام الاسم أو الفعل؛ هو المقصود بمعنى الإضافة**[٤].

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٥-١٦

(٢) انظر: ابن رشد، كتاب المقولات، تحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص: ٣٨، الخوارزمي، الحدود الفلسفية، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، دار المناهل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م، ص: ٩٨.

(٣) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٦، ٦٣.

(٤) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

*استدعاء القول: الاستفهام[١]

*أسماء أفعال: هي الأسماء الدالة على أشياء صادرة عن الشخص مثل: القيام والضرب حيث يطلق عليها النحاة المصادر، ويتضح اختلاف المفهوم عند ابن رشد والنحاة مع الاتفاق في المصطلح[٢].

كما أن ابن رشد يجعلها أحد أقسام الأسماء الأول في تصنيف آخر سيأتي.

*الأسماء الأول: ويقصد ابن رشد به أسماء الصفات: وهي:ما كان يدل على معنى موجود في الشخص القائم بذاته فإن كان فيه خلقة سُمي صفة مثل: القبح والحسن والبياض والسواد[٣]، وأسماء الأفعال المجردة من الموصوفات من الفاعلين والمفعولين مثل: بياض ومثل: ضَرّب وشتم[٤]، وما كان من الأسماء يدل على شخص بعينه مشار إليه قائم بنفسه مثل: زيد وعمرو، ويطلق على هذا النوع الأخير إضافة إلى أسماء الصفات مصطلح: الأسماء الشخصية.

ويجعله مقابلاً لقسم آخر يدل على معنى عام موجود في كثير مثل قولنا: إنسان وحيوان، وبياض وسواد وكل عامين أحدهما أخص من الآخَرِ، والآخَرُ

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٨

(٢)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٦

(٣)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٥

(٤)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٦

أَعَمُّ منه، فإنَّ الأَعَمَّ يُسَمَّى جنسًا والأخَصُّ يُسَمَّى نوعًا، فالحيوان جنس والإنسان، والإنسان نوع له[١] .

كما أنه يطلق على الاسم الدَّال على شخص مشار إليه قائم بنفسه مصطلح (الجزئي)[٢].

***الاسم المحصَّل: هو الدال على الملكات. مثل: إنسان، وفرس.**

***الاسم غير المحصَّل: هو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف (لا) في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: لا إنسان ولا حيوان**[٣]**، وهذا النوع لا يوجد في لسان العرب**[٤].

***الأسماء المشتقة: هي الأسماء الدالة على هذه المعاني من حيث هي موجودة في محلها مثل قولنا: ضارب ومضروب، وأبيض، وأسود**[٥] .

***اسم النوع: ويقصد به علم الجنس مثل: ابن آوى لضرب من السباع وسام أبرص لضرب من الهوام**[٦].

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٥

(٢)انظر:ابن رشد، كتاب العبارة، ص: ٩١

(٣)انظر:ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تحقيق وتعليق: محمد سليم حافظ، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨م، ص: ٢٣

(٤)انظر:ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص: ٢٣

(٥)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٧

(٦) انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ١٧

***الأقاويل المركبة:**

استخدم ابن رشد هذا المصطلح مساويًا لمصطلح "القول"[١] عند النحاة، ويشير إلى أن حده عند قوم بأنه "لفظ تدل جملته على جملة معنى، وجزؤه على جزء ذلك المعنى"[٢] وعبر عنه بألفاظ مختلفة، فهو مرة "الأقاويل المركبة"[٣]، وأخرى هو "الكلام المركب"[٤]، وثالثة هو " الألفاظ المركبة"[٥]، التي التي يجعلها على قسمين:

١- قول تام كاف بنفسه أي مفيد، وهو الذي تسميه النحاة كلامًا.

٢- قول غير تام؛ بمنزلة الاسم المفرد[٦].

ويقسم الكلام التام أو الجمل التامة المفيدة، جاعلاً إياها صنفين:

١- جمل خبرية، تحتمل الصدق والكذب.

٢- جمل إنشائية، لا تتصف بالصدق ولا بالكذب[٧].

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٦.

(٢) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٦.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥، ٨، ٢٦، وقد يعبر عنها بالأقاويل التامة، ص: ٢٧.

(٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٩، ١١، ٥٨، ٥٩، ٦١. ٦١.

(٥) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٤، ١٠، ٢٥.

(٦) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٦.

(٧) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٧.

ويجعل التي لا تتصف بالصدق ولا بالكذب على أصناف... وهذا يشابه ما ذهب إليه ابن جني في حديثه عن الكلام والقول مفرقًا بينهما إذ يجعل القول: "كل لفظ مذل به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان في معناها من نحو:صه، وإيه، والناقص ما كان ذلك نحو زيد ومحمد، وإن، وكان أخوك... فكل كلام قول وليس كل قول كلامًا[1]، والقول يصلح للآحاد والمفردات، وللجمل المركبات ويقع على الجزء ا لواحد وعلى الجملة[2].

أما الكلام عنده فهو "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل..."[3].

نخلص من ذلك إلى أن ابن رشد يوافق ابن جني فيما ذهب إليه، وهو:

١- القول أعم من الكلام، إذ يطلق القول على الكلام التام المفيد، وعلى غير التام الذي ينزل منزلة الأسماء المفردة.

٢- أن الكلام التام مساو للجمل وهي التي تقوم بين ألفاظها علاقة إسنادية.

٣- أن المركب غير التام الذي ينزل منزلة الاسم المفرد، ويقع موقعه، تقوم بين ألفاظه علاقة تركيب وليس علاقة إسناد.

وتبقى أمور في الاصطلاح تؤخذ على ابن رشد، منها:

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ١: ١٧.

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ١: ٢٣.

(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ١: ١٧، ٢١، ٣٢.

١- استخدامه غير صورة لفظية للمصطلح؛ فمرة يطلق عليه "الألفاظ المركبة" وأخرى "الأقاويل المركبة"، وثالثة "الكلام المركب" مما يصيب الدارس المبتدئ – على حد قوله – بالاضطراب والخلط والتداخل في استيعاب المقصود من هذه المصطلحات، ناهيك عن فهمها والأولى الالتزام بمصطلح واحد.

وأرجح – هنا – الأخذ بمصطلح "الأقاويل المركبة"، وذلك لقربها من استخدام النحاة في مصطلحهم "القول"، ولأن مصطلح "الكلام المركب" سينصرف إلى التام المفيد، أما "الألفاظ المركبة" فربما انصرف إلى صورة اللفظ في ذهن المتلقي المبتدئ. ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا مغبة من استخدام مصطلح بعينه ما دام منصوصًا عليه من أول البحث إلى آخره.

٢- دَاخَلَ تعريفَه غُمُوضٌ في قوله: "بِأَنَّهُ لفظٌ تَدُلُّ جُمَلُهُ عَلَى جُمْلَةِ مَعْنى ..."، فإن المتضايفين والموصوف وصفته، وهما من القول غير التام؛ لأنهما ينزلان منزلة الاسم المفرد، ولا يدل الجزء منهما على معنى إلا عرضًا[(١)].

وليته أخذ بتعريف ابن جني السابق، أو بما ذكره في تلخيصه لكتاب العبارة من أن القول "هو لفظ دالٌّ الواحدُ من أجزائه على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور"[(٢)].

---

(١) انظر: ابن رشد، كتاب العبارة، ص: ٨٦.

(٢) انظر: ابن رشد، كتاب العبارة، ص: ٨٦.

*** التصرف:**

استخدم النحاة مصطلح "التصرف" في وجوه عدة، ربما بدت مختلفة أو متباعدة، إذ نجد سيبويه يستخدم مصطلح التصرف على صورتين[١]:

الأولى: تعبر عن التغيرات الإعرابية التي تطرأ على الكلمة.

الثانية: تعبر عن المتغيرات الحاصلة في بنية الكلمة.

فيجعل الأول مساويًا لمصطلح الإعراب، والثاني مساويًا لعلم التصريف (الصرف).

وظل الأمر على صورته تلك مستخدمًا بين النحاة من بعد سيبويه زمانًا، ثم يتوسع في الاصطلاح، فتزداد المصطلحات المأخوذة من المصطلح الأصل، مع تغاير في الدلالة والمفهوم.

فنجد مصطلح "الصرف" عند الفراء الكوفي[٢]، ومصطلح "المتصرف" بمعنى صلاحية الكلمة لأن تقع في المواقع الإعرابية المختلفة[٣]، ويضعون بإزائه مصطلح "غير المتصرف" ونجد كذلك المتصرف وغير المتصرف إلى آخر هذه المصطلحات التي نجدها مبثوثة في كتب النحاة.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب١: ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٥٠، ٣٢٢.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن للفراء ١: ٣٣، ٣٤، وانظر: د. محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط٢. ص: ١٥٤.

(٣) انظر: أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي، ص: ١٠٩ .

ولا يخرج ابن رشد عن ذلك، فنجده يستخدم مصطلح التصريف ويجعله مساويًا لـ"الإعراب" إذ إن النحاة قد "سَمُّوا الإعراب تصريفًا"[١].

ويجعله في جانب آخر موازيًا للإعراب فيجعله في بنية الكلمة وفي شكلها ويسمون ذلك تصريفًا[٢].

ثم يجعل الاسم الذي لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب "متصرفًا".

ثم يجعل الاسم الذي لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب "متصرفًا"[٣]، أما الاسم المبني فهو غير المتصرف[٤].

هذا الاصطلاح – في حقيقته محير في جانب كبير منه – لم أجد من النحاة من ذكره من قبل، أو أشار إليه، إذ كيف يكون الاسم المتصرف هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب.

لعله من المفيد أن نستعين بمصطلحين آخرين ساقهما ابن رشد في كتابه "الضروري" وفي غيره من كتب المنطق، فربما وضحا شيئًا من غموض مصطلحي المتصرف وغير المتصرف أو من تداخلهما مع غيرهما، وهما:

– الاسم المستقيم. – الاسم المائل.

*** الاسم المستقيم:**

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٣.

(٢) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٣.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٦٠.

(٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٦٠.

لم أجد فيما بين يدي من كتب النحو هذا المصطلح، إلا أنه كان موجودًا في القرن الرابع من الهجرة في كتب المناطقة، فنجده عند الفارابي في كتاب "العبارة"[(١)]، وهو من كتب أرسطوطاليس المنطقية التي نقلها العلماء إلى العربية، وقد قام ابن رشد بتلخيص كتاب العبارة[(٢)].

أما ما يقصده ابن رشد هنا من مصطلح "الاسم المستقيم"؛ فيبدو في قوله: "إنا نجد الأسماء من حيث هي جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو مستبعد من أن يكون مضافًا إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفردًا أو مضافًا إلى اسم آخر، موصوفًا بوصف هو هو، وهذا هو الصنف الأول من الأسماء في كل لغة وقوم يسمونه الاسم المستقيم[(٣)].

يتميز الاسم المستقيم – عنده – بعدة أشياء:

١- أنه جزء من كلام مفيد، أي لا يستغنى عنه.

٢- أنه نظير الأشياء الموجودة بذاتها.

٣- أنه يكون مفردًا، أو مضافًا، موصوفًا بوصف هو هو.

٤- أنه يكون مضافًا لا مضافًا إليه.

---

(١) انظر: الفارابي، العبارة، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص: ١٢.

(٢) طبع الكتاب غير طبعة، ومنها طبعة مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨م .

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٦.

أما الأمر الأول – وهو ما يؤكده ابن رشد دومًا [١]– فيقصد به تلك الأسماء الواقعة في تراكيب – إخبارية أو غيرها – على صورة معينة فيخرج بذلك الألفاظ قبل تركيبها، فالاسم لا يوصف بالاستقامة من عدمها إلا بعد تركيبه في جملة.

ولا يتعارض ذلك مع ما ذكره في النقطة الثالثة من وقوعه مفردًا، إذ يقصد به كلمة واحدة واقعة في إطار الجملة، وهو ما يتضح بالمقارنة بما ساقه من وقوع الاسم المستقيم مضافًا إلى غيره، وهو صدر الكلمتين المتضايفتين، أو وقوعه موصوفًا يوصف هو هو، وكل ها يقع في تركيب مفيد.

وهو في تساؤله عن سبب اختصاص الشكل المسمى ضمة بالاسم المستبعد من أن يكون مضافًا إليه[٢]، الذي يعاود طرحه مرة أخرى مع إجراء تعديل بسيط؛ لا يغير من جوهر السؤال بقوله: "لم خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم"[٣].

وهو في إجابته على ذلك التساؤل الذي قدمه، ومحاولته تفسيره، يبين صور الاسم المستقيم، بأنه إذا سمع سامع شكل الرفع من متكلم علم أنه مخبر عنه أو خبر[٤]، ويؤكد ذلك مع إضافة بسيطة بقوله: "وظهر أن كل اسم

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٩.

(٢) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

(٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٨.

مرفوع في كلام العرب؛ فهو ما يُعَرَّى من أن يكونَ مضافًا إليه، وهذا الاسم هو: إما حديث، وإما محدَّثٌ عنه، أو كان تابعًا في إعرابه لهذين.."[1].

فالاسم المستقيم على ذلك يكون:

- مبتدأ.

- خبرًا.

- فاعلاً.

- تابعًا لواحد مما سبق (صفة- توكيدًا - بدلاً - معطوفًا).

وليس في الإمكان تقبل كلامه على علته، إذ يتناقض مع تعريفه الأول؛ من جهات:

١- أنه جعل الخبر داخلاً في الأسماء المستقيمة، وإن كان قد أخرجه من تعريفه، لأن الخبر وصف في حقيقته للمبتدأ، والمبتدأ موصوف به. فكيف يخرجه أولاً ثم يدخله في الأسماء المستقيمة ثانيًا؟!

٢- أنه جعل التوابع المرفوعة داخلة في الأسماء المستقيمة، وهو - بداية - كان قد أخرجها؛ إذ الأسماء المستقيمة يجب أن تكون من الأشياء الموجودة بذاتها، والحقيقة أن التوابع - خاصة النعت - لا تقوم بذاتها.

لم يبق بعد سوى المبتدأ والفاعل، وخرج الخبر والتابع المرفوع. يؤكد ذلك ما ساقه تعليلاً لاختصاص الاسم المستقيم بالضمة أو الرفع - في معناه

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ١٢٤.

الدقيق – من أنه "جعلوا المتقدم من الأشكال – أي الضمة – للمتقدم من المعاني في النفس"[١].

وقد كان ابن باجة[٢] أكثر دقة بقوله: "ويشبه أن يكون رسم الاسم المستقيم أنه الاسم الدال على معنى يوضع في النفس ليسند إليه معنى آخر يكون عن مجموعهما قول تام"[٣] وهو إذا "جرد من أن يكون خبرًا وجعل معدًا؛ لأن يسند إليه صار مستقيمًا"[٤]، فهو لا يخرج عن كونه مبتدأ أو فاعلاً.

ومحاولته استخدام هذا المصطلح في العربية كانت بحاجة إلى مراجعة وتمحيص قبل تقريرها. ورغم أنه ترجم عن اليونانية قبل ذلك بقرون، وورد في كتب المناطقة العرب[٥]. إلا أنه لم يكتب له الوجود أو الاستخدام في النحو العربي، والمصطلح اليوناني Orthe يدل على حالة الرفع، مشتق من الكلمة Straight وتعني مستقيمة.

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى الصائغ ولد في سرقسطة وانتقل منها إلى أشبيلية وغرناطة وهو أستاذ ابن رشد. توفي سنة ٥٣٣هـ انظر: ترجمته في طبقات الأطباء، قلائد العقيان، ص: ٣٠٠.

(٣) انظر: تعليقات ابن باجة على كتاب باري أرمينياس تحقيق د. محمد سليم سالم،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م،ص: ١٨.

(٤) انظر: تعليقات ابن باجة على كتاب باري أرمينياس تحقيق د. محمد سليم سالم، ص: ١٩.

(٥) ظهر تقريبًا قبل القرن الثالث من الهجرة فيقال أن ابن المقفع الابن هو أول من ترجمه، ويقال أنه إسحاق بن حنين انظر: ابن النديم، الفهرست، ص: ٣٤٨.

وهذا بعينه الذي دفع الفارابي إلى أن يقول: "ووافق في اللسان أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع"[١] وهو ما كرره ابن رشد في كتاب العبارة بأنه "هو المرفوع في كلام العرب"[٢].

*الاسم المائل:

يستخدم ابن رشد مصطلح الاسم المائل مقابلاً للاسم المستقيم، ويحده بأنه "في الألفاظ نظير الأشياء التي وجودها بالإضافة إلى غيرها"[٣]. ويجعل تلك الأسماء على نوعين:

أحدهما: من تمام القول المفيد.

ثانيهما: من تمام الاسم وهو الذي يخص بالمضاف إليه[٤].

---

(١) انظر: الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص: ١٤.

(٢) انظر: ابن رشد، كتاب العبارة، تحقيق: د. جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص:٨٣.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٤.

(٤) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٤.

ويبين كل نوع وما يراد به، فالذي هو من تمام الاسم يجر إذا أرادوا الإضافة فقط[١]، ويقصد بالإضافة المنسوب على الإطلاق بأي نسبة[٢]، فهو المجرور بحرف الجر أو بغيره.

أما الذي هو من تمام القول المفيد؛ فهو المركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة، فإذا ما أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذي هو من تمام الخبر؛ نصبوه وَعُرِّيَ من شكل الإضافة[٣].

فالاسم المائل – عنده – هو المنصوب والمجرور من الأسماء.

نعود إلى الشكل الأول – الذي ساقنا غلى الحديث عن الاسم المستقيم والاسم المائل – وهو تحديده للمتصرف وغير المتصرف.

إذ المتصرف – عنده كما سبقت الإشارة – هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب، وغير المتصرف هو المبني.

لا يكتمل فهم المراد بمصطلح التصرف إلا بالنظر في إنتاجه المنطقي، في تلخيصه لكتاب العبارة، إذ نجده يقرن الاسم غير المصرف بالاسم المستقيم فيجعلهما شيئًا واحدًا وهما الاسم المرفوع[٤].

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

(٢) انظر: تعليقات ابن باجة على كتاب باري أرمينياس تحقيق د. محمد سليم سالم، ص: ٣٦.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٤، ٥٥، ١٢٤.

(٤) انظر: ابن رشد، كتاب العبارة، ص: ٨٣.

والاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرًا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه غنه اسم بإطلاق، بل هو اسم مصرف[١].

والاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره "حالات Ptoseis" للاسم، وليست أسماء على وجه الحقيقة[٢].

نخلص من هذا إلى أن الاسم غير المتصرف – المبني عنده – هو الاسم المستقيم الذي يلزم حالة الرفع، أما الاسم المتصرف – وهو الاسم الذي يدخله نوع أو اثنان من الإعراب – فهو الاسم الذي يكون في حالة نصب أو جر وهو الاسم المائل.

***الجمل الأول: هي التي لا تحتوي إلَّا على قول واحد من الأقاويل التامة.**

***الجمل الثواني: هي التي تحتوي على قولين تامين[٣].**

***الجمل الأول البسيطة: هي التي لا يوجد فيها إلَّا نوع واحد من القول المفيد كالخبر فقط أو الأمر فقط أو النهي فقط. وذلك في شكله البسيط الذي يمثل الجملة النواة، وذلك على أشكال ثلاثة:**

أ- مبتدأ وخبر.

ب- فعل وفاعل

---

(١)انظر: ابن رشد، كتاب العبارة، ص: ٨٣.

(٢) انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص: ٩٢.

(٣)انظر:ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٨

ج- فعل وناب فاعل.

بحيث تمثل الجملة البسيطة أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها وتتضمن علاقة إسناد واحدة بين المسند والمسند إليه[١] .

***الجمل الأول المركبة: هي الجمل البسيطة المركبة تركيب تقييد، ومنها كل أنواع الإعراب، وتركيب التقييد إما أن يكون جزء من قول تام أو من تمام قول تام[٢] .**

أو هي كما يعرفها ابن رشد: " التي اشتملت على تركيبين: تركيب خبر يصدق أو يكذب، وتركيب لا يصدق ولا يكذب، مثال قولك: زيد ضرب عمرًا، أو اضرب عمرًا قول مركب تركيب تقييد، وخاصة هذا التركيب، أعني المفيد انه إذا أزيل من الكلام بقي الكلام تامًا يصدق أو يكذب إذا لم يكن جزءًا من الكلام الخبري "[٣] .

والجملة البسيطة إذا تحولت إلى مركبة فإنها تقيد بالحروف والأفعال والأسماء[٤] .

ويزيد ابن رشد الأمر وضوحًا فيذكر أن الجمل الخبرية المركبة تحوي نوعين من التركيب: تركيب الإخبار وتركيب التقييد[٥] .

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٨

(٢)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٨

(٣) ابن رشد، الضروري، ص: ٦٢

(٤)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٢

(٥)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٦-٦٧-٦٨

***الجملة الخبرية الثواني: هي التي تحتوي على قولين تامين، وتتركب على أنحاء ثلاثة:**

١.إحدى الجملتين تلزم الثانية جوابًا لها: ويشمل ذلك الشرط وجوابه، والقسم وجوابه " وذلك أن القسم هو قول خبري يثبت به قول خبري[١] .

٢.إحدى الجملتين تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة وتشمل: جملة المفعول وجملة الحال وجملة الصفة[٢] .

٣.ارتباط جملتين بحرف عطف وتشمل: ما يصرح فيه بالجملتين معًا إذا اختلف الإخبار نحو: قام زيد وجاء عمرو وما يحذف فيه أحد الخبرين من الجملة المعطوفة نحو: قام زيد وعمرو أو زيد منطلق وعمرو[٣] .

ويضاف إليها نحو رابع هو المركب من جملتين من جنسين مختلفين مثل: الأمر وجوابه، والنهي وجوابه، والاستفهام وجوابه، ثم يعلن ابن رشد على إضافة هذا النحو إلى الأنحاء السابقة بقوله: " وإن كان قد يظن أنه لابد هاهنا من تركيب جملتين خبريتين، وستأتي هذه كلها مفصلة إن شاء الله تعالى"[٤]، مما يفهم أن ابن رشد يلحق هذا النحو إلحاقًا بالأنحاء السابقة وإن كان يختلف عنها في أصل التقسيم.

*** أنواع الكلام التام المفيد عند ابن رشد:**

١- الجمل الخبرية.

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٨

(٢)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٨

(٣)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٨، وانظر: ص: ١٠٢-١٠٣

(٤)انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٦٨.

٢- الطلب ويشمل: الأمر والنهي والدعاء والتمني والتخفيض.

٣- النداء.

٤- الاستفهام.

والفارق بينها: الأول تركيب يتصف بالصدق أو الكذب والبقية تراكيب لا تتصف بالصدق أو الكذب والجامع بينها أن هذه الأنواع كلها تؤلف كلامًا تامًا يحسن السكوت عليه إما بالجملة البسيطة المكونة لها أو بالجملة المركبة من البسيطة مضافًا إليها تركيب تقييد(١) .

***الجمل التامة: بمعنى القول التام وتشمل الجمل الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب والجمل التي لا تتصف بالصدق والكذب وتشمل: النداء، والأمر، والنهي، والعرض، والتمني، والترجي،والتحضيض والاستفهام والتعجب(٢) .**

وقد جعل قوم التعجب في جنس الخبر؛ لأنه خبر متعجب منه، فأدخله ضمن صنف الجمل الخبرية(٣) .

* الجملة الجزئية:

يذكر الجمل الجزئية عند حديث ابن رشد عن صلة الموصول، يقول: "ويخص هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل

---

(١) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٢٨، وانظر: ص: ١٠٥

(٢)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٧

(٣) انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٧ وانظر: ابن فارس، الصاحبي، ص: ٢٤٩، والزركشي، البرهان، ٢:٣٧، وحيدرة اليمني، كشف المشكل، ٢:١٣٨

بينهما بشيء، وهي توصل بالفعل وبالجملة الجزئية"[1]، ولا يتضح من كلامه المقصود بالجمل الجزئية، أيقصد بها جملة الصلة إذا كانت جملة اسمية، أم شبه الجملة (جار ومجرور أو ظرف)، وإن كان واضحًا أنها لا تكون الجملة الفعلية الواقعة صلة للموصول.

*** الجمل الخبرية المقيدة بالأسماء عند ابن رشد:**

وهي على ضربين :

أ- تقييدات معنوية:

ب- تقييدات لفظية

أ- أما التقييدات المعنوية، فإنه يجعلها على أجناس ثلاثة:

١- يذكر في الأول تقييد الاسم الخالص باسم آخر.

٢- يذكر في الثاني تقييد الأفعال بالأسماء.

٣- يذكر قيود الأسماء –التي تعمل عمل الفعل- بالأسماء.

وهي التي تكون من آخر القول البسيط.

أما الجنس الأول، فإنه يقيد بالصفة وبالإضافة، وفيه أربعة قوانين على النحو الآتي:

تقييد الاسم – الخالص – باسم آخر:

وينقسم إلى:

---

(١) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٠.

١- تقييد بالصفة (القانون الأول): كل اسم قيد باسم آخر على جهة النعت والوصف وهو من تمام الاسم والقيد فيه هو المقيد[١].

٢- تقييد بالإضافة: ويشمل:

أ- تقييد الشيء بغيره (القانون الثاني): وهو كل اسم قيد باسم الإضافة وهو من تمام الاسم والقيد ليس هو المقيد[٢].

ب- تقييد آخر: ويشمل:

١- تقييد الجنس بنوعه (القانون الثالث): وهو تقييد أجناس الأعداد بمعدوداتها[٣].

---

(١) يجب أن تتوافر فيه شروط كالتطابق في التعريف أو التنكير، فإن تخالفا نُصب على الحال، وإذا تقدمت الصفة نصبت، وغيرها. انظر : ابن رشد، الضروري، ص: ٨٣-٨٤

(٢) المضاف إليه مجرور دائمًا. أما المضاف فإنه يعرب بإعرابه الذي يخصه، وهو لا ينون ولا تلحقه نون التثنية أو الجمع. انظر : ابن رشد، الضروري، ص: ٨٣

(٣) من الثلاثة إلى العشرة يميز العدد باسم جمع مجرور، أما من الحادي عشر إلى التسع والتسعين فإنه يميز باسم مفرد منصوب، فإن كان العدد لمكيل جاز أن يميز المعدود بالنصب أو الجر. انظر : ابن رشد، الضروري، ص: ٨٤-٨٥

٢- تقييد النوع بمادته (القانون الرابع): وهو كل اسم نوع وقع خبرًا في الجملة الخبرية خصِّص بمادته[١].

والجنس الثاني : تقييد الأفعال – الواقعة في الجمل الخبرية – بالأسماء.

يُقيد الفعل – سواء كان لازما أم متعديا – بمعان لازمة له، وهي :

- ظرف الزمان.

- ظرف المكان

- المصدر (المفعول المطلق)؛ الاسم المشتق منه الفعل.

- علة الفعل الغائية (المفعول من أجله).

- صفة الفاعل التي كان عليها وقت الفعل (الحال)[٢].

فإن كان الفعل متعديا، فإنه يقُيد بالمفعول به، سواء كان مفعولاً واحدا، أو اثنين، أو ثلاثة.

ويقيد الفعل كذلك بالفاعل – إذا كان مقيدا بما هو من سببه أو ما هو متصل به- ثم غير الفاعل بفاعل آخر هو من سببه ، وهو التمييز المنقول عن الفاعل[٣].

---

(١) يجوز فيه النصب على الشبيه بالتمييز، والإتباع على النعت، والخفض على الإضافة في مثل: هذا خاتم حديد ... انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٨٥

(٢) يجمع هذه الخمسة قانون واحد، هو: الفاعل مرفوع والقيد- وهو هذه الخمسة – منصوب، ولا يخرج عن ذلك إلا الظرف إذا بُني أو جرى مجرى الأسماء، وكذلك المفعول لأجله إذا دخلت عليه اللام. وللنحاة تفصيلات في ذلك. انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٦٣، ٨٥-٨٧.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٦٤، ٨٦.

وقد تقيد الأفعال بأسماء مسبوقة بالحرف، فإن كان حرف جر؛ كان الاسم مجرورًا[١]،وإن كان الحرف واو المعية فإن القيد يكون منصوبًا[٢] .

الجنس الثالث : تقييد الأسماء – التي تعمل عمل الفعل والاسم– بالأسماء يقصد بالأسماء التي تعمل عمل الأفعال وعمل الأسماء صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر– إذا كان بمعنى أن يفعل – والصفة المشبهة، ولعملها المزدوج فإنها تقيد بقيود الأسماء فتخفض وتقيد قيود فتنصب وقد ترفع؛ على تفصيل في ذلك[٣] .

ب- المقيدات اللفظية:

تأتي المقيدات اللفظية – التي تقيد بها الجملة الخبرية البسيطة – لإبانة اللفظ[٤]، بطرق معينة يوضحها البيان التالي:

---

(١) في هذه الجزئية تفصيلات ساقها ابن رشد في حروف الجر، ولكنه يؤكد على أنها روابط تربط أجزاء الكلام أسماء كانت أو أسماء وأفعالا ، إلا أنه يقول :"ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل إلا أن الفعل ربما كان مظهرا، أو ربما كان مضمرا ". .انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٩٤ وانظر: ص: ٨٧–٩٢.

(٢) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٨٧.

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٩٢– ٦٤،٩٦.

(٤) انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٦٥.

المقيدات اللفظية[1].وتشمل:

١- إرداف اسم باسم أبين منه لموضع الاشتراك الذي في الاسم الأول، ويندرج تحته:

-اسم واقع موقع الصفة وليس بصفة : عطف بيان

-اسم مرادف للأول لا يقع موقع الصفة: بدل مطابق

٢- تخصيص عموم لفظ، ويندرج تحته:

-تركيب تقييد يخصص المعنى العام بالصناعة التي تنقسم إليها،ظ وينضوي تحته أمران:

الأول: تخصيص في الكمية (البعضية): بدل بعض

الثاني: تخصيص في الكيفية أو النوع وما يشبهه (مخصص لمطلق الاسم): بدل اشتمال.

-تركيب استثنائي بألفاظ الاستثناء

٣- تحقيق لفظ إمَّا في عمومه وإمَّا في عينه ومعناه، فما كان في عينه فهو التأكيد بـ (كل وأجمع)، وما كان في عينه ومعناه فهو التأكيد بالنفس والعين.

تتخلص هذه المقيدات اللفظية في أبواب ثلاثة[2]:

---

(١) حدث اضطراب في كلام ابن رشد وقسمته للمقيدات اللفظية في موضعين، انظر: ص: ٦٥-٦٦، ص: ٩٦.

(٢) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٦٦

- **البدل.**
- **التوكيد.**
- **الاستثناء.**

ويجري ابن رشد عطف البيان مجرى البدل[١]، على اختلاف ما بين هذه الأبواب النحوية من معان ومقاصد حققها في قسمته المبنية على مراعاة المعنى.

ويجعل للبدل وعطف البيان قانونا واحدا، وكذلك في التوكيد، ونستطيع أن نجمعهما معًا في قانون واحد، ملخصه أن التابع-هنا- يعرب بإعراب متبوعه، على حدٍّ قوله[٢].

أما الاستثناء ففيه سبعة قوانين، راعى فيها أدوات الاستثناء، وإثبات الجملة أو نفيها، وغير ذلك[٣] .

وبذلك يفرغ من بيان الجملة الخبرية ومقيداتها وقوانينها؛ ليبدأ في الجمل الثواني التي تتركب من جملتين من الجمل الأول.

***طلب الفعل أو استدعاؤه: الأمر.**

***طلب الترك أو استدعاؤه: النهي.**

---

(١)ابن رشد، الضروري، ص: ٩٧

(٢)ابن رشد، الضروري، ص: ٩٧ .

(٣) انظر: ابن رشد، الضروري، ص: ٩٧-١٠٠

***علم أطراف الأول: الحروف الأول من الكلمة[١] .**

***علم الألفاظ المفردة: معرفة المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وبالجملة معرفة جميع أنواع الألفاظ المفردة مما يدخل تحت علم التصريف مثل: التصغير والنسبة، وغير ذلك[٢] .**

*علم التركيب:

وهو ما يدخل فيه معرفة تركيب القول الخبري، والأقاويل المركبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، ويدخل فيه معرفة الألفاظ المفردة التي منها تركبت[٣].

***علم الأطراف الأخيرة: أواخر الكلم[٤] .**

***القول الجازم: الجملة الخبرية التي تقييد حكمًا وتسمى أيضًا القضية والعبارة[٥].**

***القول التام: هو القول المفيد وهو الذي تسمية النحاة كلامًا وهو الذي تركيبه تركيب إخبار أو تركيب أمرٍ أو نهي أو غير ذلك من الأقاويل التامة[٦].**

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٤

(٢)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٤-٥

انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٥، ٨.

(٤)انظر:ابن رشد، الضروري صناعة النحو، ص: ٤

(٥)انظر:ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ١: ٢٢

(٦)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٦-٢٧

***القول غير التام: هو بمنزلة الاسم المفرد مثل قولك: غلام زيد، زيد العاقل، ذلك أن التركيب الإضافي أو الوصفي عنده لا يعطي معنى يحسن السكوت عليه إنما يقع في تركيب تام يتصف بالصدق والكذب. ولذا يُسَمَّى تركيبه عند قوم تركيب تقييد**[١] .

***الكلام الخبري الحملي: هو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه نحو: الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان.**

***الكلام الخبري الشرطي: وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ثم قرن بينهما، ليس على سبيل " أن يقال: إن أحدهما هو الآخر كما كان في الحملي، بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر، ويتبعه، وهذا يسمى الشرطي المتصل والوضعي، أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه وهذا يسمى الشرطي المنفصل"**[٢].

***الكلمة: عند المناطقة هي الفعل عند النحاة**[٣] .

***الكلمة المحصَّلَة: هي التي تدُلُّ على المعنى الذي يدُلُّ عليه الاسم المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى.**

***الكلمة غير المحصَّلَة: هي التي تدُلُّ على المعنى الذي يدُلُّ عليه الاسم غير المحصَّل وعلى زمان ذلك المعنى**[٤] .

---

(١)انظر:ابن رشد، الضروري، ص: ٢٧

(٢)انظر:ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ١: ٢٢٢-٢٢٥

(٣) انظر: ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص: ٢٧

(٤) انظر: ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص: ٢٩-٣٠

***الكلمة المصرفة: هي التي تدُلُّ على الزمان الحاضر.**

***الكلمة غير المصرفة: هي التي تدُلُّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر، وهو الزمان الماضي والمستقبل[١] .**

*** ما المولدة:**

عندما عرض ابن رشد لأنواع "ما"، ذكر "ما" المولدة، وهي "التي يعرفها النحاة بالزائدة"[٢]، وإن لم يضرب لها مثالاً توضيحيًا.

*** الوجوه الثلاثة:**

في حديثه عن الضمائر، يذكر أنها "تدل بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة"[٣].

هذه الوجوه هي بعينها أشكال الإخبار، التي يوضحها.

- الوجه الأول: إخبار المتكلم عن نفسه، وهو الذي منه القول.

- الوجه الثاني: الإخبار عن الحاضر (المخاطب)، وهو الذي إليه القول.

- الوجه الثالث: الإخبار عن الغائب، وهو الذي فيه القول[٤].

ويذكر هذه الوجوه في حديثه عن الأفعال، ويرى أن الزوائد التي تلحق الأفعال المستقبلة (حروف أنيت)؛ هي علامة الوجوه الثلاثة[٥]، ويرى أن حروف المضارعة هي ما تسميه النحاة حرف الزيادة[٦].

---

(١) انظر: ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، ص: ٣٢

(٢) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٥١.

(٣) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٤٣.

(٤) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٩.

(٥) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٣٨.

(٦) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص:٤١.

***علم التركيب: معرفة تركيب القول الخبري وسائر الأقاويل المركبة وما يلحقها من التقدير والتأخير والزيادة والنقصان ومعرفة الألفاظ المفردة التي منها تركَّبَتْ.**

*** المفرد الأول: المتكلم[١].**

***المحمول: هو الخبر أو الصفة أو المسند.**

***الموضوع: المخبر عنه أو المعنى الموصوف أو المسند إليه[٢].**

***المقدم: هو الجزء الأول من الجملة الشرطية، ويسمَّى الجزء الثاني من الجملة الشرطية (التالي)، و(الشريطة) هي ما تضمَّنَ اتصال التالي بالمقدم [٣]**

.

بينما يطلق مصطلحأدوات العناد على الأدوات التي تدل على تعاند أو تنافي أو انفصال التالي عن المقدم في الجملة الشرطية وتتمثل في أداتين: (إمَّا)و(أو) وكلاهما لا تنتميان في صناعة النحو العددي إلى مبحث الشرط والجزاء بل تنتميان إلى مبحث عطف النسق[٤] .

---

(١)انظر :ابن رشد، الضروري، ص: ٤٣

(٢)انظر :الفارابي، كتاب في المنطق، ص: ٦.

(٣)انظر :الفارابي، كتاب القياس، ٢:٣١

(٤) الفارابي، مجموعة المنطق عن الفارابي، ٢: ٣١،٣٢

المبحث الثالث

مفاهيم متنوعة للمصطلح النحوي الواحد

أوَّلا: في كتب النحاة:

*** الأداة: أطلق الكوفيون مصطلح الأداة على ما عرف عند البصريين بحروف المعنى ورد ذلك عند الكسائي في معانيه(١)، وعند الفراء في معانيه، وفي كتابه المذكر والمؤنث(٢) كما يطلق الفراء مصطلح الأداة على نوني المثنى وجمع المذكر السالم أو الذي في منزلتهما(٣)، وأطلقها على أحرف الجواب مثل: نعم وجير(٤)، وأطلقها على اسم الفعل(٥).**

*** الحرف: أطلقه سيبويه للدلالة على قسيم الاسم والفعل من أقسام الكلمة(٦) ثم أطلقه سيبويه بمعنى حرف الهجاء أو حرف المبنى(٧) وقد**

---

(١) انظر: الكسائي، معاني القرآن، ص: ٥٩ عن ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، دار الهلال، ١٩٨٥، ص: ٩.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٠، ٥٢، ٨٥، ٢: ١٢٢، ٢٠٧، ٢١٣، ٣٣٢، ٣٧١، ٣: ٨٤، والمذكر والمؤنث، ص: ١١٠، ١١١.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٠، ٢: ٣٩٦.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن،؟ ١: ٥٢، ٢: ١٢٢، الفراء، المذكر والمؤنث، ص: ١١١.

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ٢٣٥-٢٣٦.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ١٢٣، ١٦٠، ١٦٢،١٦١.

استخدمه في موضع آخر بمعنى الكلمة عامة[١]، وقد أطلقه يريد به البنية الصرفية للكلمة سواء أكانت اسمًا أم فعلاً أم حرفًا[٢].

*** حروف الإضافة: أطلقها سيبويه للدلالة على ياء المتكلم[٣]، وحروف القسم[٤]، وياء النسب[٥]، وحروف الجر[٦].**

*** الفعل: أطلقه سيبويه للدلالة على قسيم الاسم والحرف[٧] كما أطلقه في موضع آخر على المصدر[٨].**

كما أطلق الفراء الفعل على عدد من المفهومات النحوية فقد أطلقه مريدًا به الحدث مجردا عن الزمن فيشمل من الأنواع التصريفية المصدر الصريح والمؤول، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، على اختلاف مواقعها الإعرابية فقد تكون خبرًا كما في قول الفراء:" أن ترى الاسم الذي بعد «هذا» كما ترى «هذا» ففعله حينئذ مرفوع كقولك: هذا الحمار فاره. جعلت

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨-٣٩، ٤٢٠، ٣: ١١٠-١١١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب،٤: ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٩، ٣٨٥.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٩٦.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٥.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨، ٣٩، ٤١٩.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢، ٤: ٣٨،٥، ٥٥.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٢.

الحمار نعتا لهذا إذا كانا حاضرين"[١] فـ (فاره) هنا خبر لـ (فاره) وقد عبر عنه بالفعل.

ومن إطلاقه الفعل على المصدر المؤول قول الفراء في قوله تعالى:﴿ فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ من النِّساء﴾[٢]:" قال تبارك وتعالى: ما طابَ لَكُمْ، ولم يقل: من طاب. وذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ يريد: أو ملك أيمانكم"[٣].

كما أطلق الفعل على المصدر الصريح في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّار﴾[٤] حيث قال:" مَنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ إذا كان الفعل في مذهب مصدر مؤنثا مثل العاقبة، والموعظة، والعافية، فإنك إذا قدّمت فعله قبله أنّثته وذكّرته"[٥]، وهو يطلقه بهذا المعنى كثيرًا[٦].

كما أطلق الفعل بمعناه المتعارف عليه عند البصريين دالًّا به على الفعل بمدلوليه: الحدث المقترن بالزمان شاملا جميع أنواعه: الماضي، والمضارع، والأمر، التام منه، والناقص، حيث يقول في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أن يكون ميتةً﴾[٧]،قال:" و من

---

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١: ١٢.

(٢) سورة النساء، آية: ٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٣٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٥٦.

(٦) انظر: الفراء،معاني القرآن،١: ٤٥، ١٠٤،٢٥٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٦.

(٧) سورة الأنعام، آية: ١٤٥.

من رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلا لها، اكتفى بيكون بلا فعل"[١]، فالفراء هنا استخدم مدلولين للفعل الأولى دلالة الفعل المتعارف عليها حيث دَلَّ به على الفعل المضارع التام والثانية دَلَّ بها على الخبر (خبر كان).

كما أطلق الفعل دالًّا به على الفعل الماضي، حيث قال في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله لا يستحيي أَنْ يضرب مثلاً ما بعوضةً ﴾[٢]:" لأنك تقول: أخذ المطر أوّله فكذا وكذا إلى آخره. فلمّا كان الفعل كثيرا شيئا بعد شيء في المعنى كان فيه تأويل من الجزاء"[٣]، وهو يستخدمه على هذا النهج كثيرًا[٤].

وقد يطلق الفعل في موضع واحد على المصدر والفعل الحقيقي حيث يقول:" وأنت تقول في الأفعال فتوحد فعلها بعدها: فتقول: إِقْبَالُكَ وإِدْبَارُكَ يَشُقُّ عَلَيَّ"[٥] كما يطلق الفعل مريدًا به الحال[٦] كما يطلقه على الاسم[٧]، وعلى اسم اسم الفاعل[٨]، وعلى متعلق الجار والمجرور[٩].

---

(١)الفراء،، معاني القرآن، ١: ٣٦١.

(٢) البقرة، آية: ٢٦.

(٣) الفراء، آية: ٢٣.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٤، ٢٨، ٤٠، ٤٦، ٤٧،٥٩،٦٥، ٦٦، ٧٥، ٨٤، ١٠٠.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٥٥.

(٧) انظر: الفراء، معاني القرآن،: ١: ١٠٢.

(٨) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٣ .

(٩) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٨١ .

*** الخروج: وهو من المصطلحات التي كان فهمها لدى بعض الباحثين قاصرًا على جزء من مدلولها وسبب ذلك أمران:**

١- نقص الاستقراء حيث لم تستقص كل السياقات التي ورد فيها مصطلح الخروج في مدونات الكوفيين من النحاة أصحاب هذا المصطلح.

٢- غلبة اقتران هذا المصطلح بمفهوم معين دون غيره فيظن الباحث أن مراد النحوي بهذا المصطلح هو هذا المدلول باطراد حيثما ورد، بل ويجتهد في رد هذا المصطلح لهذا المدلول وإن كان ذلك بعسير الصنعة والتكلف.

فمن ذلك تفسير الشيخ محمود شاكر لهذا المصطلح بالحال وما يشبه الحال ونص على ذلك في سبعة مواضع من تفسير الطبري الذي قام بتحقيقه ومن ذلك تعليقه على نصب (وصيةً) في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[(١)] حيث قال:" يريد في كلامه الآتي خروج الحال مصدرًا"[(٢)].

وكذلك تعليقه على نصب (مباركًا) في قوله تعالى:﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾[(٣)]، حيث قال:"الخروج هنا كأنه الحال"[(٤)].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٤٠.

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان، ٥: ٢٥٣ رقم الحاشية: ٣

(٣) سورة آل عمران، آية: ٩٦

(٤) انظر: تفسير الطبري، ٧: ٢٥ رقم الحاشية: ٣

وكذلك تعليقه على نصب (فرحين) في قوله تعالى:﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّـهُ مِن فَضْلِهِ﴾[١]، حيث قال:"الخروج: نصبها على الخروج، يعني على خروجها منه على الحال"[٢].

وكذلك تعليقه على نصب فريضة في قوله تعالى:﴿ يُوصِيكُمُ اللَّـهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّـهِ إِنَّ اللَّـهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[٣] حيث قال:" كأنه يعني به خروج الحال المؤكدة"[٤].

ومن ذلك تعليقه على نصب (غير مضار) في قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّـهِ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾[٥]، أحال على الموضع السابق حيث المدلول ذاته لهذا المصطلح[٦].

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٦٩-١٧٠

(٢) انظر: تفسير الطبري،٧: ٣٩٥ رقم الحاشية: ١

(٣) سورة النساء، آية: ١١

(٤) انظر: تفسير الطبري، ٨: ٥٠ رقم الحاشية: ٣.

(٥) سورة النساء، آية: ١٢.

(٦) انظر: تفسير الطبري، ٨: ٦٧ رقم الحاشية: ٣.

ومن ذلك تعليقه على نصب (خيرًا) في قوله تعالى:﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١]، حيث قال:" انظر: الخروج فيما سلف من فهارس المصطلحات"[٢].

ومن ذلك تعليقه على نصب (غير) في قوله تعالى:﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣] حيث قال:" الخروج: الحال كما سلف في فهارس المصطلحات"[٤].

ويظهر من هذه النصوص والنقول أن الشيخ محمود شاكر قصر مصطلح الخروج على مدلول الوظيفة النحوية المعروفة لدى البصريين بالحال وجعل الخروج كمصطلح كوفي مقابل لهذا المدلول عند البصريين؟ إذن الخروج مصطلح وظيفي بعني الحال.

والحق أن الخروج ليس مصطلحا وظيفي بل هو مصطلح تفسيري وسيتضح هذا لاحقًا وأنه ليس مقصورًا على مذلول الحال بل هو يشمل الحال وغيره من الوظائف النحوية يدل على ذلك نصوص أخرى من تفسير الطبري تشير إلى أنواع أخرى من استخدامات الكوفيين لهذا المصطلح للتعبير عن وظائف نحوية أخرى ومن ذلك قول الطبري تعليقًا على نصب (ذهبًا) في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾[٥]:" ونصب

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧٠

(٢) انظر: تفسير الطبري، ٩: ٤١٣ رقم الحاشية: ٣

(٣) سورة المائدة، آية: ٣

(٤) انظر: تفسير الطبري، ٩: ٥٣٥ رقم الحاشية: ٢

(٥) سورة آل عمران، آية: ٩١.

قوله: " ذهبًا " على الخروج من المقدار الذي قبله والتفسير منهُ، وهو قوله: " ملءُ الأرض "، كقول القائل: " عندي قدرُ زِقٍّ سمنًا وقدْرُ رطل عَسلا "، فـ " العسل " مبينٌ به ما ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبةٌ على التفسير للمقدار والخروج منه"[1] فالخروج هنا يقابل مدلول التمييز كما هو واضح.

ومن ذلك قول الطبري معلقًا على نصب (فريضةً) في قوله تعالى:﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[2] حيث قال:"ونصب قوله: " فريضة " على المصدر من قوله: " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " " فريضة "، فأخرج " فريضة " من معنى الكلام، إذ كان معناه ما وصفت. وقد يجوز أن يكون نصبه على الخروج من قوله:"فإن كان له إخوة فلأمه السدس"فريضة "، فتكون "الفريضة " منصوبة على الخروج من قوله: " فإن كان له إخوة فلأمه السدس"، كما تقول:هو لك هبة، وهو لك صدقة مني عليك "[3] .

حيث يفسِّرُ الطبري وجه نصب (فريضة) على الخروج من معنى الكلام قبلها ومعنى الكلام يتناسب مع معنى المصدر المنصوب (فريضةً) فكأن سياق الكلام يفرض الله عليكم في أولادكم فريضة للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا صح ذلك فـ (فريضة) منصوبة <u>على جهة المصدر (المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة</u>.

---

(١) انظر: تفسير الطبري، ٦: ٥٨٦

(٢) سورة النساء، آية: ١١

(٣) انظر: تفسير الطبري، ٨: ٥٠

وأما على الوجه الآخر **فتكون (فريضة) منصوبة على التمييز** لِمَا قبلها تمييز نسبة، ودليل ذلك مقارنتها بقول العرب: هو لك هبةً، حيث (هبة) تمييز وتفسير للنسبة قبلها. وكلا الوجهين ق عبر عنهما بالخروج، وهما ليسا من الحال في شيء.

ومن ذلك تعليق الطبري على نصب (وعد الله) في قوله تعالى:﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾[١]، حيث قال:"قال أبو جعفر:يقول تعالى ذكره: إلى ربكم الذي صفته ما وصَفَ جلَّ ثناؤه في الآية قبل هذه، معادُكم، أيها الناس، يوم القيامة جميعًا،(وعد الله حقا)، فأخرج (وعد الله) مصدَّرًا من قوله:(إليه مرجعكم)؛ لأنه فيه معنى "الوعد"، ومعناه: يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وعدًا حقًّا، فلذلك نصب(وعد الله حقا)"[٢]. ويتضح من النص أن وجه النصب هنا على جهة المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله كما عبر عنه بالخروج.

ومن ذلك ما قاله الطبري معلقًا على نصب (كلالة) في قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾[٣] حيث قال:"قال أبو جعفر والصواب من القول في ذلك عندي أن (الكلالة) منصوب على الخروج من قوله: (يورث)، وخبر (كان) (يورث)،و(الكلالة)،وإن كانت منصوبة بالخروج من (يورث)، فليست منصوبة على الحال، ولكن على المصدر من معنى الكلام. لأن معنى

---

(١) سورة يونس، آية: ٤

(٢) انظر: تفسير الطبري، ١٥: ٢٠.

(٣) سورة النساء، آية: ١٢.

الكلام: وإن كان رجل يورَث متكلِّله النسب كلالةً ثم ترك ذكر (متكلِّله) اكتفاء بدلالة قوله: (يورث) عليه"[1].

وواضح من النص تفرقة الطبري بين ما ينصب على الحال وبين ما ينصب على المصدر من معنى الكلام مع تعبيره عن الأخير بالخروج.

وهذه النصوص لا تنفي أن يكون الخروج دالًّا على مصطلح الحال فقد أطلقه الطبري على مواضع صالحة للحال لكن مفهوم هذا المصطلح كما يتبين من النصوص ليس مقتصرًا على الحال.

ومن الباحثين الذين تعرضوا لمصطلح الخروج الدكتور عبد الله التركي في تحقيقه لتفسير الطبري، وتبع الشيخ محمود شاكر في قصره الخروج على مفهوم الحال[2].

أمَّا الدكتور الخثران فقد بدأ حديثه عن الخروج في كتابه مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها في موضعين:

الأول: ذكر العنوان التالي: القطع والخروج، وبدأ حديثه بأن الفراء أراد بمصطلح القطع أمرين:

---

(١) انظر: تفسير الطبري، ٨: ٥٨

(٢) للنظر في مواطن تعليقات الدكتور التركي ومفهومه للخروج انظر: سيف عبد الرحمن العريفي، مصطلح الخروج عند الكوفيين دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العلوم العربية مجلة علمية فصلية محكمة العدد التاسع شوال ١٤١٩هـ، ص: ٣٧-٣٨.

الأول: النصب على الحال، واستدَلَّ بقول الفراء في نصب (غير) في قوله تعالى:﴿غير المغضوب عليهم﴾[١]:"والنصب جائز في «غَيْرِ»، تجعله قطعا من (عَلَيْهِمْ)"[٢]، وقوله معلقا على نصب (هدىً) في قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، حيث قال:"وإن شئت نصبت (هُدىً) على القطع من الهاء التي في (فِيهِ) كأنك قلتَ: لا شك فيه هاديا"[٤].

وليس الدكتور الخثران ممن انفرد بهذا التفسير فقد قال به أيضًا محققو كتاب معاني القرآن الأستاذ أحمد يوسف نجاتي، والأستاذ محمد علي النجار، والأستاذ عبد الفتاح إسماعيل شلبي[٥]، والدكتور أحمد مكي الأنصاري[٦]، والدكتور مصطفى خليل خاطر[٧].

ثم ذكر الدكتور الخثران أن الفراء عبَّر بالحال بدل القطع، ولكن الكثير عنده إذا أراد الحال أن يعبر بالقطع وتعبيره بالحال قليل جدًّا[٨]، ومن تعبيره

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٧.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ٧، وانظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ص: ٥٧-٥٨

(٣) سورة البقرة، آية: ٢

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢، وانظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٨

(٥) انظر: معاني القرآن، ١: ٧ حاشية: ٥، ١٢ حاشية ٢.

(٦) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة، ١٩٦٤م، ٤٥٢.

(٧) انظر: مصطفى خليل ناظر، مسائل نحوية وصرفية بين الفراء معاصريه في كتاب معاني القرآن، التركي للكمبيوتر، وطباعة الأوفست، طنطا، ١٤٢٤-٢٠٠٣م، ص: ٤٢.

(٨) انظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٨

بالحال قوله معلقًا على نصب (فرجالاً أو ركبانًا) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّـهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[1]، حيث قال: "وكذلك قول اللّه (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجالاً) نصب؛ لأنه شيء ليس بدائم، ولا يصلح فيه (هو) ألا ترى أن المعنى: إن خفتم أن تصلُّوا قياما فصلُّوا رجالا أو ركبانا، رجالا يعنى: رجَّالة، فنصبا؛ لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا"[2].

خبرا"[2].

ثم قال:" ويبدو أن الكوفيين كانوا منذ وقت مبكر مترددين بين مصطلحي القطع والحال، ويظهر أن مصطلح الحال قد كتب له السيادة شيئًا فشيئًا في دوائر الدرس النحوي الكوفي"[3].

الثاني: النصب بفعل محذوف ونقل قول الفراء معلقا على نصب (مطوياتٍ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4]: "وقوله: (وَ السَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) ترفع السّموات بمطويات إذا رفعت المطويات. ومن قال (مَطْوِيَّاتٌ) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسّموات في يمينه. وينصب المطويّات على الحال أو على القطع. والحال أجود"[5].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٩

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٤٢

(٣)الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٦٠

(٤) سورة الزمر، آية: ٦٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٤٢٥.

ثم عَلَّقَ بقوله:" ويريد بالقطع هنا أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: أعني السماوات، كذا، ولعله أراد: أعني مطويات، فأخطأ الطابع، بدليل أنه أردف مع القطع الحال"[١]

ثم خلص إلى أَنَّ القطع أعمُّ من الحال؛لأَنَّه يشمل الحال والمنصوب بفعل محذوف [٢].

ثم تكلم في الموضع الثاني على مصطلح الخروج فذكر أَنَّ الفراء استعمله استعمالين:

أحدهما: في مقام الصفات المقطوعة للمدح أو الذم، ونقل قول الفراء:" والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدَّد غير متبع لأوَّل الكلام"[٣].

ويرى الدكتور العريفي- والباحث يتفق معه تمامًا- أن الفراء استعمل الإخراج بمعناه المعجمي المجرد، وأراد إخراج الصفة من الإتباع إلى النصب على المدح أو الذم[٤]. كما صَرَّح بذلك معاصر الفراء أبو عبيدة في مجاز القرآن[٥].

---

(١)الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٨

(٢) انظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٦٠

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٠٥، وانظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٩.

(٤)انظر: العريفي، مصطلح الخروج عند الكوفيين، ص: ٤٢

(٥) انظر: أبا عبيدة، مجاز القرآن، ١: ٦٥، ١٤٢، ١٧١.

والآخر: في تعبيره عن النصب على الحال، وذكر أن الفراء استعمله لثلاثة أغراض:

١- إزالة الإبهام لئلا يظن أنه منصوب على القطع بفعل محذوف.

٢- التنبيه على صاحب الحال، وقال بعده:" مِمَّا يدُلُّ على أنَّ مصطلح الخروج شرح لنصب على الحال وليس مصطلحًا من مصطلحات الحال.

٣- التنبيه على عامل الحال، واستدلَّ بقول الفراء:"وقوله:﴿قادِرِينَ﴾[١] نصبت على الخروج من «نَجْمَعَ»، كأنك قلتَ في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك. يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا"[٢].

يتضح من كلام الدكتور الخثران أنه يربط بين المصطلحات الثلاثة القطع والحال والخروج فالقطع أعم من الحال، والخروج يساوي في مدلولاته القطع بحسب السياقات التي يرد فيها إلَّا أنه يزيد على القطع بأنه يطلق أحيانا للدلالة على صاحب الحال أو عاملها فيكون شرحًا للنصب على الحال لا مصطلحًا خاصًّا بالحال.

والحق أن هذا الرأي من الدكتور الخثران يحتاج إلى التدقيق من جهتين:

الأولى: أنَّ القطع قد استعمله الفراء ثلاثة استعمالات:

---

(١)سورة القيامة، آية: ٤

(٢)الفراء، معاني القرآن، ٣: ٢٠٨، وانظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٩.

الأول: أراد به الوقف، حيث يقول:"ومثله قوله:﴿ما كُنَّا نَبْغِ﴾[١]كتبت بحذف الياء فالوجه فيها أن تثبت الياء إذا وصلت وتحذفها إذا وقفت. والوجه الآخر أن تحذفها في القطع والوصل"[٢]. فالقطع هنا مصطلح صرفيٌّ قرائيٌّ.

الثاني: وأراد به الاستئناف، وسمَّاه (محض القطع)، حيث يقول:"ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد اللّه، فتقول: حقّا إذا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته ممّا قبله. وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين"[٣]، والقطع هنا مصطلح تفسيري يعنى بتفسير العلاقات بين الجمل، وليس وظيفة نحوية.

الثالث:القطع كمصطلح تفسيري للوظائف النحوية، وهو هنا أعمُّ من الاستخدام السابق، ويتضح من خلال قوله:"وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط ففيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاتِّصالِ بما قبله من ذلك: رأيت القوم قائما وقاعدا، وقائم وقاعد؛ لأنك نويت بالنصب القطع، والاستئناف في القطع حسن، وهو أيضا فيما ينصب بالفعل جائز فتقول: أظنّ القوم قياما وقعودا، وقيام وقعود، وكان القوم بتلك المنزلة. وكذلك رأيت القوم في الدار قياما وقعودا، وقيام وقعود، وقائما وقاعدا، وقائم وقاعد فتفسِّره بالواحد والجمع..... فإذا نصبت على الحال لم يجز أن تفسّر الجمع بالاثنين، ولكن تجمع فتقول: فيها القوم قياما وقعودا، وأمّا الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه فقوله: اضرب أخاك ظالما

---

(١)سورة الكهف، آية: ٦٤.

(٢)الفراء، معاني القرآن، ٢: ٢٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٤٥-٣٤٦، وانظر: ١: ١٤٢، ٢: ٦٨، ٢١٦.

أو مسيئا، تريد: اضربه في ظلمه وفي إساءته. ولا يجوز هاهنا الرفع في حاليه لأنهما متعلقتان بالشرط. وكذلك الجمع تقول: ضربت القوم مجرّدين أو لابسين، ولا يجوز: مجردون ولا لابسون إلا أن تستأنف فتخبر، وليس بشرط للفعل ألا ترى أنك لو أمرت بضربهم في هاتين الحالين لم يكن فعلهم إلا نصبا فتقول:اضرب القوم مجرّدين أو لابسين؛ لأن الشرط في الأمر لازم، وفيما قد مضى يجوز أن تجعله خبرا وشرطا. فلذلك جاز الوجهان في الماضي"[(١)].يظهر من هذا النص الآتي:

١- استخدام الفراء لفكرتي الاتصال والانقطاع (القطع) كمصطلحات تفسيرية للوظائف النحوية لا مصطلحات وظيفية، **فالاتِّصَالُ يؤدي إلى إعراب الاسم في الجملة بحسب موقعه من الإعراب كما يؤدي إلى إعراب الاسم التابع بإعراب متبوعه، والقطع هو قطع الاسم في الجملة عن سابقه في الإعراب ومخالفته له في التنكير والتعريف.**

٢- عبَّر الفراء عن الحال بالفعل في قوله:" وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل"، ثم قال:" ينصب على الحال"، وهو هنا يعبر عن مصطلح وظيفي له مفهومه المتعارف عليه عند النحاة.

ثم يقسم الحال إلى قسمين:

الأول:"الحال الذي ليس بشرط": وهو ما يمكن حمله على معنى الاستئناف مما قبله على سبيل القطع، فيعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، والقطع هنا قطع جملة عن جملة، وهو ما يؤكده بقوله:" والاستئناف في القطع

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٩٣-١٩٤.

حسن"، كما يمكن حمله على معنى صحة وقوع الفعل متلبسًا بهذه الحال، فيعرب حالاً، وذلك أيضا على سبيل القطع مما قبله، ولكنه قطعُ اسمٍ كان في الأصل تابعًا عن متبوعه (قطع مفردات).

الثاني: الحال الذي هو شرط وهو ما لا يجوز رفعه، ولا يصح فيه إِلَّا النصب، لأَنَّهُ لا يصِحُّ وقوع فعله إِلَّا متلبسًا بهذه الحال، وسَمَّى هذا النوع من الحال "شرطًا" في قوله:"لأَنَّ الشَّرْطَ في الأمر لازم"، حيث يحمل معنى الشرط، أي: اضرب أخاك إن كان ظالمًا أو مسيئًا.

وهو في النوع الأول يمزج بين مصطلحي القطع والحال لكن باعتبارين فالأول مصطلح تفسيري لوجه النصب على الحال، وبذا يكون الحال بابًا من القطع، والثاني مصطلح يبين وظيفة الكلمة في الجملة، وهذا يفسر الاختلاف بين قوله:" والنصب على الاتِّصَالِ بما قبله" وقوله:" لأنك نويت بالنصب القطع"، فهل الحال المنصوب متصل أم مقطوع ؟ متصل باعتبار وظيفته النحوية، ومقطوع بالنظر إلى علاقته السابقة المفترضة بمتبوعه.

على أن القطع كمصطلح تفسيري يشمل أيضًا تفسير الرفع، وهو بهذا يعني الاستئناف، والاستئناف لا يقف عند حدود الحال الذي ليس بشرط في هذا النص بل تعداه إلى ما عرف عند النحاة بـ (خبر كان وأخواتها)، والمفعول الثاني في باب (ظنَّ) وأخواتها، وسمَّى هذه الوظائف النحوية (تفسيرًا)- حيث خبر (كان) مفسِّرٌ لهيئة اسمها والمفعول الثاني مفسر لهيئة المفعول الأول، والحال مفسر لهيئة صاحبه- وذلك في قوله:" وهو أيضًا فيما ينصب بالفعل جائز فتقول: أظنُّ القوم قياما وقعودا، وقيام وقعود، وكان القوم بتلك المنزلة. وكذلك رأيت القوم في الدار قياما وقعودا، وقيام وقعود، وقائما وقاعدا، وقائم وقاعد".

الرابع: **القطع بمعنى قطع التابع عن متبوعه في الإعراب لمخالفته له في التعريف حيث يقطع التابع عن الألف واللام، فيصبح نكرة من صفة معرفة، وهو وظيفة قائمة بذاتها في مقابل وظيفة الحال، ووظيفة المنصوب على المدح أو الذم، ولا يجعل الأخير من القطع، حيث يقول**:"وقوله:"﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾[1] ... إن شئت رفعت قوله «سمّاعون للكذب» بمن ولم تجعل (من) في المعنى متصلة بما قبلها، كما قال اللّه:﴿فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾[2]، وإن شئت كان المعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ولا"من الذين هادوا" فترفع حينئذ (سمَّاعون) على الاستئناف،فيكون مثل قوله:﴿لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾[3] ثم قال تبارك وتعالى:﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾.

ولو قيل:سماعين،وطوّافين لكان صوابا كما قال:﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَما ثُقِفُوا﴾[4] وكما قال:﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[5]، ثم قال:﴿آخِذِينَ﴾[6]،و﴿فاكِهِينَ﴾[7]، و﴿مُتَّكِئِينَ﴾[8]، والنصب أكثر، وقد قال أيضا في الرفع:﴿كَلَّا إِنَّها لَظى

---

(١) سورة المائدة، آية: ٤١

(٢) سورة فاطر، آية: ٣٢.

(٣) سورة النور، أية: ٥٨.

(٤) سورة الأحزاب، آية: ٦١.

(٥) سورة الذاريات، آية: ١٥

(٦) سورة الذاريات، آية: ١٦

(٧) سورة الطور، آية: ١٨

(٨) سورة الطور، آية: ٢٠.

نَزَّاعَةٌ لِلشَّوى ﴾[١] فرفع (نزَّاعة) على الاستئناف، وهى نكرة من صفة معرفة، وكذلك قوله:﴿لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ لَوَّاحَةٌ﴾ [٢]وفي قراءة أبيٍّ ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ نَذِيرٌ لِّلْبَشَرِ ﴾[٣]بغير ألف، فما أتاك من مثل هذا في الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال. وإذا حسن فيه المدح أو الذمّ فهو وجه ثالث. ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته. وكذلك قوله:﴿سمَّاعون للكذب أكَّالون للسّحت﴾ على ما ذكرت لك"[٤].

ويقول:" وقوله:﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فاطِرِ السَّماواتِ﴾ [٥]مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات اللّه تبارك وتعالى. ولو نصبته على المدح كان صوابا، وهو معرفة. ولو نويت الفاطر الخالق نصبته على القطع؛ إذ لم يكن فيه ألف ولام. ولو استأنفته فرفعته كان صوابا"[٦].

ويقول معلقًا على نصب (هدىً) من قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٧]:" فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل «الْكِتابُ» خبرا لـ «ذلِكَ» فتنصب «هُدىً» على القطع؛ لأن «هُدىً» نكرة اتصلت بمعرفة

---

(١) سورة المعارج، آية: ١٥، ١٦.

(٢) سورة المدثر، آية: ٢٨، ٢٩.

(٣) سورة المدثر، آية: ٣٥، ٣٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٤

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢٨-٣٢٩.

(٧) سورة البقرة، آية: ٢.

قد تمّ خبرها فنصبتها؛ لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة. وإن شئت نصبت (هُدىً) على القطع من الهاء التي في (فِيهِ) كأنك قلتَ: لا شك فيه هاديا"[١].

وقوله معلقًا على نصب (قائمًا) في قوله تعالى:﴿ شَهِدَ اللَّـهُ أَنَّهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [٢]، حيث يقول:"وقوله: وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِمًا بِالْقِسْطِ منصوب على القطع؛ لأنه نكرة نعت به معرفة. وهو في قراءة عبد اللّه (القَائِمُ بالقِسْطِ) رفع؛ لأنه معرفة نعت لمعرفة"[٣].

وقال أيضًا:" وقوله:﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤] ... خفض، خفض، تجعلها نعتًا (لقوم) ولو نصبت على القطع من أسمائهم في (يحبهم ويحبونه) كان وجها، وفي قراءة عبد اللّه ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ غُلَظَاءَ عَلَى الكَافِرِيْنَ﴾ أَذِلَّةٍ: أي: رحماء بهم"[٥].

وقال أيضًا:" وقوله:﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [٦] يرفع خالِقُ على الابتداء، وعلى أن يكون خبرا. ولو نصبته إذ لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صوابا، وهو مثل قوله:﴿غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٠٠.

(٤) سورة المائدة، آية: ٥٤.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣١٣.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١٠٢

التَّوْبِ﴾ [١]. وكذلك:﴿فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾ [٢] لو نصبته إذا كان قبله معرفة تامّة جاز ذلك؛ لأنك قد تقول: الفاطر السموات، الخالق كل شيء، القابل التوب، الشديد العقاب. وقد يجوز أن تقول: مررت بعبد اللّه محدّث زيد، تجعله معرفة وإن حسنت فيه الألف واللام إذا كان قد عرف بذلك، فيكون مثل قولك: مررت بوحشيٍّ قاتل حمزة، وبابن ملجم قاتل علىّ، عرف به حتى صار كالاسم له"[٣].ومن ذلك قول الفراء،:"وقوله:﴿وَقالُوا ما فِي بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعامِ خالِصَةٌ لِذُكُورِنا﴾ [٤].... ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع وجعلت خبر ما في اللام التي في قوله (لذكورنا)كأنك قلتَ:ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصة كما قال:﴿وله الدّين واصبا﴾ [٥]، والنصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون: عبد اللّه قائما فيها، ولكنه قياس"[٦].يريد أن القطع من المعرفة قليل قبل تمام خبرها لكنه قياس.

وقال:"وقوله:﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَياةِ الدُّنْيا خالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[٧]نصبت خالصة على القطع، وجعلت الخبر في اللام التي في الذين، الذين، والخالصة ليست بقطع من اللام ، ولكنها قطع من لام أخرى مضمرة.

---

(١)سورة غافر، آية: ٣

(٢) سورة فاطر، آية: ١

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٤٨-٣٤٩.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٣٩

(٥) سورة النحل، آية: ٥٢.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٥٨

(٧) سورة الأعراف، آية: ٣٢

والمعنى – واللّه أعلم –: قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا يقول: مشتركة، وهى لهم في الآخرة خالصة"[1].

يريد أن القطع من المبتدأ المعرفة الذي تم خبرها، ولكنه ليس الخبر الظاهر في سياق الآية الكريمة بل هو خبر مقدَّر يتناسب مع مفهوم الآية الكريمة.

وقال أيضًا:"وقوله:﴿وَلَقَدْ جِئْناهُمْ بِكِتابٍ فَصَّلْناهُ عَلى عِلْمٍ هُدىً وَرَحْمَةً﴾[2]تنصب الهدى والرحمة على القطع من الهاء في فصّلناه. وقد تنصبهما على الفعل، ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صوابا"[3].

يتضح ممَّا سبق أنَّ الفراء جعل القطع وظيفة نحوية قائمة بذاتها، تختلف عن وظيفة الحال،<u>وهو وظيفة قائمة بذاتها في مقابل وظيفة الحال، ووظيفة المنصوب على المدح أو الذم، ولا يجعل الأخير من القطع</u>، والفارق بينهما أن الحال ما دلَّ على معنى جديد غير دالٍّ عليه ما قبله من الكلام، نحو: عبد الله عندك قائمًا، حيث يقول:"وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول: للّه درُّه من رجل، ثم يلقون (من) فيقولون للّه درّه رجلا. فالرجل مترجم لما قبله، وليس بحال، إنّما الحال التي تنتقل مثل القيام والقعود، ولم ترد للّه درّه في حال رجوليّته فقط"[4]، فالحال هي التي تحمل معنى جديدًا غير

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٧٦-٣٧٧.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٥٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٨٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٠٤.

ثابت لصاحبه ومفاجئ للسامع، وهذا يقابل مفهوم الحال المؤسسة، والقطع ما كان الذي قبله يدُلُّ عليه، حيث يقول:"وقوله:﴿كاظِمِينَ﴾ [١] نصبت على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين، وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾، والأول أجود في العربية. ولو كانت "كاظمون" مرفوعة على قولك: إذ القلوب لدى الحناجر إذ هم كاظمون، أو على الاستئناف كان صوابا"[٢]. وهذا ما يقابل الحال المؤكدة. يقول أبو حيان ناقلاً نصًّا من كلام الفراء:" وقال الفراء: الحال لا بد من تجدد فائدة عند ذكرها كقيلهم: عبد الله عندك قائمًا؛لأنه ليس في (عندك) ما يدلُّ على قيام، فإن كان ما قبله يدلُّ عليه، نحو: زيد على الفرس راكبًا، فهو منصوب على القطع، وكذا لو قلتَ: جاء زيد الظريف إذا كان زيد لا يعرف إلَّا بالظريف، ثم سقطت منه (أل) قيل: قام زيد ظريفًا، فينتصب على القطع، وإذا كان يعرف دون (الظريف)، وسقطت منه (أل)، انتصب على الحال"[٣].

ويقول في البحر معلقًا على قول تعالى:﴿مَاذَا أَرادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ [٤]:" وأجاز الكوفيون أن يكون منصوبًا على القطع" ثم يردف قائلاً:" كذلك قالوا: مَا أرَاد الله بهذا المثلِ، فلمَّا لم يجرِ على إعراب (هذا) انتصب على القطع عند

---

(١) سورة غافر، آية: ١٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٣: ٦.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م، ٣: ١٦٠٠.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٦.

الكسائي، وفرَّق الفرَّاء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فمنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال، وهذا كله عند البصريين منصوب على الحال، ولم يثبت البصريون النصب على القطع"[(١)].

ويدخل فيه عنده ما كان صفةً لازمة لصاحبها (ثابتة) معروفًا بها، وسمَّاه قطعًا؛ لأن سبيله عنده أن يكون نعتًا، ولكنه قطع عن النعت بإسقاط الألف واللام؛ فأصبح نكرة وصاحبه معرفةٌ[(٢)].

ففي آية الفاتحة أجاز الفراء نصب (غير) وحمله على القطع؛لأن قوله تعالى:﴿الذين أنعمت عليهم﴾[(٣)] يدُلُّ على أنهم غير مغضوب عليهم.

وأجاز نصب (هدىً) في آية البقرة، وحمله على القطع؛ لأنه صفة ثابتة ملازمة للقرآن الكريم.

وفي آية الزمر أجاز حمل نصب (مطويات) على الحال أو القطع، ورجح الحال، فعلى القطع تكون (بيمينه) دَالَّةٌ على الطَّيِّ، وعلى الحال لا تكون دالَّةً عليه.

ولم يذكر في نصب (فرجالاً أو ركبانًا) إلا الحال؛ لأن فيهما معنى جديدًا لا يدُلُّ عليه ما قبلهما، وليسا بثابتين.

فهذا حديث القطع والحال عند الكوفيين عامة والفراء خاصة، أما علاقتهما بالخروج، فقد ذكر الدكتور الخثران أن الفراء استعمله استعمالين:

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١: ٢٦٩.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٤٨، ٢: ٣٣٨، ٣: ١٣٣.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٦.

أحدهما: في مقام الصفات المقطوعة للمدح أو الذم.

والآخر: في تعبيره عن النصب على الحال.

وقد تقدم أن الفراء لا يعد الصفات المنصوبة على المدح أو الذم قطعًا، كما أنَّ الدكتور العريفي يرى- والباحث يتفق معه تمامًا- أن الفراء استعمل الإخراج بمعناه المعجمي المجرد، وأراد إخراج الصفة من الإتباع إلى النصب على المدح أو الذم[١]. كما صَرَّح بذلك معاصر الفراء أبو عبيدة في مجاز القرآن[٢].

أما التعبير بالخروج عن الحال، فقد عبَّر الفراء عن الحال بالخروج من جهة تفسير نصب الحال لا على جهة أنه مصطلح وظيفي للكلمة المنصوبة وسيتبين هذا بعد قليل، من أجل ذلك فإننا نجد الفراء يفسر نصب كلمات أخرى لها وظائف في الجملة غير الحال على جهة الخروج، ومن ذلك:

قول الفراء:"و قوله:﴿ مَتاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٣] منصوب خارجا من القدر؛ لأنه نكرة والقدر معرفة.

وإن شئت كان خارجا من قوله «مَتِّعُوهُنَّ» متاعا ومتعة"[٤].

---

(١)انظر: العريفي، مصطلح الخروج عند الكوفيين، ص: ٤٢

(٢) انظر: أبا عبيدة، مجاز القرآن،تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ١: ٦٥، ١٤٢، ١٧١.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٣٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٥٤.

وقوله:" وقوله:﴿نُزُلاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [١] و(ثوابا) خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلا وثوابا، مفسّرا كما تقول: هو لك هبة وبيعا وصدقة"[٢]، والمفسر هو التمييز.

وقوله عن قوله تعالى:﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [٣]:"و قوله: كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ كذلك، وقد رفعها بعضهم ولم يجعل قبلها ضميرا تكون الكلمة خارجة من ذلك المضمر. فإذا نصبت فهي خارجة من قوله:﴿ وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [٤] أي كبرت هذه كلمة"[٥]. فتعرب (كلمةً) تمييزًا، حيث التفسير هو التمييز.

وقوله معلقًا على قوله تعالى:﴿إِنِّيْ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [٦]:" فأمّا نصب كوكب فإنه خرج مفسّرا للنوع من كل عدد ليعرف ما أخبرت عنه، وهو في الكلام بمنزلة قولك: عندي كذا وكذا درهما. خرج الدرهم مفسرا لكذا وكذا ..... وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضا في الدرهم الذي يخرج مفسرا فتقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم .... وإنما يخرج الدرهم والكوكب مفسرا لهما جميعا كما يخرج الدرهم من عشرين مفسرا لكلّها"[٧].

---

(١) سورة أل عمران، آية: ١٩٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥١.

(٣) سورة الكهف، آية: ٧.

(٤) سورة الكهف، آية: ٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٦٩.

(٦) سورة يوسف، آية: ٥.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٣-٣٤.

كما علق الدكتور الخثران على الخروج في موضع آخر من كتابه في ملحق بمصطلحات النحو الكوفي التي لم ترد في الدراسة، ونصه: "النصب بالخروج من الجملة: المصدر المؤكد للجملة"[١].

وهذا التفسير قاله الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار في تعليقهما على المجلدة الأولى من معاني القرآن للفراء[٢].

ويفهم من كلام الدكتور الخثران أن المصدر المؤكد للجملة مرادف لمصطلح الخروج من الجملة، ويرى الدكتور العريفي أن بينهما فرق فالأول مصطلح لوظيفة نحوية والثاني مصطلح تفسيري إجرائي[٣]، وهذا سيتضح لاحقًا.

أما الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار فقد كان حديثهما في حواشي المجلدتين الأولى والثانية من معاني القرآن للفراء وهو في جملته تعليقات مختصرات على مواضع مما استعمل فيه الفراء الخروج وذكرا فيه الوظائف النحوية للكلمة الخارجة، ولم يتكلما على مفهوم الخروج، ولم يعلقا على الخروج إلا حيث كانت الكلمة الخارجة حالاً أو مفعولاً مطلقًا أو مصدرًا مؤكدا للجملة[٤].

---

(١) انظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ١: ١٥٨.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥٧، رقم الحاشية: ١.

(٣) العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٤٥.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٥٦ حاشية ١، ١٥٤،حاشية ١، ٢: ١٧١، حاشية ٦، ٣٦٥، ٣٦٥، حاشية ٦، ٤٥٧،حاشية ١، ٢: ١٩٨،حاشية ٥، ٢٦٠،حاشية ٥

أما الدكتور السامرائي فقد تحدَّث عن الخروج تحت مصطلح القطع، حيث قال:" عبَّر الكوفيون عمَّا يعرف بالحال بمصطلح القطع"، ونقل نصًّا للفراء[(١)].

ثم قال:" قلتُ: أنَّ مصطلح القطع غير واضح ومستقر لدى الكوفيين فهذا رأسهم الفراء يأتي إلى ما سمَّاه قطعًا فيستعين بكلمة (خارج) أو (خروج) أو (إخراج) للدلالة على القطع المشار إليه"[(٢)].

وكأنه يرى أن الخروج مرادف لمصطلح القطع، وقد سبق الفرق بين مفهومي القطع والحال وأم الفراء أطلق الخروج على مدلولات ووظائف نحوية أخرى غير الحال، وكأن نقص الاستقراء أوقع الدكتور في قصر مدلول الخروج على القطع والخروج على مفهوم الحال وجعلهما بمنزلة واحدة.

أمّا الدكتور أحمد مكي الأنصاري فقال:" الخلاف أو الصرف أو الخروج اصطلاحات ثلاثة تلتقي عند نقطة واحدة، وهي مخالفة اللفظ لما قبله مطلق مخالفة، وميدانها الأفعال والأسماء على السواء، وقد فتحت باب التيسير على مصراعيه كما سبق به البيان، غير أنني أضيف نصًّا جديدًا يتعلق بمصطلح (الخروج) وقفت عليه في (معاني القرآن) يقول أبو زكريا الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[(٣)]:" وقوله: «قادِرِينَ» نصبت على الخروج من «نَجْمَعَ»، كأنك قلتَ في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين على أقوى منك. يريد: بلى

---

(١) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، أسطورة وواقع،دار الفكر، عمَّان، ط١، ١٩٨٧م، ص: ١٣٠.

(٢) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، ص: ١٣١.

(٣) سورة القيامة، آية: ٣-٤.

نقوى قادرين"[١] فأنت تراه ينصب كلمة (قادرين) على (الخروج)، وهو هنا يساوي مصطلح (الخلاف) تمامًا، وآية ذلك أنه وضَّحَه بمخالفة الجملة الثانية للجملة الأولى في النفي والإثبات، فحيث كانت الأولى منفية (لن نقوى)جعل الثانية مثبتة (بلى قادرين) وهذا لون من الخلاف الذي يستوجب النصب، ومن هنا رأينا أن مصطلح (الخروج)، و(الخلاف) سواء، وكلاهما لا يختلف عن مصطلح (الصرف) عند الفراء"[٢].

وفي كلام الدكتور الأنصاري نظر من وجوه على النحو الآتي:

١- ليس الصرف والخلاف سواءً؛ إذ هما مختلفان في الاعتبار الاصطلاحي والدلالة فأما الصرف فمنظور فيه إلى الأثر (المسبَّب)؛ إذ المراد به صرف ما بعد الواو والفاء وثم و(أو) عن الإتباع لما قبله وإعادة المعنى الأول فيه إلى النصب، ولا يكون هذا إلَّا في المفعول معه والفعل المضارع المنصوب بعد تلك الأحرف، وذكرهما الفراء حيث فسَّر (الصرف) تفسيرا بيِّنًا[٣].

أما الخلاف فمنظور فيه إلى المؤثر؛ إذ المراد به مخالفة الثاني للأول في المعنى؛ فكانت دلالته أوسع، وشمل أيضًا نصب الظرف المنصوب الواقع خبرًا[٤]، و(أفعل) في التعجب[٥]، والحال الواقعة خبرًا[٦].

---

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٣: ٢٠٨.

(٢) أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص: ٤٥٤.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٣-٣٤، ٣: ٢٤.

(٤) انظر: أبا حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٥٣

(٥) انظر: أبا حيان، الارتشاف، ٤: ٢٠٢٦.

(٦) انظر: السيوطي، الهمع، ١: ١٠٦.

٢- هناك جملة من الملاحظات على رأي الدكتور الأنصاري واستنتاجاته، حيث يرى أن الخروج عامل في (قادرين)، ولم يبين وظيفتها النحوية، هل هي حال أو شيء آخر؟.

٣- ذكر أن الخلاف في الآية بين الجملتين، وهذا يقتضي أن يكون أثره في المحل الإعرابي للجملة الثانية لا في إعراب إحدى كلماتها.

٤- لو صحَّ أَنَّ الخلاف في النفي والإثبات يعمل النصب؛ لكان النَّصْبُ كُلَّ كلام العرب إِلَّا شيئًا قليلاً، ولزم ما بعد (لا) في نحو: جاء زيدٌ لا عمرو، وما بعد (لكنَّ) في نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، وما بعد (بل) في نحو: لا يقم زيدٌ بل عمرو.

٥- هناك نصوص أخرى كثيرة من كلام الفراء لا يصح توجيه الخروج فيها على فكرة المخالفة بين النفي والإثبات التي ذكرها الأنصاري ومن ذلك: وكذلك تعليقه على نصب (مباركًا) في قوله تعالى:(إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [(١)]، حيث قال:" و قوله: ﴿وَهذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ مُبارَكٌ﴾ جعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته. ولو نصبته على الخروج من الهاء في (أنزلناه) كان صوابا"[(٢)].

ولقي تفسير الدكتور الأنصاري حظًّا لدى ثلاثة باحثين أخذوا به متخطين كل النصوص التي ذكرها فيها الفراء (الخروج) إلى النص الذي وقف عليه الدكتور الأنصاري، وهم:

---

(١) سورة آل عمران، آية: ٩٦

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٦٥.

١- الدكتور عوض القوزي في كتابه المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري[١]

٢- الدكتور المختار أحمد ديرة في دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء[٢].

٣-الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب في ضوابط الفكر النحوي[٣].

ومن الذين تحدثوا عن مفهوم الخروج الدكتور إلياس عطا الله في كتابه معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية ؛ حيث يقول:" ٦٣٥- النصب على الخروج= نصب الاسم بعد تمام الكلام. الكسائي معاني القرآن: ١٢٢.

٦٣٦- النصب على الخروج= النصب على الحال أو النصب على المفعولية المطلقة. الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٤"[٤].

ويظهر أن الدكتور إلياس يرى أن (الخروج) مصطلح مشترك له ثلاثة مدلولات:

---

(١) عوض القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض (الملك سعود)، ط١، ١٩٨١م، ص: ١٨٨.

(٢) المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة، بيروت، دمشق، ط١، ١٩٩١م، ٢٨٩-٢٩١.

(٣) محمد عبد الفتاح الخطيب،ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ٢: ١٤١-١٤٢.

(٤) إلياس عطا الله،معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٨م،ص: ٢٣.

الأول: أخذه من قول الكسائي عن نصب خيرًا في قوله تعالى:﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[(١)]، حيث قال في نصٍّ له نقله عنه الزجاج:" اختلف أهل العربية في نصب (خيرًا) فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، وقال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومنَّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا، فقالوا: إن تنته خيرٌ لك"، ثم علّق بأن الكسائي لم يذكر من أيِّ المنصوبات هو، ولم يشرحه"[(٢)].

ويرى الدكتور العريفي أن هذا النص مفتاح في فهم بعض مدلولات الخروج لولا أن الدكتور إلياس لم يربطه بكلام الفراء، وابن سعدان، والطبري[(٣)].

الثاني: الحال

الثالث: المفعول المطلق.

وكأن مصطلح (الخروج) المستعمل فيهما وظيفة نحوية، لكن كان لزاما عليه أن يضيف التفسير والقطع والمفعول الثاني لما لم يسمَّ فاعله؛ إذ استعمل الفراء في كلامه عليها مصطلح (الخروج).

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧٠

(٢)الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، ٢: ١٣٤، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، ٢: ١٤٧٥، وانظر: معاني القرآن للكسائي (مجموع) ص: ١٢٢.

(٣) انظر: العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٤٩.

وسيظهر فيما بعد أن (الخروج) مصطلح تفسيري لوجه النصب في هذه الوظائف النحوية فكثيرًا ما كان الفراء يقرن بين مصطلح الخروج ومصطلح الحال أو التفسير مثلاً[١].

من الذين تحدثوا عن هذا المصطلح الدكتور محمد خليل الزروق في تعليقاته على كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ؛ إذ قال ابن سعدان:"وفي الأعراف:﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[٢] التمام على (عينًا)، وإنما صار الوقف على (عينًا)؛ لأنها خرجت مفسرة عن الجميع"[٣] فَعَلَّقَ الأستاذ الزروق بقوله:" والخروج عندهم ما ينتصب عن تمام الكلام كالحال والتمييز، ومعنى (خرجت مفسرة من الجميع) نصبت مبينة بعد الجملة"[٤].

وفي كلامه نظر من وجوه:

الأول: الخروج من تمام الكلام هو ضرب من الخروج وليس الخروج كله.

الثاني: الحال والتفسير (تمييز المفرد) الوارد في الآية ليسا من الخروج من تمام الكلام عندهم، وإنما هما من الخروج من تمام الاسم.

---

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن،، ١: ٢٠٧، ٢: ١٣٦.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٦٠

(٣) ابن سعدان، الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق أبي بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ٢٠٠٢م، ص: ١١٤.

(٤) ابن سعدان، الوقف والابتداء، ص: ١١٤، حاشية: ٣.

الثالث: فهم الأستاذ من قول ابن سعدان:"الجميع" أنه يساوي الجملة، والمراد هو الجمع الحاصل في (اثنتا عشرة)، وبهذا لا يستقيم تفسيره" مبينة بعد الجملة".

ما سبق كان استعراضًا لمفاهيم ومدلولات قاصرة عند الباحثين المعاصرين لمصطلح مشهور لدى النحاة ولاسيما الكوفيين، وسبب ذلك أمران:

١-نقص الاستقراء حيث لم تستقص كل السياقات التي ورد فيها مصطلح الخروج في مدونات الكوفيين من النحاة أصحاب هذا المصطلح.

٢- غلبة اقتران هذا المصطلح بمفهوم معين دون غيره فيظن الباحث أن مراد النحوي بهذا المصطلح هو هذا المدلول باطراد حيثما ورد، بل ويجتهد في رد هذا المصطلح لهذا المدلول وإن كان ذلك بعسير الصنعة والتكلف.

والصحيح أن مصطلح الخلاف مصطلح تفسيري لأوجه نصب المنصوبات التي يأتي ذكرها، وليس مصطلحًا وظيفيًا، ويقصد به المجيء بعد التمام بأنواعه: تمام الكلام، وتمام الإسناد، وتمام الاسم، وستأتي أمثلة موضحة للأضرب الثلاثة من كلام نحاة الكوفة.

فأما الخروج من الكلام فيتمثل تفسيرًا لنصب عدد من الوظائف النحوية، ومنها:

١-خبر (كان) المحذوفة في جواب الطلب:

ويظهر ذلك في قول الكسائي عن نصب خيرًا في قوله تعالى:﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[١]، حيث قال في نصٍّ له نقله عنه الزجاج:" اختلف أهل العربية في نصب (خيرًا) فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، وقال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومنَّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا، فقالوا: إن تنته خيرٌ لك"، ثم علَّق بأن الكسائي لم يذكر من أيِّ المنصوبات هو، ولم يشرحه"[٢].

فالكلام عنده قسمان:

تام، وهو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وهذا القسم يسميه الفراء: الكلام المكتفي[٣]، ويسميه الجزولي الجملة التامة[٤].

ناقص: وهو ما لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وإن تحقق فيه الإسناد الأصلي؛ إذ قد يتحقق الإسناد الأصلي[٥] في جملةٍ الإسنادُ فيها

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧٠

(٢)الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، ٢: ١٣٤، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، ٢: ١٤٧٥، وانظر: معاني القرآن للكسائي (مجموع) ص: ١٢٢.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٤، ٧٥

(٤) الجزولي، المقدمة الجزولية، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م،ص: ٤، الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٣م،١: ٢٢٤.

(٥) الإسناد الأصلي هو إسناد الخبر إلى المبتدأ وإسناد الفعل إلى الفاعل، والإسناد غير الأصلي هو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والاسم المنسوب وشبه الجملة إلى ما رفع بهنَّ، انظر: الرضي، شرح الكافية، تحقيق: حسن الحفظي،جامعة

=

مقصودٌ لغيره[١]، وهذا القسم يسميه الشلوبين الجملة غير التامة[٢]، وكلام الجزولي دالٌّ عليه دلالة مفهوم المخالفة، ويخصه الدكتور علي أبو المكارم بمصطلح التراكيب الإسنادية فارقًا بينه وبين مصطلح الجملة[٣]. من أجل ذلك كان:﴿فَآمِنُوا﴾ و(لتقومنَّ) كلامًا تامًا؛ لأنهما أفادا معنى يحسن السكوت عليه، وكان (إنْ تَنْتَه) كلاما ناقصًا غير مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ؛لأن جواب الشرط وهو ركن أساس في الجملة الشرطية لم يأت بعد، وليس تحقق الإسناد في فعل الشرط بمغنٍ؛إذ هو إسناد مقصودٌ لغيره.

فالخروج عند الكسائي لا يكون إلَّا بعد الكلام التام وغرضه ذكر التفسير والتعليل للنصب أما عامل النصب والوظيفة النحوية للكلمة الخارجة فلم يعرفها الزجاج، وعرفها ثعلب، حيث يقول:" الكسائي يقول فيه: فآمنوا يكن خيرًا لكم،

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٩٩٣م، ١: ١٨، علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص: ٢٦.

(١) الإسناد المقصود لذاته هو الإسناد الذي يكون الغرض الإبلاغي الأول للمتكلم، فأنشأ كلامه من أجله، ففي نحو: محمد أبوه كريمٌ، إسناد جملة الخبر (أبوه كريم) إلى (محمد) مقصود لذاته وإسناد (كريم) إلى (أبوه) مقصود لغيره، ومثله الإسناد في جملة الصلة وجملة فعل الشرط، وجملة الحال، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ١: ٧، والرضي، شرح الكافية، ١: ١٨.

(٢)الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، ١: ٢٢٥.

(٣)علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص: ٢٠٨ .

والفراء يقول: فآمنوا إيمانًا خيرًا لكم[١]، يريد أنها مفعول مطلق نابت الصفة فيه عن المصدر، والخليل يقول: أضمروا افعلوا خيرًا لكم"[٢].

فـ (خيرًا) عند الكسائي خبر (يكن) المحذوف الواقع جوابًا للطلب، وهو قول أبي عبيدة أيضًا[٣]، ونقده الفراء من جهة أن حذف (كان) هنا ليس بقياسٍ[٤].

فالكسائي يوجه دلالة النصب على استغناء الكلام قبله، ويعبر عن هذا بالخروج، ودلالة الرفع على عدم استغنائه. ويظهر من كلامه أن جواب الطلب ليس شرطا في تحقق الكلام التام، وليس على حياله كلامًا تامًا؛لأن الإسناد فيه مقصود لغيره، ويبين أيضًا أن جواب الشرط شرط لتمام الكلام في الجملة الشرطية.

٢- المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة قبله:

ذكر الإمام الطبري أن الكوفيين مختلفون في تأويل ناصب هذا المصدر:

فبعضهم يرى أن الناصب معنى الكلام قبله بتضمنه معنى فعل المصدر المنصوب فالمصدر حقا في قولك: زيد قائم حقًّا منصوب بما في زيد قائم من معنى أحقُّ.

---

(١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) ثعلب، مجلس ثعلب، ١: ٣٠٧، ورأي الخليل في الكتاب، ١: ٢٨٣، وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥: ٥٣، والرضي، شرح الكافية، ١: ٣٩٨،

(٣) انظر: أبا عبيدة، مجاز القرآن، ١: ١٤٣.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٩٦.

وبعضهم يرى الناصب ما قبل المصدر من الكلام بنيابته عن الفعل أقول لأن كل كلام قول فأتى القول عن القول، ثم خرج ما بعده كما تقول: أقول قولا حقًّا.

والفرق بين القولين أن الناصب في الأول معنى الكلام السابق وفي الثاني لفظ الكلام السابق بنيابته عن الفعل أقول في السياقات كلها، والمفعول المطلق في الأول مصدر وفي الثاني صفة مصدر نائبة عنه.

ولعل الطبري أخذ المذهب الثاني من الفراء في حديثه عن حقًّا: "فأمّا حَقًّا فإنه نصب من نيّة الخبر لا أنه من نعت المتاع. وهو كقولك في الكلام: عبد اللّه في الدار حقّا. إنما نصب الحق من نيّة كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبرًا حقا"[(١)].

ويبدو أن كلام الفراء هنا مقتصر على (حقًّا) يؤيد ذلك حديثه في موضع آخر:" وقوله: ﴿وَأَنْهارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾[(٢)]اللذة مخفوضة، وهى الخمر بعينها، وإن شئت جعلتها تابعة للأنهار، وأنهار لذة، وإن شئت نصبتها على يتلذذ بها لذة، كما تقول: هذا لك هبة وشبهه"[(٣)].

أما الفراء من الكوفيين فمرة يحمل نصب هذا المصدر على المفعول المطلق ومرة يحمله على تفسير النسبة (تمييز الإسناد) ومرة على القطع، فحمله على المصدر (المفعول المطلق) المؤكد لمضمون الجملة في النص

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٥٤.

(٢) سورة محمد، آية: ١٥.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٣: ٦٠.

السابق، وحمله على تفسير النسبة في قوله:"وقوله:﴿ نُزُلاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[١] ...و ﴿ثوابا﴾[٢]خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلا وثوابا، مفسّرا كما تقول: هو لك هبة وبيعا وصدقة"[٣].

وحمله على القطع في قوله:"﴿فريضة من اللّه﴾[٤]نصب على القطع، والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به، وهو في الكلام بمنزلة قولك: هو لك هبة وهبة، وهو عليك صدقة وصدقة، والمال بينكما نصفين ونصفان، والمال بينكما شقَّ الشعرة وشقٌّ"[٥].

وكل الثلاثة محتملة في تحليل الفراء وأصحابه، والفيصل قصد المتكلم وعلم المخاطب. فمن حمله على المصدر (المفعول المطلق) المؤكد لمضمون الجملة جعل في (هو لك) معنى أهب ورأى أن الموقف الكلامي يدل على الهبة، وكان الخروج عنده من الكلام.

ومن حمله على تفسير النسبة لم يلحظ كل أولئك لحظ الإبهام في الإسناد وكان الخروج عنده من الإسناد، وسيأتي بيانه.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٩٨

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٩٥

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥١.

(٤) سورة التوبة، آية: ٦٠

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٤٤.

ومن حمله على القطع كان تأويله عنده: هو لك موهوبًا على منهاج قول الفراء:"وإن شئت نصبت «هُدىً» على القطع من الهاء التي في «فِيهِ» كأنك قلتَ: لا شك فيه هاديا"[١].كان الخروج عنده من الاسم وسيأتي بيانه.

ومن النصوص التي ورد فيها الخروج تفسيرًا لنصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة: قول الفراء معلقا على نصب (وعدًا) في قوله تعالى:﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾[٢]:"وقوله: وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا خارج من قوله: بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ وهو كقولك: عليَّ ألف درهم عدّة صحيحة، ويجوز الرفع لو قيل"[٣].

يريد أن (وعدًا) جاء بعد تمام الكلام، فنصب على المصدر (المفعول المطلق) بما في ﴿ بِأَنَّ لَهُم الجَنَّة﴾ من معنى وعد، ومثله نصب (عدة) في المثال بعد تمام الكلام بما في عليَّ ألف درهم من معنى (أَعِدُ).

وقول الفراء:" وقوله:﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾[٤] رفعت المرجع بـ (إليه)، ونصبت قوله ﴿وعد اللّه حقّا﴾ بخروجه منهما"[٥].

يريد أن (وعدَ اللهِ) جاء بعد تمام الكلام، فنصب على المصدر(المفعول المطلق) بما في ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ من معنى (وعد) [٦].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢، وانظر: الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص: ٥٨

(٢) سورة التوبة، آية: ١١١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥٣.

(٤) سورة يونس، آية: ٤.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥٧.

(٦)انظر في تأصيل هذا التوجيه الإعرابي، الطبري، جامع البيان، ١٥: ٢٠ (طبعة دار المعارف). المعارف).

ومن ذلك قولّ أبي عبيدة:"﴿ نصيبًا مفروضًا﴾[١]نصب على الخروج من الوصف"[٢]. أراد أنه مصدر مؤكد لقوله تعالى:﴿ للرجال نصيب مِمَّا ترَكَ الوالدان والأقربون﴾، وهذا ما ذهب إليه الأخفش[٣]، والفراء حيث قال:"وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة؛ لأنه أخرجه مخرج المصدر. ولو كان اسما صحيحا لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك عليَّ حقّ حقّا، ولا تقول: لك على حقّ درهما. ومثله عندي درهمان هبةً مقبوضةً. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضة وفرضا"[٤].

فالمراد بالخروج من الوصف المجيء بعد تمام الكلام.

قال الطبري:" وقال بعض نحويي الكوفة في قوله:﴿وما كان لنفس أن تموت إِلَّا بإذن الله﴾[٥] معناه: كتب الله آجال النفوس، ثم قيل:﴿كتابًا مؤجلاً﴾، فأخرج قوله:﴿كتابًا مؤجلاً﴾ نصبًا من المعنى الذي في الكلام؛ إذ كان قوله: ﴿وما كان لنفس أن تموت إِلَّا بإذن الله﴾[٦] قد أدَّى عن معنى (كتب)"[٧]. يريد أن (كتابًا) مصدر مؤكد للكلام قبله، جاء بعد تمام معناه (خرج منه)، فنصب بما فيه من معنى الفعل (كتب).

---

(١)سورة النساء، آية: ٨.

(٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١: ١١٨

(٣)انظر: الأخفش، معاني القرآن، ١: ٢٢٧.

(٤)الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٧.

(٥)سورة آل عمران، آية: ١٤٥.

(٦)سورة آل عمران، آية: ١٤٥.

(٧) الطبري، جامع البيان، ٧: ٢٦١ (طبعة دار المعارف)

وقال الطبري:" ونُصبَ قوله ﴿فريضةً﴾[1] على المصدر من قوله"﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فريضةً﴾[2]، فأخرج ﴿فريضةً﴾ من معنى الكلام"[3]، يريد أن ﴿فريضةً﴾ مصدر مؤكد للكلام قبله، جاء بعد تمام معناه (أخرج منه) فنصب بما في الكلام المؤكَّد من معنى الفعل (فرض).

فأما الخروج من الإسناد، فلم يعبروا عنه بهذا اللفظ، ولكن سياق كلامهم يوحي به، والمراد بهذا الضرب مجيء الاسم يعد تمام الإسناد بأنواعه: الأصلي، وغير الأصلي، والمقصود لذاته، والمقصود لغيره، ولا نظر فيه إلى تمام معنى الكلام، وبهذا يفترق عن الضرب الأول.

وذا الخروج قريب- فيما أرى- من مصطلح (الفضلة) الذي ذكره المبرد البصري مريدا به ما فضل عن الإسناد، حيث قال:" فإن جعلت (قائمًا) في: زيد في الدار قائم هو الخبر رفعته، وكان قولك: (في الدار) فضلة مستغنى عنه"[4] ثم شاع بعده تفسيرا لنصب ما جاء بعد تمام الإسناد، وفصلاً في حدِّه[5].

---

(١) سورة النساء، آية: ١١.

(٢) سورة النساء، آية: ١١.

(٣) الطبري، جامع البيان، ٨: ٥٠ (طبعة دار المعارف)

(٤)المبرد، المقتضب، ٤: ٣٠٠.

(٥)انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١: ١٦٤، ١٧٤، ١٨٥، الفاكهي،شرح الحدود النحوية، تحقيق: صالح العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٠م، ص: ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨،٣٦٦.

وهو نوع من الخروج يخرج فيه اللفظ عن تمام الإسناد ليؤدي الوظائف النحوية الآتية: المفعول به، والمفعول الثاني لما لم يسم فاعله، وتفسير (تمييز) النسبة (الإسناد)، والمفعول المطلق غير المؤكد لمضمون الجملة.

١- المفعول به:

عَبَّرَ الكسائي فيما نقله عنه السيوطي برفع الفاعل بكونه داخلاً في الوصف، ونصب المفعول بخروجه"، وأراد بالوصف هنا الإسناد، وبدخول الفاعل في الوصف أنه أحد ركنيه، وبخروج المفعول به من مجيئه بعد تمام الإسناد.

٢- المفعول الثاني لما لم يسم فاعله:

قال الفراء:" وقوله:﴿وَيُرَى الذينَ أُوْتُوا العِلْمَ﴾[١] نصبت العلم لخروجه مِمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعله"[٢].

وتعليل نصب المفعول به لمجيئه بعد تمام الإسناد تفهم ضمنًا من قول المبرد عن نائب الفاعل:"وإنما كان رفعًا وحد المفعول أن يكون نصبًا؛لأنك حذفت الفاعل ولا بد لكل فعل من فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد؛إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر، والفعل قد يقع مستغنيا عن المفعول، فَلَمَّا لم يكن للفعل من الفاعل بدٌّ، وكنت ههنا

---

(١) سورة سبأ، آية: ٦

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٥٢.

حذفته أقمت المفعول مقامه ليصبح الفعل بما قام مقام فاعله، فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب"[١].

نجد في النص السابق فكرة إمكانية استغناء الفعل عن المفعول، وهي تفسير لكونه فضلة في التراكيب التي يرد فيها، وأنه ليس من الأركان الرئيسة للإسناد، وهي توافق فكرة المجيء بعد تمام الإسناد.

وصرح بتلك العلة ابن السراج وتلميذه أبو علي الفارسي صاحبا البصريين؛ وعَبَّرَا عنها بتمام الكلام[٢] وهي عبارة سائرة في آثار الخالفين[٣]، ويرى الدكتور العريفي أنهما أرادا بـ (الكلام) هنا الإسناد، يشعر بذلك قول ابن السراج:"لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله"[٤] ولم يريدا به ما تحققت فيه الفائدة التامة، وإن كان أبوعلي الفارسي في مفتتح الإيضاح قَيَّدَ الكلام بالإفادة، إذ لا يفوت عليهما أَنَّ المفعول به قد ينصب قبل تمام الفائدة في جملة الصلة، ونحوهما مما الإسناد فيه مقصود لغيره، فإطلاقهم مصطلح الكلام هنا حقيقة عند من اشترطوا الكلام في الإسناد، ولم يشترطوا الإفادة التامة، وتجوز تغليب عند من اشترطوا تحقق الفائدة التامة كأنهم نظروا إلى صلاحيته للاستقلال والإفادة[٥].

---

(١) المبرد، المقتضب، ٤: ٥٠.

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول، ١: ٢١٣، أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض،ط٢، ١٩٨٨م، ص: ١٩٣.

(٣) ابن السراج، الأصول، ١: ٢١٣.

(٤) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص: ٥٥.

(٥) انظر: العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٦٦-٦٧.

٣-تفسير (تمييز النسبة (الإسناد):

ذكر الخروج دالًّا به على هذه الوظيفة في صورتين:

الصورة الأولى: التفسير المحوَّل: وسمَّاه في موضع تفسير موقع الفعل دالًّا به على ما أسند إليه الفعل، حيث قال: "وقوله:﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ولم يقل: طبن، وذلك أَنَّ المعنى والله أعلم- فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء، فنقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسرة كما قالوا: حسن وجهًا، والفعل في الأصل للوجه، فلمَّا حُوِّل إلى صاحب الوجه خرج الوجهُ مفسِّرًا لموقع الفعل" ومثله: ضاق به ذراعي، ثم تحوَّل الفعل من الذراع إليك..."[(١)].

ويقول في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾[(٢)]:" ونصبك المعيشة من جهة قوله: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) إنما المعنى واللّه أعلم - أبطرتها معيشتها كما تقول: أبطرك مالك، وبطرته، وأسفهك رأيك فسفهته. فذكرت المعيشة؛ لأن الفعل كان لها في الأصل، فحُوِّلَ إلى ما أضيفت إليه. وكأنَّ نصبه كنصب قوله:﴿ (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ ألا ترى أن الطيب كان للنفس، فلمّا حوّلته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة لتفسِّر معنى الطيب"[(٣)].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٦.

(٢) سورة القصص، آية: ٥٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٠٨.

يريد أن (نفسًا) و(معيشتها) و(وجهًا) ونحوهن لَمَّا حُوِّل الإسناد إلى أصحابهن، وكان لهن في الأصل، وجئن بعد تمامه- وهذا خروجهن- نصبن على تفسير (تمييز) نسبة (إسناد) الفعل وشبهه إلى الفاعل.

ويقول عن قولهم: ضقت به ذرعًا: "فالفعل للذّرع لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلمّا جعلت الضيق مسندا إليك فقلتَ: ضقت جاء الذّرع مفسرا؛ لأن الضيق فيه"[(١)].

ويقول في قولك: أنت حسن وجهًا:" وكذلك مررت برجل حسن وجها إنما كان معناه:حسن وجهه،فحوّلت فعل الوجه إلى الرجل فصار الوجه مفسّرا،فابنِ على ذا ما شئت"[(٢)].

وإسناد الصفة المشبهة إلى الضمير، وإن تَمَّ إسناده لا يكون كلامًا تامًا؛ لأنه غير أصلي ومقصودُ لغيره.

كما أن الاكتفاء بـ (طبن) دون نفسًا في سياق الآية ليس كلامًا تامًا، وإن تَمَّ الإسناد؛ لأنه مقصود لغيره، ولم تتم به وحده أركان الجملة الشرطية مِمَّا دَلَّ على أن الخروج في الموضعين هو من تمام الإسناد لا من تمام الكلام، ومن ذلك نصب الاسم الواقع بعد اسم التفضيل[(٣)].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٧٩.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٦٦.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٣٦، و١: ٧٩.

وهذا الخروج قريب من قول النحاة بفكرة المنتصب بعد تمام الكلام[١] والمنتصب عن تمام الكلام[٢]

يريدون المنتصب بسبب مجيئه بعد تمام الكلام[٣]، وتمام الكلام يعنون به تمام الإسناد، يقول عبد القاهر الجرجاني:" ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلتَ: تفقأ زيد، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلمَّا احتجت إلى شيء يبينه نصبته"[٤]، وقول الباقولي:"ومعنى قولي: بعد تمام الكلام أن يكون الفعل

---

(١) انظر: ابن خروف، شرح الجمل، تحقيق: سلوى عرب، جامعة أم القرى،مكة المكرمة، ١٤١٩، ٢: ٩٩٩، ابن الخباز، توجيه اللمع، تحقيق: فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص: ٢٠٩، ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠م، ٢: ٢٨٢، ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥م، ص: ٣٩٥.

(٢) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، ٢: ٦٩١، ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، ١: ١٤٢، الرضي، شرح الكافية،٢: ٦٩٤، أبا حيان، الارتشاف، ٤: ١٦٢١، الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٦م، ٢: ١٢٢، المكناسي، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، تحقيق: حسين بركات، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م، ٢: ١٢٠.

(٣) انظر: الرضي، شرح الكافية،٢: ٦٩٣-٦٩٤، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ١٢٢.

(٤) الجرجاني، المقتصد، ٢: ٦٩١.

قد أخذ فاعله"[١]، وقول الرضي:" أي أَنَّ تمامه سبب لانتصاب التمييز تشبيهًا بالمفعول الثاني الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل"[٢].

الصورة الثانية: المصدر المفسر للنسبة (الإسناد):

وهذا الصورة لا يعربها البصريون تمييزًا، وأكثر أمثلتها من المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة ويسميه سيبويه (العام)[٣]، وقد يعربها البصريون حالاً كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه في مثل قولك: أنت الرجل علمًا، حيث يقول سيبويه:" وزعم الخليل- رحمه الله- أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علمًا ودينًا، وأنت الرجل فهمًا وأدبًا، أي: أنت الرجل في هذه الحال، فانتصب المصدر؛لأنه حال مصير فيه"[٤].

قال الفراء:"وقوله:﴿نُزُلاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾[٥] و ﴿ثوابا﴾[٦]خارجان من المعنى: المعنى: لهم ذلك نزلا وثوابا، مفسّرا كما تقول: هو لك هبة وبيعا وصدقة"[١].

---

(١)الباقولي، شرح اللمع، تحقيق: إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٩٠م،ص: ٤٧١.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٦٩٤، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل،دار صادر، بيروت، ٢: ٧١، والبعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح خسارة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ٢٠٠٢م، ص: ٣٥٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٧-٣٨٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨٤، ،وأجاز أبو حيان إعرابها تمييزا محولاً، انظر: الارتشاف، ٣: ١٥٧٢.

(٥) سورة آل عمران، آية: ١٩٨

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٩٥.

يريد أن هذه المصادر خرجت من الإسناد وجاءت بعد تمامه مفسرة نسبة إسناد الخبر إلى المبتدأ، وكأنه حيث قال:" خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلاً وثوابًا" ذهب إلى أنَّ الإسناد المخروج منه مقدر دَلَّ عليه ما قبله، ولا حاجة إلى التقدير مع (نزلاً) خاصة إذ يمكن أن يكون خارجًا من الإسناد في قوله تعالى: ﴿لهم جنات﴾.

ومن ذلك ما قاله الطبري في نصب (فريضة)[٢] من قوله تعالى:﴿يُوصِيكُم اللهُ فِيْ أَولادِكُم لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَينِ﴾[٣]، وقد فصَّل القول في هذا النص والاحتمالات الإعرابية لإعراب (فريضة) بما فيها كونها تفسيرا للنسبة (الإسناد)، وانتصابها على الخروج من الإسناد الدكتور العريفي بما يغني عن ذكره[٤].

٤- المصدر (المفعول المطلق) غير المؤكد لمضمون الجملة:

يقول ابنُ المؤَدِّبِ عن جهة انتصاب المفعول المطلق:" وهو منصوب بخروجه من الوصف، ألا ترى أن من قال: أكلت أكلاً؛ كان معناه: أكلت طعامًا"[٥]، وأراد بالوصف هنا الإسناد، حيث جعل نصبه كنصب المفعول به،

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥١، ويرى الزجاج أن ثوابًا ونزلاً مصدران (مفعولان مطلقان) مؤكدان لمضمون الجملة انظر: معاني القرآن وإعرابه، ١: ٥٠٠-٥٠١.

(٢) لطبري، جامع البيان (طبعة دار المعارف)، ٨: ٥٠.

(٣) سورة النساء، آية: ١١

(٤) العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٧٣-٧٤.

(٥) ابن المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م، ص: ٤٤.

وبَيَّنَّا فيما سبق أَنَّ انتصاب المفعول به بخروجه من الإسناد، وإطلاق الموصوف على المسند إليه، والوصف على المسند من ألفاظ أهل المنطق[١].

وقال الفرَّاءُ عن قوله تعالى:﴿متاعًا بالمعروف﴾[٢]:" وإن شئت كان خارجا من قوله تعالى:﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾ متاعًا ومتعةً"[٣] يريد أن (متاعًا) مفعول مطلق جاء بعد تمام الإسناد في ﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾.

ولم يذكر الفراء الخروج من الإسناد إلَّا مع المؤكد لعامله، ويرجح الدكتور العريفي أن يكون الخروج من الإسناد تفسيرا لنصب جميع أضرب المفعول المطلق ما عدا المؤكد لمضمون الجملة فإنه تقدم أن انتصابه بالخروج من الكلام، وساق النصوص التي فهم منها هذا الفهم وترجيحاته[٤].

الخروج من الاسم:

ومن ذلك تعليق الفراء على نصب (غير) في قوله تعالى:﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٥]، حيث قال:"وقوله: قال:"وقوله: غَيْرَ مُتَجانِفٍ لإِثْمٍ مثل قوله غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ يقول: غير معتمد

---

(١) انظر:مجموعة من الباحثين، مصطلحات أهل المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص: ١٠٣٨-١٠٣٩، ومحيي الدين محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م، ص: ٦٩.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٣٦.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٥٤.

(٤) العريفي، مصطلح الخروج، ٧٥-٧٧.

(٥) سورة المائدة، آية: ٣

لإثم. نصبت (غير)؛ لأنها حال ل (من)، وهي خارجة من الاسم الذي في (اضطُرَّ)"[١].

وقد ذكر الكوفيون الخروج من الاسم توجيهًا لنصب الوظائف الآتية: الحال، والقطع، وتفسير (تمييز) المفرد.

١- الحال والقطع: تقدَّم أن الحال والقطع وظيفتان نحويتان متقاربتان لا مترادفتان وأن المعوَّلَ عليه في تعيين إحداهما قصد المتكلم وحال المخاطب.

ومن تقاربهما لدى الفراء أنهما سواء عنده في تفسير نصبهما بالخروج من الاسم والمراد به مجيئهما بعد تمام الاسم، وتمامه إما بالتعريف أو الوصف.

وبهذا يكون خلاف الفراء للبصريين وتابعيهم في شيئين:

أ- ما جعله الفراء قطعًا هو عند البصريين ومَنْ تَابَعَهُمْ داخل في الحال.

ب- فَسَّرَ الفراء نصب الحال والقطع بالمجيء بعد تمام الاسم، وفَسَّرَهُ البصريون وتابعوهم بالمجيء بعد تمام الكلام (الإسناد)، فأدخلوا الحال فيما يسمى الفضلة[٢].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٠١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨١، الأخفش معاني القرآن، ١: ٢٠٩-٢١٠، ابن السراج، الأصول، ١: ٢١٣، الفارسي، الإيضاح العضدي، ص: ١٩٣، ابن الخباز، توجيه اللمع، ص: ٢٠٣،ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٥٥، ابن أبي الربيع، الملخص، ص: ٣٨٦، الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٥.

ومن النصوص الدالة على تفسير نصب القطع والحال بالخروج من الاسم قول الفراء:" فأما قوله: ﴿وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِسانًا عَرَبِيًّا﴾[1] فإنّ نصب اللّسان على وجهين أحدهما: أن تضمر شيئا يقع عليه المصدّق، كأنك قلتَ: وهذا يصدّق التوراة والإنجيل (لِسانًا عَرَبِيًّا)؛ لأنّ التوراة والإنجيل لم يكونا عربيّين، فصار اللسان العربىّ مفسِّرا، وأما الوجه الآخر فعلى ما فسّرت لك، لَمَّا وصلت الكتاب بالمصدّق أخرجت (لسانًا) مِمَّا في (مصدّق) من الرَّاجع من ذكره، ولو كان اللّسانُ مرفوعًا لكان صوابًا على أَنَّهُ نعتٌ، وإن طال"[2].

يريد أن (لسانًا) نصبت بسبب خروجها من المضمر في (مصدق) الراجع إلى (كتاب) يريد بخروجها منه أنها جاءت بعد تمامه، وتمامه بالتعريف، حيث قال في موضع آخر معضدا هذه الفكرة:" وكذلك: ﴿فاطِرِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾[3] لو نصبته إذا كان قبله معرفة تامّة جاز ذلك؛؛ لأنك قد تقول: الفاطر السموات، الخالق كل شيء"[4].

ولم ينص على الوظيفة النحوية لـ (لسانًا عربيًا)، ويرى الدكتور العريفي أنها في مذهب الفراء قطعًا؛لأنها صفة ملازمة للقرآن الكريم ثابتة[5].

ثم ذكر الدكتور العريفي نصوصًا ساقها للدلالة على تفسير نصب الحال والقطع بفكرة الخروج من الاسم من ذلك ما قاله الطبري[1] في نصب (لسانًا

---

(١) سورة الأحقاف، آية: ١٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ١: ٥٥-٥٦.

(٣) سورة فاطر، آية: ١.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٤٨.

(٥) العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٧٨.

عربيًا) في قوله تعالى:﴿وَهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِسانًا عَرَبِيًّا﴾[٢]، وانظر نصوصًا أخرى واقتباسات ساقها الدكتور العريفي في الاستشهاد لهذا الموضع[٣].

٢- تفسير (تمييز المفرد):

ويشمل صورتين: تفسير المضمر، وتفسير الاسم الظاهر (الأعداد والمقادير)، فأما الأول فمن النصوص الدال عليه قول الفراء:" في سياق كلامه على (نعم رجلاً) و(وبئس رجلاً)، حيث قال:"وقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمْ﴾[٤]كذلك، وقد رفعها بعضهم ولم يجعل قبلها ضميرا تكون الكلمة خارجة من ذلك المضمر. فإذا نصبت فهي خارجة من قوله ﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾، أي كبرت هذه كلمة"[٥].وانظر نصوصًا أخرى عند الفراء في المعنى ذاته[٦].

وبنى الرضي على معنى التمام اللفظي للاسم في باب التمييز عند البصريين وتابعيهم وهو " أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها"، فقال:" وقد يكون الاسم في نفسه تامًا لا بشيءٍ آخر -أعني: لا يجوز إضافته-

---

(١) الطبري، جامع البيان، ٢٢: ١٤ (طبعة دار المعارف).

(٢) سورة الأحقاف، آية: ١٢.

(٣) انظر: العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٧٨-٨٧.

(٤) سورة الكهف، آية: ٥٠.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٦٩.

(٦) الفراء، معاني القرآن،١: ٥٧، ٢: ١٣٤، ٣: ١٥٣.

فينتصب عنه التمييز، وذلك في شيئين: أحدهما الضمير وهو الأكثر"[1]. على أن معنى التمام في هذا الباب عند الكوفيين مخالف لمعناه عند البصريين وسيتضح بعد قليل.

وأما الثاني فمن ذلك قول الفراء:" وقوله:﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[2] نصبت الذهب؛ لأنه مفسّر لا يأتي مثله إلَّا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك:

عندي عشرون درهما، ولك خيرهما كبشا، ومثله قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِيامًا﴾[3]: لتؤمنن به.

وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر كقولك: عندي قدر قفيز دقيقا، وقدر حملة تبنا، وقدر رطلين عسلا، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسّرا؛ لأنك ترى التفسير خارجا من الوصف يدلّ على جنس المقدار من أيِّ شيءٍ هو كما أنك إذا قلتَ: عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تمّ خبره، وجهل جنسه وبقي تفسيره، فصار هذا مفسِّرا عنه؛ فلذلك نصب"[4].

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٦٩٨.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٩١.

(٣) سورة المائدة، آية: ٩٥.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٢٥-٢٢٦.

وقال الفراء:" وأمّا قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبا في خفضه ورفعه. وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحدا، فلم يضيفوا الأوَّل إلى الثاني فيخرج من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة بعلبكّ إذا رفعوا آخرها.

واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بكّ)؛ لأنّ هذا لا يعرف فيه الانفصال من ذا، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة، فجعلوهما بإعراب واحد؛ لأن معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلمّا عدلا عن جهتهما أعطيا إعرابا واحدا في الصرف كما كان إعرابهما واحدا قبل أن يصرفا. فأمّا نصب كوكب فإنه خرج مفسِّرا للنوع من كل عدد ليعرف ما أخبرت عنه. وهو في الكلام بمنزلة قولك: عندي كذا وكذا درهما. خرج الدرهم مفسرا لكذا وكذا لأنها واقعة على كلِّ شيء. .... وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول: ما فعلتْ خَمْسَةُ عَشرِيَّ؟: ورأيتُ خَمْسَةَ عَشرِيَّ، ومررت بخَمْسَةِ عَشرِيَّ، وإنما عُرِّبَتْ الخَمْسَةُ لإضافتك العشر، فلمَّا أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسمًا، كما صار ما بعدها بالإضافة اسمًا، سمعتها من أبي فقعس الأسدي،وأبى الهيثم العقيليّ: ما فعلت خمسة عشرك؟ ولذلك لا يصلح للمفسر أن يصحبهما؛ لأن إعرابيهما قد اختلفا، وإنما يخرج الدرهم والكوكب مفسرا لهما جميعا كما يخرج الدرهم من عشرين مفسرا لكلِّها. فإذا أضفت العشرين دخلت في الأسماء وبطل عنها التفسير.فخطأ أن تقول:ما فعلت عشروك درهما ....، ومثله أنك تقول: مررت بضارب زيدا.

---

(١) سورة يوسف، آية: ٤.

فإذا أضفت الضارب إلى غير زيد لم يصلح أن يقع على زيد أبدا، ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز، فقلتَ: ما رأيت خمسة عشر قطُّ خيرا منها؛ لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد. ولا يجوز للمفسّر أن يدخل هاهنا كما لم يجز في الإضافة"[١].

ويظهر من النَّصَّينِ السابقين أَنَّ الفراء يجعل تفسير المفرد منصوبًا على جهة الخروج من الاسم بعد تمامه، أو مجيء المفسِّر بعد تمام المفسَّر، وتمامه عنده له شقان: الشق المعنوي و هو كونه معروف المقدار والعدد، وعبر عنه بقوله:"فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر....فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسِّرا "، وذكر المبرد هذا الشق من التمام فقال:" ولم يجز أن تذكر جمعًا؛لأن الذي قبله قد تبين أنه جمع، وأنه مقدار معلوم"[٢] وقال:" وإذا قلتَ: عشرون فقد أتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس"[٣].

والشقُّ الثاني من التمام شقٌّ لفظيٌّ، وصرَّح به الفراء، حيث قال:" ومن نوّن يعني ﴿ثلاثمائةٍ سِنِينَ﴾[٤] على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السّنين بالتفسير للعدد" كأنه يرى أن (مائة) لَمَّا نُوِّنَ تَمَّ لفظًا، فامتنع عن الإضافة، ونصب التفسير (التمييز)، وهذا الشق هو ما أراده البصريون، وخالفوهم من

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٢-٣٤.

(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ٣٢.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣: ٣٤.

(٤) سورة الكهف، آية: ٢٥.

مفهوم المنتصب عن تمام الاسم الذي فَسَّروا به نصب هذا النوع من التمييز في هذا الموضع[١].

ووقف الدكتور العريفي على نصوص لابن سعدان، تلميذ الفراء وللطبري الذي يصدر في كثير من آرائه ومصطلحاته عن الكوفيين ولاسيما الفراء تؤيد هذا التفسير لجهة نصب تمييز المفرد[٢].

*** مصطلح (الفضلة): الذي ذكره المبرد البصري مريدا به ما فضل عن الإسناد، حيث قال:" فإن جعلت (قائمًا) في: زيد في الدار قائم هو الخبر رفعته، وكان قولك (في الدار) فضلة مستغنى عنه"[٣] ثم شاع بعده تفسيرا لنصب ما جاء بعد تمام الإسناد، وفصلاً في حدِّه[٤]. واستخدم الفراء هذا المصطلح مريدا به ما يُسَمَّى في باب (ظَنَّ) الإلغاء[٥]، وما يكون سقوطه غير مغيرٍ المعنى[٦].**

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٧٢، المبرد، المقتضب، ٣: ٣٢، ابن السراج، الأصول، ١: ١٥٩، ٣٠٧-٣٠٨، الجرجاني، المقتصد، ٢: ٧٢٣، الفرخان، المستوفى، ١: ٣١٩-٣٢٠، ابن الخباز، الغرة المخفية، تحقيق: حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد والرمادي، ١: ٢٧٦، الرضي، شرح الكافية، ٢: ٦٩٨، الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ١٢٣، الدماميني، تعليق الفرائد، ٦: ٢٩٤.

(٢) انظر: العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٩٣-٩٥.

(٣)المبرد، المقتضب، ٤: ٣٠٠.

(٤)انظر: ابن جني، الخصائص، ١: ١٦٤، ١٧٤، ١٨٥، شرح الحدود النحوية، ص: ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨،٣٦٦.

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ٨٤.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٧٤، ٢: ٣٠٣.

*** الكلام بمعنى الإسناد:جاء ذلك في تعبير ابن السراج وتلميذه أبي علي الفارسي صاحبي البصريين عن فكرة انتصاب الاسم لمجيئه بعد تمام الإسناد؛ وعبرا عنها بتمام الكلام[١] وهي عبارة سائرة في آثار الخالفين[٢] ويرى الدكتور العريفي أنهما أرادا بـ (الكلام) هنا الإسناد، يشعر بذلك قول ابن السراج:"لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله"[٣] ولم يريدا به ما تحققت فيه الفائدة التامة، وإن كان أبوعلي الفارسي في مفتتح الإيضاح قيد الكلام بالإفادة، إذ لا يفوت عليهما أن المفعول به قد ينصب قبل تمام الفائدة في جملة الصلة، ونحوهما مما الإسناد فيه مقصود لغيره، فإطلاقهم مصطلح الكلام هنا حقيقة عند من اشترطوا الكلام في الإسناد، ولم يشترطوا الإفادة التامة، وتجوز تغليب عند من اشترطوا تحقق الفائدة التامة كأنهم نظروا إلى صلاحيته للاستقلال والإفادة[٤].**

واستعمله الكسائي بمعنى ما يدل على فائدة يحسن السكوت عليها فيكون أشمل من مفهوم الإسناد،ويظهر ذلك في قول الكسائي عن نصب خيرًا في قوله تعالى:﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[٥]، حيث قال في نصِّ له نقله عنه الزجاج:" اختلف أهل العربية في نصب (خيرًا) فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، وقال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومنَّ خيرًا

---

(١) انظر: ابن السراج، الأصول، ١: ٢١٣، أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص: ١٩٣.

(٢) ابن السراج، الأصول، ١: ٢١٣.

(٣) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص: ٥٥.

(٤) انظر: العريفي، مصطلح الخروج، ص: ٦٦-٦٧.

(٥) سورة النساء، آية: ١٧٠

لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا، فقالوا: إن تنته خيرٌ لك"، ثم علَّق بأن الكسائي لم يذكر من أيٍّ المنصوبات هو، ولم يشرحه"[١].

*** الوصف: استعمل النحويون هذا المصطلح بمفاهيم مختلفة فاستعمله البصريون بما سمَّاه الكوفيون النعت، واستعمله الكوفيون للدلالة على مفاهيم أخرى، ومنها:**

أ- تمام الكلام: ومن ذلك قولّ أبي عبيدة:"﴿ نصيبًا مفروضًا﴾[٢] نصب على الخروج من الوصف"[٣]. أراد أنه مصدر مؤكد لقوله تعالى:﴿ للرجال نصيب مِمَّا ترَكَ الوالدان والأقربون﴾، وهذا ما ذهب إليه الأخفش[٤]، والفراء حيث قال:"وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة لأنه أخرجه مخرج المصدر. ولو كان اسما صحيحا لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك عليَّ حقٌّ حقًّا، ولا تقول: لك على حقٌّ درهمًا. ومثله عندي درهمان هبةً مقبوضةً. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضة وفرضا"[٥]، فالمراد بالخروج من الوصف المجيء بعد تمام الكلام.

ب- تمام الإسناد: حيث عَبَّرَ الكسائي فيما نقله عنه السيوطي برفع الفاعل بكونه داخلاً في الوصف، ونصب المفعول بخروجه"، وأراد بالوصف

---

(١) الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، ٢: ١٣٤، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، ٢: ١٤٧٥، وانظر: معاني القرآن للكسائي (مجموع)، ص: ١٢٢.

(٢)سورة النساء، آية: ٨.

(٣)مجاز القرآن، ١: ١١٨

(٤)انظر: الأخفش، معاني القرآن، ١: ٢٢٧.

(٥)الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٥٧.

هنا الإسناد، وبدخول الفاعل في الوصف أنه أحد ركنيه، وبخروج المفعول به من مجيئه بعد تمام الإسناد.

ويقول ابن المؤدب عن جهة انتصاب المفعول المطلق:" وهو منصوب بخروجه من الوصف، ألا ترى أن من قال: أكلت أكلاً؛ كان معناه: أكلت طعامًا"[(١)] وأراد بالوصف هنا الإسناد، حيث جعل نصبه كنصب المفعول به وبينا فيما سبق أن انتصاب المفعول به بخروجه من الإسناد.

ولعل هذا الاستعمال جاء من تأثر النحويين بعلم المنطق، حيث إنَّ إطلاق الموصوف على المسند إليه والوصف على المسند من ألفاظ أهل المنطق[(٢)].

ثانياً: ما تعدد مدلوله تبعا لتعدد ميادينه:

الإضافة بين علم النحو وعلم المنطق:

يذكر ابن رشد مصطلح الأحوال الإضافية عند ذكره لأقسام الأسماء، فهي تنقسم – مما تنقسم إليه – إلى أسماء صفات، وأحوال إضافية[(٣)].

ويجعلها على نحو مخالف لمفهوم الإضافة عند النحاة، فيرى أنها "ما كان فيه معنى مضافًا مثل: مالك ومملوك وابن وأخ ..."[(٤)].

---

(١) ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص: ٤٤.

(٢)انظر:مجموعة من الباحثين، مصطلحات أهل المنطق عند العرب، ص: ١٠٣٨-١٠٣٩، ومحيي الدين محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص: ٦٩.

(٣) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ١٥.

(٤) ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ١٥-١٦.

يوضح هذا المفهوم في كتاب المقولات بقوله: "ومن خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى، والمولى مولى للعبد، وهي أسماء تدل على معنى يقتضي وجود طرف آخر، فمملوك يقتضي مالكًا، وابن يقتضي أبًا، وأخ يقتضي أخًا آخر. وهكذا"[(١)].

وهذا المفهوم أكبر من مفهوم الإضافة عند النحاة، وهو يرى أن مثل: غلام زيد، هو ما يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد[(٢)]، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يجعل كل اسم خفض بحرف الجر أو بغيره، ويكون من تمام الاسم أو الفعل؛ هو المقصود بمعنى الإضافة[(٣)].

---

(١) انظر: ابن رشد، كتاب المقولات، ص: ٣٨، الخوارزمي، الحدود الفلسفية، ص: ٩٨.

(٢) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٢٦، ٦٣.

(٣) انظر: ابن رشد، كتاب الضروري في صناعة النحو، ص: ٥٥.

المبحث الرابع
مشكلات المصطلح النحوي
عرض ومناقشة

مما لا شك فيه أن قضية الخلاف النحوي التي أثبتتها أمهات الكتب العربية، والتي تطال المفاهيم النحوية المختلفة من مدرسة إلى أخرى، لا بد أن يكون لها انعكاس مباشر على مصطلحات هذا العلم، ومن ثم اتخذت كل مدرسة مذهبها النحوي معبرة عنه بمصطلحات تراها الأنسب لذلك، فنجد مثلاً: المصطلح البصري، المصطلح الكوفي، مصطلحات سيبويه، ومصطلحات الخليل ... وأمام هذا الانقسام المصطلحي شهد علم النحو العربي عدة مشاكل في ضبط المصطلحات التي يرتكز عليها، ولعل أهمها:

المشكلة الأولى: عدم وضوح المفهوم: يبنى المصطلح أساسًا على مفهومه، فإذا كان المفهوم غامضًا صعب انتقاء المصطلح المعبر عنه بدقة، فقد يضعه صاحبه لمفهوم معين يتعذر على القارئ إدراكه، ويعود ذلك إلى قصور العبارة عن تقديم المفهوم بشكل واضح. فإذا نظرنا مثلاً إلى هذا القول لخلف الأحمر: "العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل"[(١)] فقد أطلق العدد نكرة ولم يخصصه لشيء معين؛ ولكن القارئ من خلال السياق يدرك أنها ثلاثة أقسام للعربية وهي ذاتها أقسام الكلم التي ذكرها سيبويه في باب – ما الكلم من العربية –إذ يقول: "فالكلم اسم وفعل وحرف..." [(٢)]، ثم إن العربية في زمنه كانت تطلق على أكثر من مفهوم؛ كما أنه لم يحدد مفهوم الاسم والفعل، وأتبع الحرف بوصف لم يوضح معالمه، ثم يعرف الحرف بأنه الأداة التي ترفع وتنصب

---

(١) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، (د. ط)، سوريا، ١٩٦١، ص٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢.

وتخفض الاسم وتجزم الفعل[١]، وهذا التعريف لا يضبط مفهوم هذه اللفظة بدقة، فليست الحروف وحدها التي ترفع وتنصب وتجرُّ وتجزم.

وليس هذا فحسب بل يتجلَّى موقفه أكثر في قوله: "باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها وهي: أريت وظننت وخلت وحسبت..." [٢]، وهي مجموعة من الأفعال المتعدية وليست حروفًا، مما يزيد الأمر تعتيمًا وتعمية عن القارئ والمتعلم.

كما نلحظ هذا الأمر أيضًا في كتاب سيبويه عند معالجته لكان وأخواتها تحت باب "الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٣]، فهو يشير إلى الاسم الذي يرتفع بعد دخول كان وأخواتها عليه باسم الفاعل، في حين نجده في موضع آخر يعبر عن اسم الفاعل بمصطلح الفاعل من ذلك قوله: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما فعلت فيه – ويقصد اسم الفاعل – ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل بما عملت فيه"[٤]، وهنا يتضح تداخل كبير بين عدة مصطلحات وهي :اسم (كان) وأخواتها، الفاعل واسم الفاعل ولكل منها مفهوم آخر مختلف، وفي هذه الحالة لا يدرك معنى المصطلح إلا من

---

(١) انظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي: نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الحديثة لتطويره، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م ، ص:٨٤.

(٢) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص:٣٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١ :٤٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤ :٤٣٤.

خلال سياقه، وهذا أمر ينافي ما يطلب من المصطلحات من تشكيل الأركان الأساسية للمعنى المستفاد من النص لا أن تفهم من خلال غيرها[١].

المشكلة الثانية: عدم ذكر الحد أو التعريف: شهدت بدايات النحو العربي من حيث مصطلحاتها اضطرابًا في الحدود والتعاريف، فأحيانا لا يُقَدَّمُ الحَدُّ أو التعريفُ أصلاً وأحيانًا يُقَدَّمُ باختلاف بين النحاة، فإذا عُدْنَا مثلاً إلى مقدمة خلف الأحمر في النحو لم نجد فيها مصطلحًا واحدًا معرَّفًا أو محدودًا[٢]، بل يكتفي بالتمثيل لمصطلحاته باعتبارها واضحة في عصره ولم يأبه بالأجيال بعده.

وفي كتاب سيبويه نحصي العديد من المصطلحات التي لم يضع لها حدا ولا تعريفًا من ذلك ما جاء تحت باب الفاعل في قوله":باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها..."[٣] فهو يحشد مصطلحات الفاعل واسم الفاعل والمفعول واسم المفعول والمصدر والصفة دون أن يقدم لها أدنى تعريف.

---

(١) انظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص:٨٦.

(٢) انظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ص:٨٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١ :٤٥.

أما الحديث عن اختلاف الحدود فلا يكاد يتفق نحويان على تعريف مصطلح واحد، ومن مظاهر هذا الخلاف على سبيل المثال لا الحصر ما أورده الرماني في حد المنصوب قائلاً: "كلمة عمل فيها عامل النصب"[١] بينما يقول ابن الحاجب: "المنصوبات: هي ما اشتمل على علم المفعولية"[٢]. وقد عَقَّبَ على ذلك الأستاذ منصور الوليدي فَعَدَّ حَدَّ الرماني للمنصوب قاصرًا عن توضيح معنى الاسم المنصوب[٣]. ذلك أَنَّ القارئ لا يصل إلى المعنى المراد ما لم يكن يدرك مفهوم العامل مسبقًا، بينما انطلق ابن الحاجب من التقسيم النحوي للمنصوبات باعتبار المفاعيل الخمسة أصل المنصوبات، وما سواها فهو محمول عليها.

ولَمَّا كانت المنصوبات تؤدي وظائف دلالية متنوعة اختلف النحاة في حدها، وعزف آخرون عن ذلك، ولعلَّ هذا السبب يكشف سرَّ الاكتفاء بالمصطلحات، وغياب حدودها في كثير من المؤلفات النحوية واللغوية في التراث العربي.

المشكلة الثالثة : التعدد: اقترنت بعض المصطلحات النحوية بإشكالية التعدد سواء كان ذلك في دلالة اللفظ الواحد على أكثر من مفهوم، أو

---

(١) علي بن عيسى الرماني، الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، (د.ط)، عمان، ١٩٨٤م، ص:٦٨.

(٢) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط:١، مكة، ١٤١٨هـ: ١٩٩٧م، ٢: ٣٨٧.

(٣) الوليدي، منصور صالح محمد علي، الخلاف النحوي للمنصوبات، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ٢٠٠٦، ص: ٨٧.

في تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد، وإذا عدنا إلى تراثنا النحوي للوقوف على مواطن التعدد والاختلاف، وجدنا منه ما ينتج عن اختلاف المدارس النحوية، وما يكون داخل المدرسة الواحدة – بين أعلامها – أو حتى عند العالم الواحد.

فأما ما نتج عن الخلاف بين المدارس النحوية خاصة بين البصرة والكوفة "فأغلب الظن أن منشأها – أي المصطلحات – كان بسبب اختلاف النظرة التي ينظرها، كل منهما إلى المصطلح، أو اختلاف التوجيه النحوي الذي يتبنّاه علماء كل مدرسة"[(١)] إذ نجد الكثير من المصطلحات الكوفية المغايرة للمصطلحات البصرية تحمل المفهوم ذاته ومن ذلك: النعت والصفة، الإقرار والإثبات، الجحد والنفي...، كما نجد المصطلح الواحد يحمل مفهومًا لدى البصريين يختلف عنه لدى الكوفيين، كمصطلح الصفات مثلاً "وهو مصطلح كوفي بعيد عن الصفة في نحو البصريين. لقد استعمل الكسائي الصفات لما هو من أسماء الزمان وأسماء المكان أو ما يدعى بالظرف. وقد توسع الفراء في مدلول الصفات فأطلقه على اسم الزمان واسم المكان والجار والمجرور"[(٢)]، بل نجد أيضًا للمفهوم الواحد مصطلحات متعددة عند النحوي الواحد، كما ثبت عند خلف الأحمر في مقدمته إذ يورد ثلاثة مصطلحات للدلالة على مفهوم الحال في مواضع مختلفة، فيقول

---

(١) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: ٢٤.

(٢) إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، ط١، عمان، ١٩٨٧، ص: ١٢٧.

في باب تفسير النصب: "وخبر المعرفة: هذا عبد الله مقبلا، وهذا زيد خارجًا، وهذا زيد ماشيًا، وما أشبه ذلك"[١].

وفي موضع آخر يقول" والحال قول الله عَزَّ وجلَّ:﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٢] نصبت خالصة على الحال وهو التمكّن"[٣]، فالمصطلحات الثلاثة أفاد بها معنى واحدا، ولكن لم يعتمد يعتمد منها بعد ذلك إلا مصطلح الحال، وربما يعود ذلك إلى أَنَّ من جاءوا بعده رأوا في الأمر شيئًا من التعميم فانتقوا المصطلح الأقرب والأنسب للدلالة على هذا المفهوم، وخصصوا غيره لمفاهيم أخرى.

ومن تعدد المصطلحات العلمية لمفهوم واحد ما نجده عند سيبويه، حيث كثيرًا ما يلجأ سيبويه في كتابه إلى التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح، فهو لا يكاد يستقر على مصطلح واحد، فيعمد إلى اللغة ويختار من ألفاظها للتعبير عن ذلك، ورغم أن هذا الأسلوب يتنافى وخصائص المصطلح العلمي، إلا أنه يسلّم به لمن له معرفة عميقة بأسرار اللغة وأساليب العرب، بدليل أن أغلب المصطلحات الماثلة في كتاب سيبويه لا تزال تستعمل حتى يومنا هذا، ثم إِنَّه أَلَّفَهُ في زمن لم تنضج فيه المصطلحات بعدُ، ولم تستقر.

وفيما يلي نقف على بعض المصطلحات التي احتذى فيها هذا الأسلوب ومنها:

---

(١) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص:٥٧.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٣٢.

(٣) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص: ٥٩.

المصطلح النحوي	المصطلحات المقابلة عند سيبويه
١- الهمزة	١- الألف[١]
٢- تاء التأنيث	٢- الهاء[٢]
٣- ياء المتكلم، حروف القسم، ياء النسب، حروف الجر.	٣- حروف الإضافة[٣]
٤- اللام الفارقة.	٤- لام التوكيد[٤]
٥- المفعول المطلق.	٥- الحدث والحدثان، ويسميه أيضًا فعلاً ومصدرًا وتوكيدًا[٥] وعملاً[٦].
٦- عطف النسق.	٦- الشركة، وسمَّى حروفه حروف الإشراك[٧].
٧- عطف البيان.	

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٤٤-٥٤٦

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٨٥

(٣) انظر: سيبويه،الكتاب، ١: ٣٩-٤٢، ٣: ٣٨١، ٤٩٧، ٤٩٨

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٣.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٤، ٣٢٠، ٣٧٧، ٣٨٠

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ١٣

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٨.

٨- الظرف.	٧- النعت، البدل، التوكيد، العطف، الصفة[١].
٩- التوكيد.	٨- الغاية[٢]
١٠- الحال.	٩- تخصيص، صفة، تكرير[٣]
١١- صلة الموصول.	١٠- خبر، مفعول فيه، فعل واقع فيه[٤]
	١١- الحشو والوصف[٥]

ومن ذلك أيضًا: مصطلح الخزل: استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على مفهوم الحذف في باب المصادر تنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره[٦].

ومصطلح الفعل الذي لم تمضه: استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على فعل الحال أو الفعل المضارع[٧].

ورغم انتهاج سيبويه مسلكي الوصف والتعدد في التعبير عن مصطلحاته، واضطرابه في تصنيف أبواب كتابه، إلا أن ذلك لا ينقص من قيمة الكتاب شيئًا، فلابد " أن ثم منهجًا منطقيًّا جرى عليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٢٣

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١٧، ٣: ٢٨٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٥-٢٤٦، ٢٧٧، ٢: ٢٠٦،٣٨٥.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٨١-٨٧، ١٢٢، ٣: ١٠٧.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٦٩-٢٧٠

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٢٢.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٧.

وترتيبها، فبلغ البحث حاجته وأدرك هدفه"[١]، إذ السمة الغالبة في كتابه الالتزام المنهجي، وحسبه من القلادة ما أحاط بالعنق، أي أن يضع سيبويه النحو وقضاياه في جانب من جوانب كتابه، ويضع الصوت وقضاياه في جانب آخر، ويضع الصوت وقضاياه في جانب ثالث[٢]، ويقدم مصطلحاته، ويتناولها بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير والتفسير.

ومن ذلك مصطلح الفعل الذي ضم أشتاتًا من المفاهيم النحوية بين أكثر من عالم نحوي: حيث يطلقه الفراء على المصدر[٣] والفعل المضارع والفعل الماضي[٤] خلافا لما ذكره أحد الباحثين[٥] من قصره على الفعل المضارع دون بقية أنواع الفعل، ويطلقه كذلك على الخبر[٦] ووافقه في ذلك ابن سعدان[٧]كما سعدان[٧]كما يطلقه على الحال[٨]وعلى الاسم[٩] وعلى اسم الفاعل[١٠]، ووافقه في

---

(١) انظر: محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، ص:٤٥٠.

(٢) انظر: أحمد حسن نوزاد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص: ٣٧.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥، ١٠٤، ٢٥٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٥٦.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٢٢،٢٣، ٢٤، ٢٨،٤٠،٤٦، ٤٧، ٥٩، ٦٥،٦٦، ٧٥،٨٤، ١٠٠.

(٥) انظر: المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي، ص: ٢٥٨.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٤٠٩.

(٧) انظر: ابن سعدان، مختصر النحو، ص: ٥٨، ٥٩، ٦٦.

(٨) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٥٥.

(٩) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٠٢

(١٠) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٣، وانظر: الفراء، كتاب المذكر والمؤنث، ص:٥٨، ١١٦

في ذلك ابن سعدان[١]، وهو هنا يقصد ما اصطلح عليه الكوفيون –وهو على رأسهم– بالفعل الدائم لكنه كان يكتفي بكلمة الفعل أحيانًا وأحيانا يتبعها بالوصف، وتابعه في ذلك ثعلب، وابن الأنباري[٢]، وأطلق ابن سعدان الفعل على اسم المفعول ولم ينقل هذا الاستعمال إلَّا عند ابن سعدان[٣].

ومما يجدر التنبيه إليه أن الفراء اضطرب في استخدام هذا المصطلح فتارة كان يطلق هذا المصطلح على اسم الفاعل عاملاً[٤] كان أم غير عاملٍ[٥] وتارة أخرى كان يفرق بين اسم الفاعل إذا كان عاملاً وزمنه الاستقبال فيطلق عليه الفعل وأما إذا كان زمنه المضي فيطلق عليه الاسم[٦].

ومن ذلك ما نجده من تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد عند عالم نحوي في أكثر من كتاب له وبحسب طبيعة الباب الذي يعالجه ومن ذلك مصطلح الأسماء الموضوعة حيث يطلق الفراء هذا المصطلح على الأعلام في المعاني[٧] ثم يطلقه على اسم الجمع في موضع آخر من المعاني[٨] ثم يطلقه

---

(١) انظر: ابن سعدان، مختصر النحو، ص: ٥٦.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢، ٣٢، ٤٥، ٤٩، ١٦٥، ٢:٤٣، ٧٩، ٨٠، ٨١،٨٣، ٤٢٠، ٣: ٣٠٨، وانظر: ثعلب في مجالسه، ١: ٩٧،١٢٤، ٢٣١، ٢٧١، ٢: ٣٩٥، ٤٠٠، وابن الأنباري، الأضداد، ص: ٦٢..

(٣) انظر: ابن سعدان، مختصر النحو، ص: ٦٢.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٣، ٢: ٤٣، ٧٩، ٨٠، ٨١،٨٣، ٤٢٠، ٣: ٣٠٨.

(٥) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ٤٢٠

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٥، وثعلب في مجالسه، ١: ٢٦٥.

(٧) انظر: الفراء، معاني القرآن،١: ٤٠٩

(٨) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٣: ٢٨

يطلقه في المذكر والمؤنث على اسم الجنس[١] ثم يطلقه في المقصور و الممدود على المصدر[٢].

ومن المصطلحات ما تعددت مدلولاته عند أكثر من عالم نحوي كمصطلحات الأداة والفعل والحرف كما بان لنا في المبحث الثالث.

ومن المصطلحات ما تعددت مدلولاته وصوره عند علماء المذهب الواحد بخلاف ما تعارف عليه بعض الباحثين اليوم ومن ذلك مصطلح الخروج كما بان لنا ذلك في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

ومن المصطلحات ما تعددت مدلولاته تبعا للمدلول المتعارف عليه عند علماء المذهب النحوي الواحد كمصطلح التقريب كما بان لنا في المبحث الثالث من هده الدراسة.

كما بان لنا أنه من أسباب التعدد ما يأتي:

١- استخدام العالم النحوي مصطلحات المذهب الذي ينقله وإن كان لا يستحسنه أو يرى مصطلحًا آخر له فابن الأنباري يذكر مصطلح القطع حينما ينقل مذهب الكسائي والفراء وإن كان يفضل مصطلح الحال حينما يرجح إعرابًا على آخر، وينقل عنهما أيضا مصطلح الصلة للزائد في القرآن الكريم، وهو لا يستحسنه بل يستخدم مصطلح التوكيد للزائد في القرآن الكريم، ويستخدم الظرف والبناء إذا أشار للبصريين.

---

(١) انظر: الفراء، المذكر والمؤنث، ص: ٦٩، ٧٠.

(٢) انظر: الفراء، المقصور والممدود، ص: ٢٥.

٢-نظرة العالم إلى المعاني والاستخدامات اللغوية للمصطلح فيختار للمصطلح أي كلمة تؤدي المعنى اللغوي للمفهوم فتتنوع المصطلحات، وقد يكون المعنى اللغوي للمصطلح واسع يصلح لأن يضم أكثر من مفهوم لغوي فتتعدد المفاهيم.

٣-استخدام خاص للعالم كاستخدام مصطلح الخلف والقلب عند سيبويه، والمثال عند ثعلب، والتكليف عند الطبري، وغيرها.

٤-في غير كتب النحو ككتب التفسير أو الفقه تجد العالم يتنقل بين المذاهب النحوية ناقلا نصوص النحاة ومصطلحاتهم فتتعدد تبعًا لذلك مصطلحاته، بل ربما اجتهد فأطلق لنفسه العنان في اختيار مصطلح يتماشى لغويًّا مع المفهوم النحوي الذي يريده.

٥- نقص الاستقراء حيث لم تُسْتَقْصَ كُلُّ السياقات التي ورد فيها كثير من المصطلحات البصرية أو الكوفية في مدونات أصحابها من النحاة.

٦- غلبة اقتران هذا المصطلح بمفهوم معين دون غيره فيظن الباحث أن مراد النحوي بهذا المصطلح هو هذا المفهوم باطراد حيثما ورد، بل ويجتهد في رَدِّ هذا المصطلح لهذا المدلول وإن كان ذلك بعسير الصنعة والتكلف.

٧- تأثر العالم النحوي أو المفسر أو المحدث أو الأصولي بالدلالة اللغوية العامة أكثر من الدلالة الاصطلاحية الفنية العلمية من ذلك استخدام سيبويه لمصطلحات الحدث واسم الحدثان والفعل والعمل للدلالة على مفهوم المصدر، واستخدامه أيضًا مصطلحات الطرح والترك لمفهوم الحذف..

٨- إحساس العالم بأن المفهوم الجديد للمصطلح قريب من المفهوم الأول، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثاني الجديد، فيشرك كلا

المفهومين في مصطلح واحد فينشأ ما نسميه المشترك اللفظي في المصطلحات، وغالبا ما يكون ذلك في بدايات وضع العلم وإطلاقه.

٩- الانطلاق من المعنى اللغوي المحسوس إلى المتخصص المجرد وهذا غالبا ما يكون في بدايات نشأة مصطلحات العلم، ومن ذلك إطلاق الفعل المشهود على الفعل المضارع الذي زمنه أنيٌّ، وحاضر وإطلاق الفعل المعهود على الفعل الماضي، وإطلاق الفعل الموعود على ما كان من الأفعال زمنه الاستقبال (الفعل المضارع وفعل الأمر)[١].

١٠- اختلاف زاوية النظر عند إطلاق المصطلح فقد يذكر العالم النحوي مصطلحين أو أكثر في كتابه أو في أكثر من كتاب للمفهوم ذاته مرة باعتبار تصنيفه الصرفي ومرة باعتباره اللغوي ومرة باعتبار وظيفته النحوية في التركيب فيظن أن العالم أراد إطلاق هذه المصطلحات على المفهوم لاعتبار واحد بعينه ومن هنا تدخل دعوى الاشتراك اللفظي للمصطلح ودعوى الضبابية.

١١- قد تتعدد المفاهيم لمصطلح واحد ويكون هذا ناشئًا من اختلاف المجال العلمي الذي تعالج فيه الظاهرة التركيبية كما هو الحال في اختلاف مفهوم الإضافة بين النحويين والمناطقة .

١٢- قد تتعدد المفاهيم لمصطلح واحد ويكون هذا ناشئًا من اختلاف المدرسة النحوية كاختلاف مفهوم التقريب عند الكوفيين عن مفهومه عند البصريين.

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة (عهد).

١٣- قد تتعدد المصطلحات لمفهوم واحد وذلك بسبب اختلاف المدارس النحوية، فإذا تجاوزنا ما كان من أمر الاختلاف في المصطلحات بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية مما أمره أوضح من الخوض فيه فإننا نقف على شيء من تطور المصطلح وإن كان يسيرا عند أصحاب المدارس الأخرى، فإذا تجاوزنا الخلاف في المصطلح النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة فهذا أمره واضح، وانتقلنا إلى المدرسة البغدادية وجدنا أن مدرستي البصرة والكوفة ظلتا منفصلتين حتى نهاية القرن الثالث، أو منتصف القرن الرابع الهجري حيث اندمجتا في مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد. ولقد ساهم نحاة هده المدرسة في خلط المصطلحات الكوفية والبصرية واختصارها وتهذيبها[١]. وقد نسب بعضهم الجذور الأولى لهده المدرسة إلى الأخفش(ت٢١٥هـ) وفي هذا يقول محمد حسن محمود: "لَمَّا عاد سيبويه من بغداد وعلم الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة خبره عزم على أن يثأر له فذهب متحمسًا إلى بغداد"[٢].

إلا أن الانطلاقة الفعلية لهده المدرسة كانت مع ابن كيسان، وهو يعد أول أئمة المدرسة البغدادية. فقد توفي سنة ٢٩٩ للهجرة، وكان قد أخد عن المبرد وثعلب وأتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو [٣] ، وتبعه في ذلك طائفة من النحاة، منهم من طغت عليه النزعة البصرية كالزجاج (ت٣١١هـ) وابن

---

(١) أبو تاكي؛ سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن ارابع الهجري، دار غريب، ط١، مصر، ٢٠٠٥،١٤٢٥م، ص: ٤٠١.

(٢) محمد خسن محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، دار عمان، د.ط، الأردن، د.ت، ص:٧٥.

(٣) شوقي، ضيف، المدارس النحوية، ص: ٢٤٨.

السراج (ت٣١٦هـ) والزجاجي (ت٣٣٩هـ). ومنهم من طغت عليه النزعة الكوفية كابن الأنباري (ت٣٢٧هـ) وابن خالويه (ت٣٢٧هـ)، ومنهم من تحرر من القيود العصية المذهبية وهم البغداديون المتأخرون[١] الذين يعزى إليهم الانتقاء الجيد من المدرستين، محتجين مرة لهذه ومرة لتلك، ولم يكتفوا بالاحتجاج فقط، وإلا كانوا تبعا لغيرهم، وإنما راحوا يستقلون بآراء جديدة من إنتاجهم[٢].

وقد كان لهؤلاء المتأخرين – وأولئك – المتقدمين – دور كبير في العناية بكتاب سيبويه والنهوض بالمصطلح النحوي، حيث عكف بعضهم على وضع شروحات لكتاب سيبويه كجانب من الجوانب التطبيقية عندهم، واتجه البعض الآخر إلى التعمق في الثقافات أو الانتماء إلى بعض المذاهب التي برزت في عصرهم متأثرين بمصطلحات تلك الثقافات، وتلك المذاهب فظهرت مصطلحات جديدة[٣]. وعلى هذا الأساس يقسم المصطلح النحوي في المدرسة البغدادية إلى قسمين:

١- مصطلحات قديمة: وهي المصطلحات التي نجدها في مؤلفات أبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) و أبي جعفر النحاس (ت٣٦٨هـ) وأبي سعيد

---

(١) السامرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، ط١، عمان، ٢٠٠٧م، ص: ١٢٣.

(٢) عبد المجيد عيساني، الاتجاه البغدادي في النحو العربي، مجلة الأثر، جامعة قصداي مرباح ورقلة، ع: ٢، الجزائر، ٢٠٠٣م، ص: ١٥٥.

(٣) أبو تاكي؛ سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص: ٤٠١.

السيرافي (ت٣٦٨هـ) والرماني (ت٣٨٦هـ) وغيرهم ممن كانت لهم العناية بالكتاب.

فأبو جعفر النحاس مثلا في كتابه (التفاحة في النحو) استخدم مصطلحات المدرستين البصرة والكوفة، لكن اختياره المفضل من المدرسة البصرية، رغم استعماله لبعض المصطلحات الكوفية مثل مصطلح الجحد والنعت وواو الصرف [١]...، وفي كتابه (شرح أبيات سيبويه) رَكَّزَ على مصطلحات سيبويه، واتخذ منها موقفين متباينين، فأحيانًا يلجأ إلى الاختصار كقوله: (باب كان)[٢] بدلا عن (باب الفعل الذي يتعد اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل إلى اسم المفعول فيه لشيء واحد)[٣] عند سيبويه، وأحيانًا يطغى عليه التأثر بأسلوب سيبويه فتأتي مصطلحاته طويلة العبارة شأنها شأن مصطلحات الكتاب، من ذلك قوله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"[٤].

أما السيرافي والرماني فكلاهما تناول كتاب سيبويه بالشرح، إلا أنهما اختلفا في كيفية التعامل مع مصطلحاته، ففي حين اتجه السيرافي إلى نقل مصطلحات سيبويه كما هي، أو يعقبها بالشرح والتوضيح، نجد الرماني في شرحه يتخيَّر من مصطلحات الكتاب ما كان واضح المعنى مؤديًا للغرض، ويطرح ما دون ذلك مستبدلا إياه بمصطلحات تكون أكثر ملاءمة للمسائل التي تعبر

---

(١) شرف الدين علي الراجحي، الدراسات اللغوية في مصر من القرن الخامس إلى التاسع الهجري،دار المعرفة الجامعية، د.ط، مصر، د.ت،ص: ٦٥.

(٢) أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص: ٤٠

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١

(٤) أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص: ١٣٨

عنها [١]كقوله (باب الظرف)[٢] بدلاً عن (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)[٣] و (باب التوابع)[٤] بدلاً عن (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك)[٥] ، ومن هنا نلحظ أن المصطلح النحوي قد حظي باهتمام كبير في المدرسة البغدادية.

٢- مصطلحات جديدة: وهي مصطلحات خفيفة النطق قصيرة العبارة مختلطة بمصطلحات كلامية ومنطقية متفاوتة من حيث القلة والكثرة، وقد ظهرت هذه المصطلحات خاصة في مؤلفات الزجاجي وأبي علي الفارسي وابن جني، وهم من الذين جمعوا بين مصطلحات البصريين والكوفيين على السواء، وربما أعقبوا المصطلح بما يوحي بشرحه وتوضيحه أحيانًا، أو عبّروا عن الفكرة بأكثر من مصطلح كما هو الحال عند ابن جني، من ذلك قوله: "باب المفعول فيه وهو الظرف"[٦]، و"باب العطف وهو النسق"[٧]، وإطلاقه مصطلحات "الذكر" و"العائد" و"العائد" و"الضمير" لأداء معنى واحد[٨].

---

(١) أبو تاكي؛ سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص: ٤٠٤.

(٢) شرح الرماني، ص: ١٢٨ نقلا عن خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص: ٤٠٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠١

(٤) انظر: أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص: ١٣٨.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٠٩

(٦) انظر: ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة النهضة العربية، (د.ط) لبنان، (د.ت)، ص: ٢٦.

(٧) انظر: ابن جني، اللمع، ص: ٤٥.

(٨) انظر: ابن جني، الخصائص، ١: ١٨-٢٦.

ومن هنا يتضح التباين في التعامل مع المصطلح النحوي بصورة جلية في مؤلفات أصحاب المدرسة البغدادية، الذين لجؤوا تارة إلى التوضيح والشرح والتبسيط لتيسير النحو على المتعلمين، وتارة أخرى إلى الاختصار والدقة إذا كان موجَّهًا للمتخصصين.

ب- المصطلح النحوي في الأندلس: وصل النحو إلى الأندلس عن طريق تسرب كتب المشرق إليهم، فأخذوا منها حاجتهم من اللغة والنحو، ويعد كتاب الكسائي أول كتاب نحوي دخل الأندلس عن طريق جودي بن عثمان العبسي[1](ت١٩٨هـ) والسؤال الذي يقال هنا: متى دخل كتاب سيبويه الأندلس، مع أنه أسبق زمنًا من كتاب الكسائي، والكسائي نفسه تخرَّج على كتاب سيبويه[2]، فَإِنْ أهملت الروايات تأريخ ذلك فإنها تثبت عناية أهل الأندلس بالكتاب، بل اشتهرت جماعة منهم بحفظه.

وبهذا يكون نحاة الأندلس قد جمعوا بين النحو الكوفي ماثلا في كتاب الكسائي، والنحو البصري ماثلاً في كتاب سيبويه، إلا أن ما صنعوه لا يشكل مدرسة مستقلة، لأن عملهم كان قائما على الاختيار من آراء السابقين، وهذا الاختيار لا يمكن أن ينعت بأنه يؤلف مدرسة نحوية قائمة بنفسها، فنحاة الأندلس أخذوا من غيرهم ما راقهم، دون أدنى تعصب لهذا أو لذاك، إذ نظروا

---

(١) انظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره على الدراسات النحوية، ص:١٦٤.

(٢) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، كلية اللغة العربية،جامعة الأزهر، ط٢، مصر، ١٤٣٣-٢٠٠١م، ص: ١٠١.

فيما وصلهم من آراء النحاة نظر البصير المتفحص وأخذوا منها ما يناسبهم[١]، ومن أشهر أعلام الأندلس في النحو نذكر: محمد بن يحيي الرباحي (ت٣٥٣هـ) وأبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) الذين استطاعوا أن يضيفوا إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني. ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاهاتهم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء[٢]، من خلال الإسهام في تحرير بعض مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته، وتذليل مشاكله وصعابه، ويعد أبو حيان أهم من خلفوه من الأندلسيين خاصة وأنه من المتأخرين منهم، عاش بين القرنين السابع والثامن الهجريين، أي في زمن ظهرت فيه ملامح استقرار الدرس النحوي، لذلك جاءت مصطلحاته ثابتة لا تحمل جديدًا، إذ لم يتجاوز دوره الاختيار والتسليم بما شاع منها وعَمَّ استعماله ... وليس من الممكن أن يحاول تغيير اصطلاح قد شاع تداوله بين المتعلمين والنحاة، وهو في ذلك شديد الميل إلى المصطلح البصري، وشديد التأثر بقواعد المنطق والفلسفة، إذ كثيرًا ما يذكر الحدود والتعريفات بداية الباب، حيث يورد تعريفًا عامًا لها، ثم يقوم بتحليل كامل لهذا الحد، ليبعده عن الغموض أو اللبس الذي قد يلحق به، بينما يلجأ أحيانًا إلى عدم الإيغال في تحليل الحدود والتعريفات، وكأنه يرى أن التعريف وسيلة لتصور الموضوع لا غاية مقصودة وإذا كان الهدف من التعريف هو التبيين والوضوح، فإن الأبواب النحوية

---

(١) انظر: محمد موعد، مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، سوريا، ع: ٩١، ٢٠٠٣م، ص: ٣٢.

(٢) انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: ٢٩٢-٢٩٣.

الواضحة لا تحتاج إلى حد، ولهذا نجد أبا حيان يردد عبارة: "أن هذا لا يحتاج إلى رسم ولا إلى حد". فمن ذلك قوله في باب التابع: وهو محصور بالعد، ولا يحتاج إلى رسم ولا إلى حد، وهو النعت، وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق"[(١)]، وفي تعريف التركيب يقول: "التوكيد معنوي ولفظي والمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة فلا يحتاج إلى حد ولا رسم"[(٢)].

وهكذا يتضح أن أبا حيان الأندلسي لم يكن ذا اهتمام بالمصطلح النحوي ولا بالحدود والتعريفات وهو ما يعكس استقرار المصطلح وثباته، وهو ما يفسر كذلك عدم التفات نحاة الأندلس إلى قضايا المصطلح وانشغالهم عنه بالأحكام النحوية ومباحث العلل، ولعل رفض ابن مضاء القرطبي لنظرية العامل وثورته على النحاة من خلال كتابه "الرد على النحاة "شغل الدارسين وأغفلهم عن العديد من القضايا والشخصيات النحوية الجديرة بالدراسة، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن رشد (ت١١٩٨م) في كتابه "الضروري في صناعة النحو" إلا انه ظل مغمورًا رغم ما احتواه من تغيير وتجديد[(٣)].

ج- المصطلح النحوي في مصر والشام: نشطت الدراسات النحوية في مصر والشام بدخول كتب النحاة البصريين والكوفيين إليها، وتأثرها بهم، حتى برزت إلى جانب المدارس النحوية الأولى (البصرة والكوفة) إلا أن إطلاق اسم

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٠٧.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٤٧.

(٣) انظر: الدراسة التي عقدها محقق كتابه: الضروري في صناعة النحو الدكتور منصور عبد السميع، وكذلك: أحمد جلايلي وسمية بن صديق: آراء ابن رشد النحوية في كتابه الضروري في صناعة النحو، مجلة الأثر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ع: ٧، ٢٠٠٨م، ص:٢٢.

المدرسة على حركة النحو في مصر والشام فيه تجوز إذا اعتبرنا وحدة الهدف، ووحدة الأصول، ووحدة المقاييس، ووحدة المنهج، لأن هذه الحركة كانت تتعدد فيها المناهج، وتختلف الأصول، وتتباين المقاييس[١] أي أنها مدرسة – إن صح القول – انتقائية انتخابية شأنها في ذلك شأن المدرسة البغدادية والأندلسية؛ ورغم ذلك تعصّب فريق منها لآراء البصريين ومصطلحاتهم النحوية ويمثل هذا الاتجاه" ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الذي انتصر للمصطلح البصري وعمل به في شتى مؤلفاته .أما الاتجاه الانتخابي فيتجلى عند" ابن مالك (ت٦٧٢هـ) و ابن هشام (ت٧٦١هـ)، وقد عبر السيوطي عن ذلك بقوله: "ولابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين" قال ابن هشام معلقًا: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين"[٢]، ولم يكتف ابن مالك بذلك، بل استطاع أن يظفر بمصطلحات نحوية لم يسبق إليها نذكر منها:

١- النائب عن الفاعل: وكان جمهور النحاة يسمونه المفعول الذي لم يسم فاعله. قال الخضري: "هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور" المفعول الذي لم يسم فاعله "لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف إذ المفعول هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، وليس مرادًا[٣] "وقال أبو حيان:" لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله"[٤].

---

(١) انظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره على الدراسات النحوية، ص:١٦٤.

(٢) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: ١٠٢.

(٣) انظر: الحضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ص: ١٦٥

(٤) انظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١: ٢٨٦.

٢- البدل المطابق: بدل قولهم "بدل كُلٍّ من كُلٍّ"، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو قوله تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالين﴾[١] وسمَّاه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّـهِ﴾[٢] ، فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وإنما لم يقل ذلك؛ لأَنَّ (كلاًّ) إنَّما يطلق على ما يقبل التجزيء، فعند الإطلاق تدل (كُلٌّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا ؛لأَنَّ الله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك[٣].

٣- المعرف بأداة التعريف: وهو اصطلاح أورده ابن مالك بدلاً عن التعريف بال، لأن من العرب من يعرف بأم، وهي لغة حميرية، إذ يجعلون بدل (أل) (أم)، فيقولون مثلاً: انظر إلى القمر، أي انظر إلى القمر.

وبهذه النماذج من المصطلحات التي انفرد بها ابن مالك تتجلى مكانته النحوية، ولا يعكس ذلك منهج المصريين في صياغة مصطلحاتهم، فمنهجهم منهج البغداديين، حيث وظفوا مصطلحات البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم.

ثم توالت المصنفات النحوية بعد هؤلاء إلا أنها ظلت تحافظ على تراثهم دون تجديد أو ابتداع، واقتصرت على تحقيق وشرح وتحشية أعمالهم كما هو الحال في "شرح التصريح على التوضيح"على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، و"الحواشي الأزهرية في حلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية "عند خالد

---

(١) سورة الفاتحة، آية: ٦-٧.

(٢) سورة إبراهيم، آية: ١-٢.

(٣) انظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، ط ١ مصر، ١٩٨٠م، ص: ١٨٧.

الأزهري، والأشموني في "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ..." وغيرها كثير[١]. إلا أنها رغم غزارتها لم تنفتح على التطور اللغوي والنحوي، ولم تستجب لدعوة الربط باللغات الأخرى، خشية أن يطرأ عليها حذف أو تحريف أو تغيير لبعض القواعد والمصطلحات النحوية مما يبعدها عن احتذاء النص القرآني[٢].

وما سعى منها إلى تيسير النحو وتطويره كان مجرد محاولات قليلة ذات أهداف تعليمية، ولعل أولها وأهمها محاولة" إحياء النحو "لإبراهيم مصطفى، لكنها قوبلت بالنقد والرفض التام فباءت بالفشل وأضحت حبرًا على ورق.

رغم ما كانت تبشر به من تبسيط للنحو ومصطلحاته وتقريبه لمستوى الناشئة والمتعلمين، ما من شأنه أن يفك ضغط وازدحام الدلالات والإشارات والأحكام الدسمة وغيرها مما تعانيه اللغة العربية إلى جانب كثرة المصطلحات النحوية وغموض مدلولاتها[٣].

المشكلة الرابعة: الوصف والتصوير:كان ولا يزال كتاب سيبويه "أعجوبة الدهر الخالدة" ذلك "أنه – منذ ألف – عناية العلماء به والطواف حوله، فمن شارح له ومن شارح لشواهده ومن منتقد له، واستخذوا حينا وضع كتاب جديد بعده، ولهذا كان يقول المازني من أراد أن يصنف كتابًا واسعًا في

---

(١) انظر: أحمد محمد عبد الراضي، دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي، مكتبة الثقافة الدينية،ط١، مصر، ٢٠٠٦م، ص: ١٥.

(٢) انظر: أحمد محمد عبد الراضي، دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي، ص: ١٥.

(٣) انظر: محمد عماري، تيسير النحو ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، ٢٠٠١، ع:٢٠، المجلد الثالث: ص: ٢٨-٢٩.

النحو بعد سيبويه فليستح"[١] حيث بذل فيه سيبويه جهدا لا يقدره إلا من تعرض بالنظرة الفاحصة لكتابه، وقدم فيه عرضا وافيا عن النحو العربي بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي يحدوه الأمل للبلوغ به مرحلة الاستقرار والثبات[٢]؛ حتى جاء على نحو لم يمكن أحدا من النحاة من بعده أن يضيف إليه شيئا ذا بال، وما زادوه لا يعدو أن يكون تبيينًا لمقاصده وتعيينًا لحدوده وضبطًا لبعض مصطلحاته وشرحًا لغوامضه، وتوثيقا لشواهده[٣]. لأن صاحبه أدركه الأجل قبل أن يتم إعداد كتابه ويعيد تنقيحه "فنحن نفاجأ في أول سطر فيه بهذا، يقول شوقي ضيف "هذا باب علم ما الكلم من العربية "وفيه تحدث عن أقسام الكلمة وأنها اسم وفعل وحرف، ونمضي معه إلى نهاية الكتاب، فنجد الحديث ينقطع عند بيان حذف بعض العرب لحروف في بعض الأبنية تخفيفا عن اللسان، ومثل لذلك فيما مثل بقول بعضهم: (علماء بنو فلان) بحذف اللام في (على) أي على الماء بنو فلان"[٤] وفي هذا القول تأكيد على خلو الكتاب من العنوان ومن المقدمة والخاتمة، وقد يعود هذا إلى طريقة عصر سيبويه في التأليف ... لكن

---

(١) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص: ٦١.

(٢) مسعود غريب، المصطلح النحوي في أصول ابن السراج، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص: ٥٦.

(٣) محمود أحمد نحلة، النحو العربي أعلام ونصوص، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، مصر، ٢٠٠٣م، ص: ١٨.

(٤) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: ٦٠

الثابت الذي لا مراء فيه أن سيبويه اختطفته يد المنون على غرّة وترك كتابه القيم الذي ملأ الدنيا وشغل النحاة قديمًا وحديثًا[١].

ولعل هذا السبب هو الذي يفسر بعض ما ورد في الكتاب من استطراد أو تكرار أو تداخل بين الأبواب "فهو يقدم لك المادة النحوية المرفوع إلى جانب المنصوب والمجرور..." [٢]دون أن يستوفي كل باب أحكامه على حده.

وما ذكرناه من اضطراب وتداخل – قد يؤدي إلى الغموض – لا يقتصر على أبواب الكتاب فحسب، بل يكتنف ذلك أيضا ما تضمّنه الكتاب من عناوين ومصطلحات نحوية، رغم أن سيبويه حاول أن يجعل مصطلحات كتابه واضحة سهلة المنال، وأردفها في كثير من المواضع بالوصف والتصوير، حيث قدّم سيبويه في كتابه مصطلحات عديدة بأسلوب الوصف والتمثيل، ومن المرجح أن هذا يرجع إلى عدم وضوح المصطلح المعبّر به وضوحا كليا يُطمأن إليه. وفي هذا إشارة إلى عدم استقرار المصطلحات وثبوتها حينذاك. ومن بين ما ورد في الكتاب من مصطلحات على هذه الطريقة نذكر:

المصطلح النحوي	طريقة وصفه عند سيبويه
١–اسم الآلة	– وَصَفَهُ وَمَثَّلَ لَهُ في قوله: "هذا باب ما عالجت به ... وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء

(١) انظر: التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط١، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص: ٥٩.

(٢) عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص: ١٢٥.

	التأنيث أو لم تكن، وذلك كقولك: محلب ومنجل ومكسحة، مقراض، مفتاح ... "[١].
٢-المركب المزجي	**- وَصَفَهُ بضم شيء إلى آخر حيث قال":باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسمًا واحدًا"[٢].**
٣-الاشتغال	**-وَصَفَهُ بقوله: هذا ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدّم أو آخر، وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم"[٣].**
٤-التعجب	**- وَصَفَهُ بقوله: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه"[٤].**
٥- التنازع	**- وَقَدَّمَ لَهُ بعنوان وصفي طويل قال فيه: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"[٥].**

وهذا يرجع في بدايات العلم إلى عدم وضوح المصطلح في الدلالة على المفهوم وضوحًا يطمأن إليه، وهذا أمر بدهيٌّ؛ لأن كتاب سيبويه أول كتاب

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٤

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٨٠

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٢

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٣

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٧٣

وصل إلينا في فنه، ولم يكن قد نضج هذا العلم بمرور أجيال من المتخصصين عليه.

خاتمة البحث:

طهر لنا بعد استعراض هذا العدد من المفاهيم والمصطلحات غير المشهورة في تراثنا ما يأتي:

١-هذا العدد قابل للتوسع وما هذا البحث إلا محاولة لإلقاء نظرة على هذا النمط من المفاهيم والمصطلحات، إذ تمثل حقبًا مضطربة في اختيار مفهوم واحد للمصطلح النحوي واستقراره، واختيار مصطلح واحد للمفهوم النحوي واستقراره.

٢- وقف الباحث في هذا البحث على:

المبحث الأول: مدلولات غير مشهورة لمصطلحات قديمة	**٣٠ مفهوما في كتب النحو**	**٣ مفاهيم في كتب التفسير**	
المبحث الثاني: مصطلحات غير مشهورة لمدلولات قديمة	**٣٥ مصطلحًا في كتب النحو**	**٣٠ مصطلحًا في كتب التفسير**	**٤١ مصطلحًا في كتب المنطق**
المبحث الثالث: مفاهيم متنوعة للمصطلح النحوي الواحد	**٧ مصطلحات في كتب النحو**	**مصطلح واحد ما بين كتب النحو والمنطق**	

كما وقف على أهم المشكلات التي تعترض سبيل المصطلح النحوي وأهم أسبابها وتتمثل في:

المشكلة الأولى: عدم وضوح المفهوم. المشكلة الثانية: عدم ذكر الحد أو التعريف. المشكلة الثالثة: التعدد. المشكلة الرابعة: الوصف والتصوير.

٢-تعدد المفاهيم والمصطلحات في كتب النحاة ناتج عن عدة أمور: ومنها:

أ-استخدام العالم النحوي مصطلحات المذهب الذي ينقله وإن كان لا يستحسنه أو يرى مصطلحا آخر له، فابن الأنباري يذكر مصطلح القطع حينما ينقل مذهب الكسائي والفراء وإن كان يفضل مصطلح الحال حينما يرجح إعرابا على آخر، وينقل عنهما أيضا مصطلح الصلة للزائد في القرآن الكريم، وهو لا يستحسنه بل يستخدم مصطلح التوكيد للزائد في القرآن الكريم، ويستخدم الظرف والبناء إذا أشار للبصريين.

ب-نظرة العالم إلى المعاني والاستخدامات اللغوية للمصطلح فيختار للمصطلح أي كلمة تؤدي المعنى اللغوي للمفهوم فتتنوع المصطلحات، وقد يكون المعنى اللغوي للمصطلح واسع يصلح لأن يضم أكثر من مفهوم لغوي فتتعدد المفاهيم.

ت-استخدام خاص للعالم كاستخدام مصطلح الخلف والقلب عند سيبويه، والمثال عند ثعلب، والتكليف عند الطبري، وغيرها

ث-في غير كتب النحو ككتب التفسير أو الفقه تجد العالم يتنقل بين المذاهب النحوية ناقلا نصوص النحاة ومصطلحاتهم فتتعدد تبعًا لذلك مصطلحاته، بل ربما اجتهد فأطلق لنفسه العنان في اختيار مصطلح يتماشى لغويًّا مع المفهوم النحوي الذي يريده.

ج- نقص الاستقراء حيث لم تُسْتَقْصَ كُلُّ السياقات التي ورد فيها كثير من المصطلحات البصرية أو الكوفية في مدونات أصحابها من النحاة.

ح- غلبة اقتران هذا المصطلح بمفهوم معين دون غيره فيظن الباحث أن مراد النحوي بهذا المصطلح هو هذا المدلول باطراد حيثما ورد، بل ويجتهد في رد هذا المصطلح لهذا المدلول وإن كان ذلك بعسير الصنعة والتكلف.

خ- تأثر العالم النحوي أو المفسر أو المحدث أو الأصولي بالدلالة اللغوية العامة أكثر من الدلالة الاصطلاحية الفنية العلمية من ذلك استخدام سيبويه لمصطلحات الحدث واسم الحدثان والفعل والعمل للدلالة على مفهوم المصدر، واستخدامه أيضًا مصطلحات الطرح والترك لمفهوم الحذف.

د- إحساس العالم بأن المفهوم الجديد للمصطلح قريب من المفهوم الأول، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثاني الجديد، فيشرك كلا المفهومين في مصطلح واحد فينشأ ما نسميه المشترك اللفظي في المصطلحات، وغالبا ما يكون ذلك في بدايات وضع العلم وإطلاقه.

ذ- الانطلاق من المعنى اللغوي المحسوس إلى المتخصص المجرد وهذا غالبا ما يكون في بدايات نشأة مصطلحات العلم، ومن ذلك إطلاق الفعل المشهود على الفعل المضارع الذي زمنه آنيٌّ، وحاضر وإطلاق الفعل المعهود على الفعل الماضي، وإطلاق الفعل الموعود على ما كان من الأفعال زمنه الاستقبال (الفعل المضارع وفعل الأمر)[1].

---

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة (عهد).

ر- اختلاف زاوية النظر عند إطلاق المصطلح فقد يذكر العالم النحوي مصطلحين أو أكثر في كتابه أو في أكثر من كتاب للمفهوم ذاته مرة باعتبار تصنيفه الصرفي ومرة باعتباره اللغوي ومرة باعتبار وظيفته النحوية في التركيب فيظن أن العالم أراد إطلاق هذه المصطلحات على المفهوم لاعتبار واحد بعينه ومن هنا تدخل دعوى الاشتراك اللفظي للمصطلح ودعوى الضبابية.

ز- قد تتعدد المفاهيم لمصطلح واحد ويكون هذا ناشئًا من اختلاف المجال العلمي الذي تعالج فيه الظاهرة التركيبية كما هو الحال في اختلاف مفهوم الإضافة بين النحويين، والمناطقة .

س- قد تتعدد المفاهيم لمصطلح واحد ويكون هذا ناشئًا من اختلاف المدرسة النحوية كاختلاف مفهوم التقريب عند الكوفيين عن مفهومه عند البصريين.

ش- قد تتعدد المصطلحات لمفهوم واحد وذلك بسبب اختلاف المدارس النحوية، فإذا تجاوزنا ما كان من أمر الاختلاف في المصطلحات بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية مما أمره أوضح من الخوض فيه فإننا نقف على شيء من تطور المصطلح وإن كان يسيرا عند أصحاب المدارس الأخرى.

المصادر والمراجع:

-أ-

.القرآن الكريم

الإبراهيم؛ محمد الطيب، إعراب القرآن الكريم الميسر، بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٢٣هـ

إبراهيم؛ محيي الدين توفيق، المصطلح الكوفي، بحث منشور في مجلة التربية والعلم، ع ١، الموصل، ١٩٧٩م.

أبو تاكي؛ سعود بن غازي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب، ط١، مصر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

الأحمر، خلف بن حبان، (ت ١٨٠هـ)، مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، (د. ط)، سوريا، ١٩٦١م.

الأخفش؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ابن أطفيش؛ محمد بن يوسف، (١٣٣٢هـ):

- تيسير التفسير،الطبعة الحجرية.

- تيسير التفسير، تحقيق: طلاي .

الأعلم الشنتمري؛ أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات بالكويت، ط ١٤٠٧هـ.

ابن الأنباري؛ محمد بن القاسم (٣٢٨هـ):

– إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محمد محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ

– شرح القصائد السبع،تحقيق وتعليق، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف،القاهرة،ط ٤، ١٩٨٠م.

الأنصاري؛ أحمد مكي،أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة، ١٩٦٤م.

الألوسي؛ محمود شكري البغدادي شهاب الدين،روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار إحياء التراث العربي، القاهرة – مصر.

-ب-

بدر الدين بن يحي بن تريدي،قاموس مصطلحات الفقه والحديث وعلم الأصول، ط١، الجزائر، ٢٠٠٠ م.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ):

– أسرار العربية،تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٧٥م.

– الأضداد في كلام العرب،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

-ث-

ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢.

-ج-

الجزولي؛ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلِّبَخْت (٦٠٧هـ)، المقدمة الجزولية، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م.

جلايلي؛ أحمد، وسمية بن صديق: آراء ابن رشد النحوية في كتابه الضروري في صناعة النحو، مجلة الأثر، جامعة قصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ع: ٧، ٢٠٠٨م.

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ):

- **الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢.**
- **الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.**
- **اللمع في العربية ، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ١٩٧٢م.**
- **اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة النهضة العربية، (د.ط) لبنان، (د.ت).**

-ح-

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو ابن الحاجب (٥٧٠هـ):

– شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، مكة، ١٤١٨هـ: ١٩٩٧م.

حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

حسن؛ عباس،حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط١، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠ م.

الحيادرة؛ مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي: نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الحديثة لتطويره، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م .

أبو حيان؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، القرناطي الأندلسي الْجَيَّاني (٧٤٥هـ) :

–ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م.

– البحر المحيط، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

أبو حيان التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي البغدادي (٤١٤هـ)، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة المعاصرة، بيروت، ١٩٥٣م.

-خ-

خالد المساعفة، عامل التقريب في النحو الكوفي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد التاسع، العدد آب ٢٠١٢م.

ابن خالويه؛ الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة، دار الهلال، ١٩٨٥م.

ابن الخباز؛ أحمد بن الحسين شمس الدين أبو عبد الله الإربلي ثم الموصلي (٦٣٧ه)، الغرة المخفية، تحقيق: حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد والرمادي.

الخثران؛ عبد الله حمد، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.

الخطيب؛ محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

خليفة؛ حاجي،كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الخوارزمي؛ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (٦١٧)هـ :

– مفاتيح العلوم،منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٨١م.

– الحدود الفلسفية، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، ضمن كتاب رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب، دار المناهل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.

- ر -

الراجحي؛ شرف الدين علي، الدراسات اللغوية في مصر من القرن الخامس إلى التاسع الهجري،دار المعرفة الجامعية، د.ط، مصر، د.ت.

الراجحي؛ عبده، النحو العربي والدرس الحديث،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

ابن رشد؛ القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (الحفيد)، (٥٩٥هـ):

-تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، تحقيق وتعليق: محمد سليم حافظ، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٨م.

- كتاب الضروري في صناعة النحو، تحقيق: د. منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٢م.

-كتاب المقولات، تحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .

الرضي الاستراباذي؛ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (٦٨٦هـ)، شرح الكافية،تحقيق:حسن الحفظي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٩٩٣م.

الرماني؛ علي بن عيسى، الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، (د.ط)، عمان، ١٩٨٤م.

-ز-

الزاملي؛ لطيف حاتم عبد الصاحب، الكلام المستقيم في النظر النحوي دراسة في المصطلح واستعماله، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن العددان ٣-٤، ٢٠٠٥م.

الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٩ هـ):

– الجمل، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ١٩٨٤م.

–كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.

الزمخشري؛ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (٥٣٨هـ)، المفصل، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢.

–س–

السامرائي؛ إبراهيم، المدارس النحوية: أسطورة وواقع، دار الفكر، ط١، عمان، ١٩٨٧.

السامرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، ط١، عمان، ٢٠٠٧م.

ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ):

– الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م.

– الموجز في النحو، تحقيق: الشويمي ودار مرجي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٥م.

ابن سعدان، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي النحوي الضرير (٢٣١هـ):

– مختصر النحو، تحقيق: حسين أحمد بوعباس، كتاب منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ٢٠٠٥م.

–الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق أبي بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ٢٠٠٢م.

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ):

– الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، كلية اللغة العربية،جامعة الأزهر، ط٢، مصر، ١٤٣٣-٢٠٠١م.

– مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق:محمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

-ش-

الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد الأزدي (٦٤٥هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٣م.

-ع-

عبادة؛ محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط٢.

عبد الراضي؛ أحمد محمد، دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي، مكتبة الثقافة الدينية،ط١، مصر، ٢٠٠٦م.

أبا عبيدة؛ معمَّر بن المثنَّى (٢١٠ ه) مجاز القرآن،تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

العريفي؛ سيف عبد الرحمن، مصطلح الخروج عند الكوفيين دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العلوم العربية مجلة علمية فصلية محكمة، العدد التاسع شوال ١٤١٩هـ

عطا الله؛ إلياس، معجم المصطلحات القواعدية الكلاسيكية، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

عماري؛ محمد، تيسير النحو ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، ٢٠٠١، ع:٢٠، المجلد الثالث.

عيساني؛ عبد المجيد، الاتجاه البغدادي في النحو العربي، مجلة الأثر، جامعة قصداي مرباح ورقلة، ع: ٢، الجزائر، ٢٠٠٣م.

-غ-

غريب؛ مسعود، المصطلح النحوي في أصول ابن السراج، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨م.

-ف-

الفارابي؛ أبو نصر محمد بن محمد الفارابي (٣٣٩هـ)، العبارة، تحقيق د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م

الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ):

- الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض،ط٢، ١٩٨٨م.

الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (٩٧٢هـ)، شرح الحدود النحوية، تحقيق: صالح العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٠م

الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن،تحقيق: الأستاذ أحمد يوسف نجاتي والأستاذ محمد علي النجار والأستاذ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة.

-ق-

القوزي؛ عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض (الملك سعود)، ط١، ١٩٨١م.

-م-

ابن مالك،محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.**

ابن المؤدب، القاسم محمد بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثقافة والشؤون الإسلامية، القاهرة،ط٢، ١٩٧٩م.

محمود؛ محمد حسن، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، دار عمان، د.ط، الأردن، د.ت.

المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة، بيروت، دمشق، ط١، ١٩٩١م.

موعد؛ محمد ، مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، سوريا، ع: ٩١، ٢٠٠٣م.

مرتاض؛ عبد الجليل، بوادر الحركة اللسانية عند العرب، ط١، مؤسسة الأشرف، بيروت، ١٩٨٨.

المعري؛ أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري (٤٤٩هـ)، رسالة الملائكة،تحقيق: محمد سليم الجندي، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق،دارصادر،بيروت، ط ١٩٩٢م.

مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، ط ١ مصر،١٩٨٠م.

- ن -

ناظر؛ مصطفى خليل، مسائل نحوية وصرفية بين الفراء معاصريه في كتاب معاني القرآن، التركي للكمبيوتر، وطباعة الأوفست، طنطا، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن،تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

نحلة؛ محمود أحمد ، النحو العربي أعلام ونصوص، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، مصر، ٢٠٠٣م.

- هـ -

ابن هشام؛ أبو محمد بن يوسف المصري (٧٦١هـ)، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٩٨٠م.

-و-

الوليدي، منصور صالح محمد علي، الخلاف النحوي للمنصوبات، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ٢٠٠٦م.